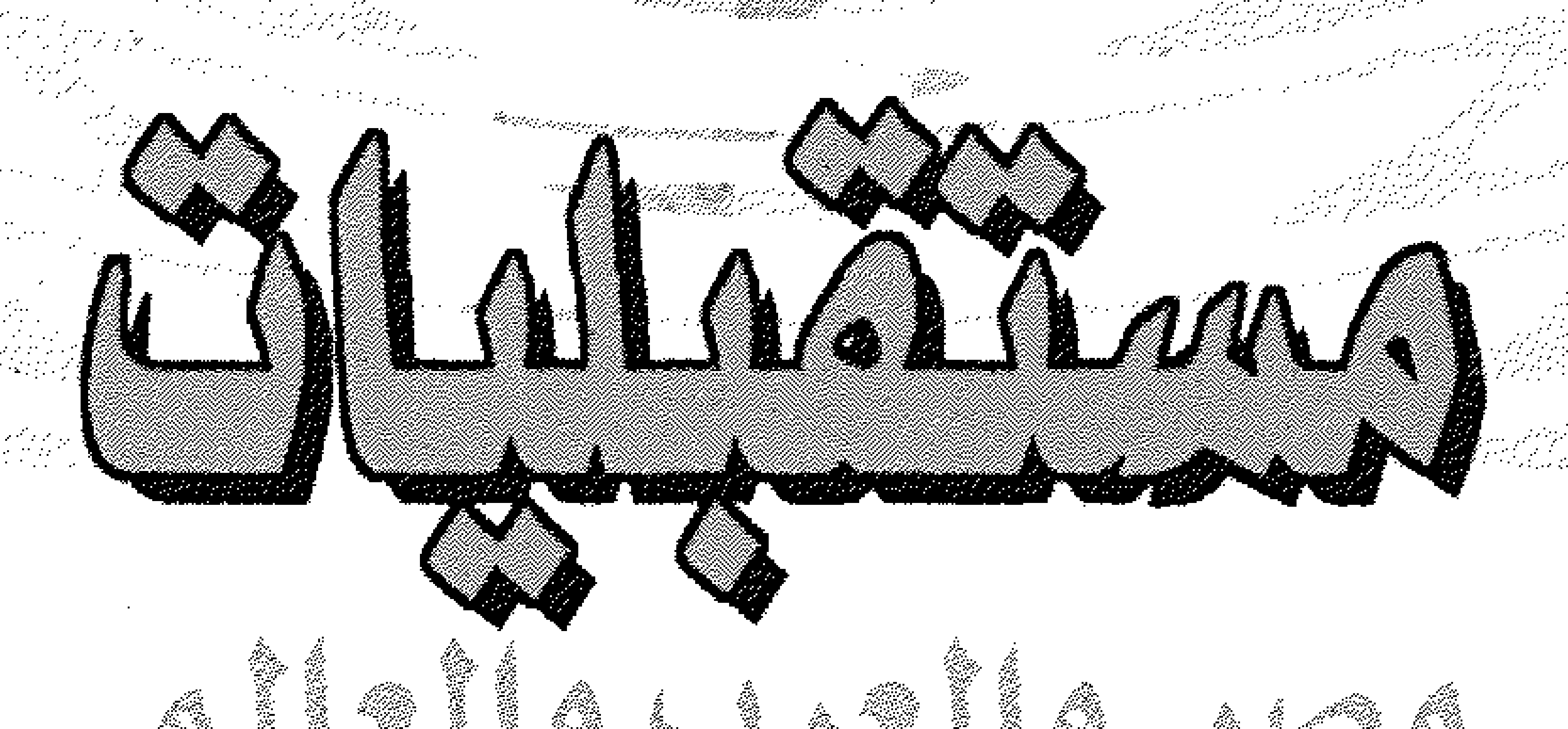
كتاب الهلال

د. جلال أمين



مستقبليات

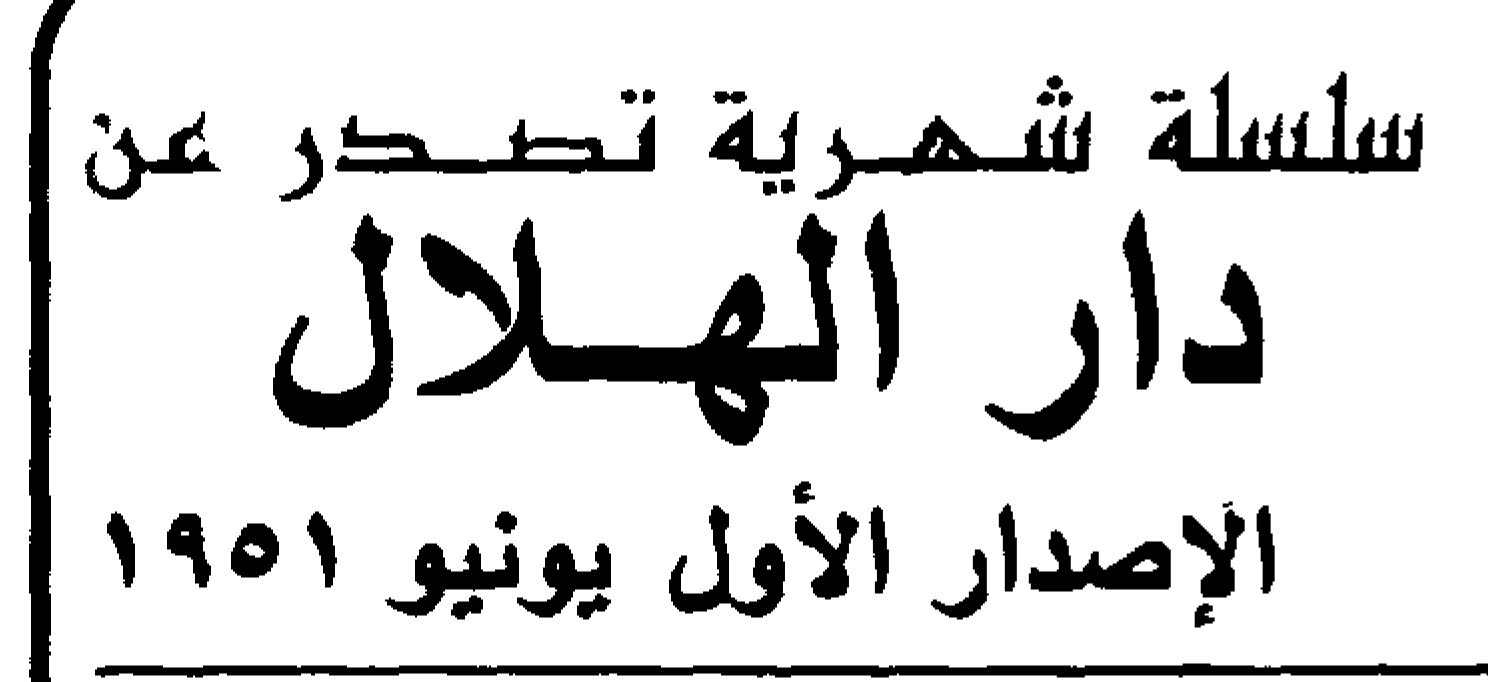
مصر والعرب والعالم في منتصف القرن ٢١

إهـــــــداء ٢٠٠٧

اسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات

جمهورية مصر العربية




سلسلة شهرية تصدر عن

دار الهلال

الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحريـــــر **مصطفى نبيل**

مدير التحريـــــر **عادل عبدالصمد**

مركز الادارة دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب

ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

فاكس : FAX -3625469

العدد ٦٤٠ - صفر ١٤٢٥هـ - ابريل ٢٠٠٤ م

No-640- - AP - 2004

اسعار بيع العدد فئة ٥ جنيهات

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٠٠٠ فلس - الكويت ١.٢٥٠ فلساً - السعودية ١٢ ريالاً - البحرين ١.٢ دينار - قطر ١٢ ريالاً - الإمارات ١٢ درهماً - سلطنة عمان ١.٢ ريالا - اليمن ٤٠٠ ريال - المغرب ٤٠ درهما - فلسطين ٢.٥ دولار - سويسرا ٤ فرنكات ..

عنوان البريد الإلكتروني : darhilal@idsc . gov . eg

مستقبليات

تأملات فى أحوال مصر
والعرب والعالم

فى منتصف القرن الواحد والعشرين

د. جــلال أمين

الغلاف للفنان :
محمد أبو طالب

مقدمة

إذا كانت بيدك كرة ، وأردت أن ترمى بها إلى الأمام ، كان عليك أن ترجع بيدك قليلا إلى الخلف . وكلما أردت بالكرة أن تذهب أبعد فأبعد إلى الأمام ، كان عليك أن ترجع بيدك أكثر فأكثر إلى الخلف .

كذلك ، فيما يبدو ، ما يجب أن تفعل إذا أردت أن تتكهن بما يمكن أن يكون عليه المستقبل : أن تتأمل ما كان عليه الماضى ، ولكن كلما أردت أن تذهب أبعد فأبعد فى التكهن بالمستقبل ، كان عليك أن ترجع فى الماضى إلى الأبعد فالأبعد.

فإذا حاولنا التنبؤ بما سيكون عليه حال مصر مثلا بعد سنة أو سنتين من الآن ، فقد يكفى فى ذلك أن نتأمل ما نحن عليه الآن ، أو ما كنا عليه قبل سنة أو سنتين. وإذا أردنا أن نتكهن بما يمكن أن يكون عليه حالنا بعد عشر سنوات فقد يتطلب هذا أن نرجع إلى الوراء عشر سنوات أو عشرين .

أما إذا أردنا أن نخمن ما سيكون عليه حال مصر أو العالم بعد نحو خمسين عاما ، أى فى منتصف القرن الواحد والعشرين، فربما كان علينا أن نتأمل ما حدث خلال نصف

القرن الماضى على الأقل ، بل وقد يحتاج الأمر أحيانا إلى الرجوع عدة قرون إلى الوراء .

هذا هو ما حاولت أن أفعله فى الفصول التالية ، مرة فيما يتعلق بمصر ، ومرة فيما يتعلق بالعرب ، ثم فيما يتعلق بمستقبل بعض المفاهيم والنظم وأنماط الحياة التى تشغل بالنا فى الوقت الحاضر، كالرأسمالية والاشتراكية ، وبعض ما يتصل بهما . ثم فى فصل أخير حاولت أن أتساءل عما يمكن أن يصبح عليه حال علم الاقتصاد والفكر الاقتصادى بوجه عام بعد خمسين عاما .

إنى أدرك ما يكتنف أى محاولة للتنبؤ بالمستقبل أو تخمينه من مصاعب وعقبات ، وما أكثر ما يكون مصير هذه المحاولات الفشل التام . ولكن المحاولة فى حد ذاتها ، حتى ولو باءت بالفشل من حيث تحقق ما انتهت إليه من توقعات ، قد تكون مفيدة للغاية من حيث تنشيط الفكر ، وتقليب بعض الأمور المهمة على وجوهها المختلفة ، وإثارة أسئلة من المفيد إثارتها والتفكير فيها حتى لو أخطأ المرء فى الإجابة عليها . ذلك أنه من المستحيل أن تجرى أى محاولة جدية للتنبؤ دون القيام بتحليل الحاضر، وبعض الماضى أيضا، بدرجة من الدقة والاستقصاء. فإذا أدى هذا التحليل إلى إلقاء ضوء

جديد على الظاهرة أو الظواهر التى نقوم ببحثها فسوف يكون فى ذلك بعض النفع حتى ولو لم ينجح فى التنبؤ بما يأتى به المستقبل .

ولكن لكى تكون هذه المحاولة جدية ومثمرة فلابد من توقى بعض المحاذير وتجنب بعض الأخطار التى تكتنف أى محاولة التفكير فى المستقبل . هذه المحاذير أو الأفكار هى ما يتناوله الفصل الأول ، قبل أن تتوالى فصول الكتاب الأخرى فى محاولة لاستشراف بعض مظاهر الحياة فى مصر والعالم العربى ، وفى العالم ككل .

جلال أمين

الفصل الأول

أربعة تحذيرات للمنجمين

منذ نحـو ثلاثين عاما نشـر جـون كينيث جالبـريث (J. K. Galbraith) الاقتصادى والمفكر الأمريكى الشـهير ، كـتـابا لاشك فى أنه من أهم كـتـبـه جـمـيـعـا ، هو «الدولة الصناعية الحديثة» (The New Industrial State) وكـان من بين الأفكار الكثيرة المهمة التى قال بها ، أن التخطيط للمستقبل أصبح سمة ضرورية من سمات الدولة الصناعية الحديثة ، بصرف النظر عما إذا كانت رأسمالية أو اشتراكية ، تقوم على القطاع الخاص أو القطاع العام . ذلك أن هذه السمة لاترتبط بنظام الملكية بقدر ارتباطها بدرجة التقدم التكنولوجى.

فكلما حدث تقدم فى التكنولوجيا المطبقة كلما اضطر أصحاب المشروعات إلى توجيه اهتمام أكبر بالمستقبل ، وكلما زادت هذه التكنولوجيا تعقيدا وتكلفة ، كلما كان عليهم الاهتمام بالمستقبل الأبعد فالأبعد. فالتكنولوجيا المتقدمة تفرض من الالتزامات وتتطلب من الأسواق ما يمتد إلى زمن

أبعد مما تفرضه وتتطلبه تكنولوجيا بدائية أو أقل تقدما .

فإذا كان من الممكن للرأسمالى الصغير أن يعتبر التفكير فى المستقبل البعيد ترفا ومبالغة فى الحيطة ، فإن الشركة العملاقة لايمكن أن تعتبره كذلك ، بل إنها تعتبر التفكير فى المستقبل والتخطيط له واجبا وضرورة يحتمها بقاؤها نفسه .

لاعجب أن الثلاثين عاما الأخيرة قد شهدت شيوع الاهتمام بالدراسات المستقبلية ، بدرجة أكبر بكثير مما عرفته العقود السابقة عليها ، وكلما تسارع التقدم التكنولوچى كلما اكتسبت الدراسات المستقبلية أهمية مضاعفة .

أما نحن فى العالم العربى ، فقد كان شأننا فى هذا الأمر، كشأننا فى غيره من المجالات : تقليد ما يفعله الغرب المتقدم ، ونقل آخر صيحة من صيحات الغرب دون تفكير . ما الذى يشغل الغرب اليوم ؟ المستقبل ؟ إذن فعلينا أن ننشغل به أيضا . وإذا بكتابنا ومفكرينا يخرجون علينا فجأة بقائمة جديدة من الاتهامات تدور حول إهمالنا لهذا الشىء الخطير : المستقبل ، وخلو دراساتنا من هذا النوع الخطير : الدراسات المستقبلية ، وينعون علينا أننا لانفكر إلا فى الماضى ، وأن فكرنا «ماضوى» أكثر مما ينبغى ، «سلفى» أكثر من اللازم . فلماذا لانتمدن ونتحضر ونفعل كما يفعلون ؟ أى أن نفكر فى

المستقبل ونحاول التنبؤ به ونخطط له ؟

كان من الطبيعى أن تعلو هذه النغمة ويزداد ترديدها مع قرب انتهاء القرن وبزوغ قرن جديد . فما أكثر البحوث التى تكتب الآن عن المستقبل ، وما أكثر مراكز البحوث التى يدخل «المستقبل» فى اسمها، وما أكثر ما تخصصه الصحف والمجلات من أبواب للمستقبل القريب والبعيد ، وما أكثر التمويل الذى يمنح لدعم الدراسات المستقبلية. فإذا لم تدخل كلمة «المستقبل » فى عنوان البحث صراحة ، ينصح الباحث مع ذلك بأن يركز على مناقشة «السياسات الواجبة الاتباع» بخصوص موضوع الدراسة ، وهو اسم آخر للتخطيط المستقبل. والظاهرة لاتخلو من طرافة فى عصر يزعم فيه الكثيرون أن التخطيط قد أصبح من مخلفات الماضى وأنه من سمات الاشتراكية التى عفا عليها الزمن ، وأكل عليها الدهر وشرب !



إنى لا أكتب هذا بنية الاعتراض على الاهتمام بالمستقبل فالتفكير فى المستقبل سنة من سنن الحياة ، والاحتياط له جزء من نوازعنا الطبيعية من باب حماية النفس وحفظ النوع. ولكنى لا أخفى على القارىء أنى أشعر بأن هناك شيئا

مصطنعا فى الأمر ، وغير طبيعى ، فى حالات كثيرة من حالات الانكباب على الحديث عن المستقبل فى بلادنا ، بينما لا أشعر بمثل ذلك عندما أسمع عن شركة عملاقة من شركات الدول المتقدمة صناعيا ، تتكلم عن المستقبل وتخطط له ، أو عندما أسمع من المتكلمين بلسان الاتحاد الأوروبى مثلا ، من يشرح خطتهم فى تحقيق الاندماج الاقتصادى خلال العشر أو العشرين سنة القادمة . إن الفارق بين نظرتى للأمرين يشبه الفارق بين نظرتى للسيارة الأمريكية الفارهة عندما أراها تقطع طريقا من الطرق السريعة فى داخل الولايات المتحدة نفسها ، لايعوقها عائق، وبين نظرتى لنفس السيارة الفارهة ، وأنا أراها تحاول السير فى شارع من شوارعنا الضيقة فيعترضها حمار يجر عربة من عربات الكارو ، أو يعوق حركتها ضيق الطريق نفسه ، إذ أجدنى أقول لنفسى : ما الذى تستطيع أن تفعله دولة تابعة اقتصاديا ، قليلة الحيلة سياسيا ، وضيئلة الحظ من الاستقلال الحقيقى ؟ ما الذى تستطيع أن تفعله دولة كهذه إزاء المستقبل ؟ عندما تكون أكثر مفاتيح المستقبل بيد الغير ، وعندما تكون الأمة ، فى أكثر الأمور أهمية وأشدها مساسا بمصيرها ، عاجزة عن اتخاذ قراراتها بحرية ؟

إنى أتصور سائق سيارة يحاول أن يضع لنفسه خطة لرحلته ، فيحدد مقدما الطريق الذى سيسلكه والمدن التى سيمر بها وتلك التى سيتجنبها ، وهو أمر مفهوم تماما فى الظروف الطبيعية .

ولكن ما معنى هذا فى حالة شخص يجلس فى مقعد القيادة فى هيكل قديم لسيارة خالية من المحرك ، وقد ربطت بحبل بسيارة حقيقية فى المقدمة ؟ ما الذى يمكن أن يفعله هذا الشخص فيما يتعلق «بالمستقبل» ؟ إلا أن يرجو ويتمنى أن يقوده سائق السيارة الحقيقية فى الطريق المنشود ؟

فى مثل هذه الحالة ، حالة الدول التابعة التى لاتملك السيطرة على مصيرها ، يكون أقصى ما يمكن أن تفعله الدراسات المستقبلية فى كثير جدا من الأمور ، هو أحد أمرين : إما أن تقنع بالتمنى ، أو أن تسير خطوة واحدة أكثر تقدما فتحاول أن تتنبأ بما يمكن أن يأتى به المستقبل . والتمنى أو محاولة التنبؤ شيئان مختلفان تماما عن التخطيط للمستقبل ، أنت فى حالة التمنى أو التنبؤ فى موقف المتفرج مكتوف اليدين ، أما فى حالة التخطيط للمستقبل فأنت الفاعل الحقيقى الذى يمكن أن يكون له تأثير إيجابى فى تشكيل هذا المستقبل .

لهـذا كله ، فـإنى لا أكـتم عن القـارىء مـا أشــعـر بـه من إشـفـاق وشىء من المرارة ، عندمـا أسـمع كل هـذا الحـديث المتكرر عن الاسـتعداد لدخـول القرن الحـادى والعشـرين. قد يتطلب الأمـر بعض الاسـتـعـداد بالفـعل ، ولكنه ليس هو الاسـتـعـداد المقـصـود «لدخـول» القـرن ، بل هو أقـرب إلى الاسـتعداد ريثمـا يأتى من «يجـرنا» جـرا إلى هـذا القـرن . تماما كما قد ينتظر صاحب هيكل السيارة الخالية من المحرك ريثما يأتى من سوف يجر سيارته جرا .

إن الاعـتـراف بهـذه الحـقـيـقـة لايجب مع هذا أن يجـعلنا نذهب من الشئ إلى نقيضه . فالاعتراف بضعف قدرتنا على تشكيل المستقبل لايجب أن يجعلنا ننصرف انصرافا كليا إلى العيش فى الماضى .

إن هذا النـوع من رد الفـعل يشـبـه مـوقف العـجـوز الذى يئس كلية من أن يتـخـذ أى قرار ذى أثر له أهميـة تذكـر فى حـياته أو حـياة المحـيطين به ، فـاسـتسلم تمـامـا للتـفـكير فى الماضى ، وأشـبع المحيطين به إملالا وسـأما باجـترار مـاضيه وتكرار الحديث عما سبق له إنجازه عندما كان يتمتع بالصحة والشباب . لاشك أن كثيرا مما يظهر على أمتنا ومفكرينا من علامات الشيخوخة يرجع إلى هذه الظاهرة التى نتكلم عنها :

الإحساس بالعجز عن تشكيل المستقبل . وإنى لأذكر جيدا ما عكف عليه كثير من كتابنا ومثقفينا وصحفنا وسائر وسائل الإعلام عندنا ، فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة ، من الانغماس فى الحديث عن التاريخ المصرى القديم والحديث ، بحثا عن عزاء فى ماض أكثر مجدا ، حيث شعر الجميع بفقدان القدرة على تشكيل المستقبل . قارن هذا بالشعور العكسى بالضبط ، الذى ساد بين المثقفين والمفكرين المصريين فى العشرينات من هذا القرن ، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ الناجحة ، والتى بثت فى المصريين شعورا جامحا بقدرتهم على السيطرة على المستقبل ، فنشط الحديث عما يجب فعله للنهوض بمختلف نواحى الحياة فى مصر ، الاقتصادية (طلعت حرب وبنك مصر) والثقافية (جيل الرواد من المفكرين المصريين) والسياسية (حزب الوفد بقيادة سعد زغلول ثم مصطفى النحاس) .

ليس معنى هذا أن أى إثارة للحديث عن الماضى معناها بالضرورة شيخوخة وضعفا ، وأن أى حديث عن المستقبل معناه بالضرورة شباب وتفاؤل . المهم هو كيف يكون الكلام عن الماضى ، وكيف يكون الكلام عن المستقبل . فجيل العشرينات من المفكرين المصريين كان يتكلم أيضا عن

الماضى، بل ويكثر من الكلام فيه ، ولكنه كان يتكلم فيه بروح الراغب فى تجديد الشباب والواثق بمستقبله ، بينما كلامنا نحن الآن عن المستقبل كثيرا ما لايقل بؤسا وضعفا عن الانغماس البائس فى ذكريات الماضى .

★ ★ ★

ماهو الموقف الصحيح فى مثل حالنا ؟

إنه في رأيى الموقف الذى لايستسلم لتوهم القدرة على تشكيل المستقبل بحذافيره ، ويتكلم عن المستقبل وكأننا أمام طريق مفتوح خال تماما من قطاع الطرق ، ولكنه أيضا لايستسلم لاغراء الانغماس فى ذكريات الماضى ، مهما كان هذا الماضى مجيدا .

من سمات هذا الموقف الصحيح ، الاعتراف أولا بحقيقة أحوالنا ، وبالحدود القاسية المفروضة على حركتنا ، ومن ثم عدم الاسترسال فى الكلام عن المستقبل وكأن حريتنا إزاءه كاملة .

ولكن من سمات هذا الموقف الصحيح أيضا أن ندرك أنه مهما كانت قدرة الغير على التأثير فى مستقبلنا ، فإن هذا الغير ليس إلها ، ومن ثم فإن أهدافه وأساليبه محدودة بحدود معينة ، وأن هناك مجالات لاتهمه أو لايستطيع أن يمتد آثره

إليها . هذه المجالات التى نتمتع فيها بقدر لا بأس به من الحرية ، ليست بالضرورة قليلة الشأن ، أو عديمة القيمة . ربما كان ذلك صحيحا في المدى القصير ، ولكنها قد تكون عظيمة الأهمية فى المدى الأطول .

فلننظر إلى مجال التعليم مثلا ، حيث لايزال هناك الكثير مما يمكن لنا عمله والتخطيط له ، دون أن نكون خاضعين فيه (تمام الخضوع) للضغط الخارجي . أو فلننظر إلى ما يمكن عمله مثلا بجهاز التليفزيون ، هذا الجهاز الرهيب الذى يجلس أمامه كل يوم ولساعات طويلة نسبة عالية جدا من المصريين ، فيشكل عقولهم وأخلاقهم وآمالهم . هل نفعل فيه كل ما نستطيع ؟ وهل انعدمت حقا قدرتنا على التأثير في برامجه والتخطيط لمستقبله ؟

أو فلننظر إلى ما يمكن عمله للنهوض باللغة العربية مثلا ، أو بالأحرى حمايتها مما تتعرض له ، وما يمكن أن يفتحه هذا النهوض من أبواب أخرى للنهضة الثقافية والاجتماعية ، هل فقدنا القدرة على أن نؤثر فى هذا الميدان أيضا ؟ لا أظن ذلك وأغلب ظنى أن نجاحنا فى التخطيط فى مثل هذه المجالات ، مهما كان بعدها عن الأمور السياسية والاقتصادية الحاسمة ، يمكن أن يوسع بالتدريج من قدرتنا على التأثير

والتخطيط فى الميادين الأخرى الأكثر حسما والأبعد أثرا .

هذا إذن هو أحد المحاذير التى يجب أن يتجنبها كل من يحاول استشراف المستقبل : ألا يفرط فى افتراض استقلال الإرادة ولكن لايفرط أيضا فى افتراض قلة الحيلة والعجز عن التأثير فى المستقبل . ولكن هناك أيضا محاذير أخرى .

منها خطر الاستسلام للاعتقاد الكسول بأن المستقبل سيكون مجرد امتداد للحاضر أو للاتجاهات التى سادت فى الماضى القريب ، على الرغم من أن استقراء التاريخ يدلنا المرة بعد الأخرى ، على أننا معرضون دائما للمفاجآت ، وأن اتجاها معينا كنا نظنه سيستمر فى المستقبل قد انقطع فجأة، وإذا بالمسار يتحول تحولا حادا فى اتجاه آخر . من كان يظن مثلا ، فى مطلع القرن العشرين ، وبعد نحو قرن كامل من سيادة السلام فى أوروبا ، أن العالم سيشهد بعد أعوام قليلة حربا لم يشهد العالم مثيلا لها فى تاريخه كله ، فى حجم الدمار وعدد الضحايا ؟ أو أن بعد ذلك مباشرة ستقوم ثورة اشتراكية فى روسيا ، ثم بعد ذلك بقليل سيشهد العالم الغربى ، بعد أكثر من قرن من النمو الاقتصادى السريع ، أزمة اقتصادية طاحنة كان أكبر الاقتصاديين عند وقوعها يعتقدون أن وقوعها مستحيل ؟

قد يقال وما فائدة هذا التحذير مادام الأمر يستحيل التنبؤ به والاحتياط له ؟ بعبارة أخرى : مادام الأمر يتعلق بمفاجأت وانكسارات حادة فى الاتجاهات السائدة مما لايمكن اكتشافه من مجرد ملاحظة الحاضر أو استقراء الماضى ، فما الذى يستطيع أن يفعله إزاء ذلك من يحاول استشراف المستقبل والاحتياط له ؟ الرد على هذا أن المقصود بهذا التحذير هو عدم الاكتفاء بملاحظة ما يجرى على السطح دون الغوص إلى الأعماق ، والانتباه إلى ضرورة التمييز بين الظواهر العارضة والظواهر الأكثر دواما . فالمفاجآت لاتبدو كذلك إلا لمن اكتفى بالنظر إلى السطح ولم ينفذ إلى الجوهر ، وكلما زادت قدرة المرء على التمييز بين العوامل الثانوية والعوامل الحاسمة كلما زادت قدرته على التنبؤ بما يمكن أن يأتى به المستقبل ، دون أن يستأصل هذا بالطبع احتمال وقوع المفاجآت استئصالا تاما .

التحذير الثالث يتعلق بخطر الظن بأن الفترة الزمنية التى قد تستغرقها ظاهرة معينة فى المستقبل سوف تكون مشابهة للفترة التى استغرقتها ظاهرة مماثلة فى الماضى ، دون الالتفات إلى أنه مع استمرار التقدم التكنولوجى ، وتسارع معدلات التطور نتيجة لذلك ، لابد أن تتسارع الأحداث بدرجة

لم نعهدها من قبل، فما كان يستغرق نصف قرن في الماضى قد يستغرق الآن عشر سنوات أو أقل ، وما كان يأتي ويذهب خلال عقد من الزمان ، قد لايدوم في أيامنا هذه إلا بضعة شهور . فمثلا ظاهرة كظاهرة أم كلثوم أو محمد عبدالوهاب اللذين تربعا على عرش الغناء والموسيقى فى مصر لمدة تقرب من ثلاثة أرباع القرن ، يصعب جدا أن نتصور تكرارها فى القرن المقبل ، حيث لايتوقع أن تستمر شهرة المطرب إلا سنوات قليلة أو أن يدوم نجاح الأغنية سوى بضعة أشهر .

التحذير الرابع والأخير يتعلق بخطر الارتكان إلى الاعتقاد بأن التقدم الإنسانى هو قانون مطرد باستمرار ، وأن هذا التقدم يلحق كل جوانب الحياة الإنسانية ، بل الأرجح والأقرب إلى المنطق السليم أن نجاح الإنسان فى أمور لابد أن يكون على حساب نجاحه فى أشياء أخرى ، وأن ما نحرزه من تقدم فى جانب لابد أن يكون له ثمن، هو التأخر فى جوانب أخرى .

لقد سحرنا التقدم التكنولوچى الذى استمر الإنسان فى إحرازه عبر القرون الخمسة الماضية ، وعلى الأخص فى القرنين الماضيين ، حتى رسخ فى أذهاننا الاعتقاد بأن الإنسان يتقدم بصفة عامة ، وأن التاريخ الإنسانى هو فى

مجموعه ، تاريخ الانتقال من الأسوأ إلى الأفضل ، مع أن بعض التأمل لابد أن يؤدى بنا إلى اكتشاف أن التقدم التكنولوچي كان على حساب أشياء أخرى تتعلق بالعلاقات الاجتماعية وبالتطور الروحى للإنسان وبعلاقة الإنسان بالطبيعة .. الخ .

لتوضيح ما أقصده من هذا التحذير الأخير سوف أقوم الآن باستعراض سريع لأهم ما مر به الإنسان خلال القرون الخمسة الأخيرة ، من تقدم وتخلف ، من نجاح وفشل ، على أمل أن يؤدى هذا إلى تحصيننا ضد المبالغة فى التفاؤل بمصير العالم فى القرن الواحد والعشرين .

ولنبدأ مع بدايات عصر النهضة ولننظر إلى القرنين التاليين ، أى السادس عشر والسابع عشر (١٥٠٠ - ١٧٠٠) فإذا بنا نجد أن الأوروبيين وإن كانوا قد حققوا فى تلك الفترة انتصارات مؤكدة نحو مزيد من التحرر فقد أصابتهم فى نفس الوقت انتكاسات مهمة في ميدان الحرية نفسها. لقد أحرز الاوروبيون خلال هذين القرنين تحررا ملموسا من سلطان الكنيسة، ومن القيود التى فرضتها على الفكر والتقدم العلمى ، عن طريق الانجازات الفكرية والفنية التى ترتبط فى أذهاننا بعصر النهضة وحركة الإصلاح الدينى ، ولكن

الأوربيين بدأوا في نفس الفترة في الخضوع لسلطان جديد لم يكن ذا سطوة من قبل هو سلطان الدولة المركزية القوية . في بداية القرن السادس عشر نجح هنرى الثامن في انجلترا في تحرير بلاده من سلطان البابا في روما ، ولكنه قطع في نفس الوقت رأس واحد من أكبر المفكرين في أوروبا وأكثرهم تحررا وهو توماس مور .

في القرنين التاليين (١٧٠٠ - ١٩٠٠) ، أحرز الغرب تقدما ملموسا في ميدان التحرر السياسي والاقتصادى، على يد مفكرى الثورة الفرنسية من ناحية ، وإنجازات الثورة الصناعية من ناحية أخرى ، فسار خطوات واسعة نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية السياسية ونحو رفع متوسط الدخل . ولكن الغرب دفع ثمنا لذلك يتمثل في ازدياد حجم التفاوت في الثروة والدخل ، وقهر الطبقة العاملة الصناعية وقهر شعوب المستعمرات، فإذا بمبادىء الديمقراطية السياسية ومبادىء الاقتصاد السياسى في ذلك العصر يستحقان الوصف الذى أطلقه عليها كارل ماركس وهو «طرائف البورجوازية» .

في القرن العشرين شهدنا إنجازات أخرى في طريق

المزيد من التحرر ، فحققت الطبقة العاملة (فى الدول الغربية على الأقل) تحررا ملموسا من الفقر والعوز ، وخفت حدة التفاوت في الدخول ، وحصلت المرأة على مزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية ، وقد يضيف البعض ما حققه الإنسان فى الغرب من حريات جديدة فى إشباع رغباته الجنسية ، بما فى ذلك ما كانوا يعتبرونه ، حتى وقت قريب، «شذوذا » فلم يعودوا يعتبرونه كذلك ، و«تحرير» صغار السن من سلطة الكبار . ولكن الجميع فيما يبدو قد استبدلوا قهرا بقهر ، وقيودا جديدة بقيودهم القديمة . لقد ضعف سلطان الدولة حقا ، ولكن زاد سلطان الشركات والمنتجين فى تشكيل رغبات المستهلكين . خفت قيود الفقر المادى والعوز ولكن زادت القيود التى تفرضها حملات الإعلان والتسويق . ربما زادت إمكانية التعبير عن الرأى السياسى المخالف ، ولكن زادت قوة وسائل غسيل المخ مما دفع مفكرا مثل ناعوم تشومسكى، إلى الكلام عن «حدود التفكير المسموح به» . زاد ماتتمتع به المرأة من حرية إزاء الرجل، وحرية الشاذ جنسياً إزاء غير الشواذ، وحرية صغار السن إزاء الكبار، ولكن إطلاق وصف «التحرر» على كل هذا، قد يكون شبيهاً بوصف الموت بأنه «تحرير» للروح من الجسد، إذ بتحرر كل هؤلاء، ماتت العائلة، أو كادت

وضعفت روابط الأسرة التى كانت تمدّ أفرادها بحريات من نوع آخر.

***

ما الذى يمكن أن ننتظره إذن من القرن الواحد والعشرين؟

مزيداً من «التحرر»؟ لايكاد المرء يشك فى هذا . ولكن إذا كان هناك أى درس يمكن استخلاصه من استعراض تاريخ القرون الخمسة الماضية، فهناك على الأقل الدرس التالى، وهو أنه مع كل تحرر يحرزه الإنسان إذا به يقيد نفسه بقيود جديدة. لابأس إذن من التفاؤل بالقرن الجديد، ولكن بشرط أن يكون تفاؤلاً مشوباً بالكثير جداً من الحذر.

الفصل الثاني

مصـــر

(١)

لى حفيد يبلغ من العمر ثمانية أعوام . سألت نفسى عما يمكن أن تكون عليه حال مصر عندما يبلغ هذا الحفيد، بإذن الله، عامه الخامس والخمسين، أى فى سنة ٢٠٥٠؟

أعرف جيداً أن أغلب محاولات التكهن بالمستقبل تبوء بالفشل . وذلك لأسباب كثيرة من أهمها أن أغلب من يحاولون ذلك يعتمدون على طريقة «الاسقاط»، أى مد الاتجاهات السائدة فى الحاضر والماضى القريب إلى المستقبل، فتخيب توقعاتهم لأن الحياة لاتكف عن مفاجئتنا بانقطاع اتجاه كنا نظن أنه سيستمر، وبانحناء حاد فى طريق كنا نظنه مستقيماً . يكفى أن نتذكر مثلاً ما كان يمكن أن نتوقعه، ونحن فى سنة ١٩٥٠، أو حاولنا التكهن بما يمكن أن تكون عليه مصر فى سنة ٢٠٠٠.

ربما تجرأ بعضنا ، فى سنة ١٩٥٠ ، وتوقع قيام ثورة فى مصر ، ولكن من الذى كان يتجرأ فيقول لنا متى تقوم هذه

الثورة؟ وما نوعها؟ ومن الذى سيقوم بها؟ من الذى كان يستطيع فى ١٩٥٠ أن يقول إن ثورة ستقوم بعد أعوام قليلة جداً، وسيقوم بها الجيش، وأنها ستفعل مافعلته، وستنجز كل هذه الانجازات وتهزم كل هذه الهزائم؟ وأنه خلال الخمسين عاماً التالية، أى بين سنتى ١٩٥٠ و٢٠٠٠، سوف تنتكس هذه الثورة وتتحول إلى ضدها؟ ناهيك بالطبع عن أن يتنبأ أحد فى سنة ١٩٥٠ بأن مصر، قبل انتهاء القرن ، سوف ينتشر فيها شىء فظيع اسمه «المحمول»، يحمله الشبان والشابات فى كل مكان؟ ومن الذى كان يمكنه أن يتنبأ فى سنة ١٩٥٠، بأن احتفالنا بشهر رمضان سوف يقترب شيئاً فشيئاً من احتفالات الأوروبيين والأمريكيين بعيد الكريسماس، وأن فوازير رمضان سوف تصبح من الطقوس الأساسية للاحتفال بهذا الشهر والتى سيصعب تصور الصيام بدونها؟

رغم كل هذه المخاطر والصعوبات قررت أن أقدم على المحاولة، أيًّا كان حظها من التوفيق، ولو فقط من باب التمرين العقلى الذى لايخلو فى ذاته من فائدة.

***

من أول مايمكن أن يتطرق إليه الذهن حجم السكان المتوقع فى سنة ٢٠٥٠ . وفى هذا الصدد نجد تقديرات

لاتتعدى فى العادة سنة ٢٠٢٠، وتتراوح بين ٨٠ مليوناً و١٠٠ مليون لتلك السنة. وليس من المستبعد أن يضاف عشرون أو ثلاثون مليون أخرى فى الثلاثين سنة تالية ليصبح حجم السكان فى مصر فى سنة ٢٠٥٠ قريبا من ضعف حجمه الآن . ولاشك أن رقم ١٢٠ أو ١٣٠ مليوناً من شأنه أن يثير الرعب فينا عندما نسمعه الآن، إذ أننا نتصور هذا العدد الكبير من السكان وهم يمشون فى نفس الشوارع ويقطنون نفس المدن، ويأكلون من نفس المساحة المزروعة. ولكن الحكمة تقتضى بالطبع أن نتوقع مدنا أكثر وأكبر ، ومساحة مزروعة ليست فقط أكبر بل، وهذا هو الأهم، أعلى إنتاجية بكثير من المساحة الحالية. فالأرجح أننا سوف نستطيع، بتطبيق التكنولوچيا المتقدمة ، أن نستخرج من الفدان الواحد عدة أضعاف ما نستخرج منه الآن. لن يخيفنا إذن حينئذ مايخيفنا الآن إذا رأينا القاهرة وقد امتدت جنوبا حتى لاصقت بنى سويف، وشمالاً حتى أصبحت «بنها» ضاحية من ضواحى القاهرة، ومن ثم نجد حلوان وقد تحولت من ضاحية من ضواحى القاهرة، كما هى الآن، إلى جزء من «وسط البلد» وكذلك شبرا الخيمة.. الخ.

***

بل إني لا أعتقد أننا في سنة ٢٠٥٠ سنكون مهمّومين، مثلما نحن الآن، بمسألة متوسط الدخل ومعدل التنمية. ولديّ أكثر من سبب لهذا الاعتقاد. أهم هذه الأسباب أن متوسط الدخل في مصر سنة ٢٠٥٠ سيكون على الأرجح أعلى بكثير مما هو الآن . لقد حاولت أن أصل إلى تقدير تقريبي لحجم الزيادة في متوسط الدخل في مصر خلال الخمسين عاماً الماضية (١٩٥٠ - ٢٠٠٠) فوصلت إلى أن متوسط الدخل اليوم هو أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٥٠، وأقصد بالطبع متوسط الدخل الحقيقي ، أي مايحصل عليه الفرد في المتوسط من سلع وخدمات عينية بعد استبعاد التغير في مستوى الأسعار .(وقد بنيت هذا التقدير على أساس تقدير الزيادة في متوسط الدخل بين ١٩٥٠ و١٩٦٥ بنحو ٥٠٪ على الأقل، وعلى أساس ركود شبه تام في هذا المتوسط بين ١٩٦٥ و١٩٧٥ ، ثم زيادة بنسبة ١٠٠٪ في العشر سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، ثم زيادة طفيفة قد لاتزيد على ٢٠٪ في الخمسة عشر عاماً الأخيرة من القرن).

هذه الزيادة في متوسط الدخل حدثت مع أن سكان مصر قد زادوا في هذه الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٠) بنحو ثلاثة أمثال (من نحو ٢١ مليونا إلى ٦٥ مليونا) . فإذا كنا قد استطعنا،

فى ظروف صعبة للغاية ، أن نزيد متوسط الدخل إلى ثلاثة أمثاله وفى ظل زيادة فى السكان لاتقل عن هذا القدر، فما بالك بما يمكن لنا تحقيقه فى الخمسين عاماً التالية، مع اتصال أكبر بالتكنولوچيا الحديثة (التى ستصبح بالطبع أكثر فأكثر كفاءة)، ومع ميل شبه مؤكد لمعدل الزيادة فى السكان إلى الانخفاض، وهو مابدأت بشائره تظهر بالفعل خلال العشر سنوات الأخيرة؟

لا أظن أيضاً أن المشكلة سوف تكون زيادة تلوث البيئة. فالأرجح أننا فى سنة ٢٠٥٠ سوف نكون قد عالجنا هذه المشكلة منذ زمن طويل، مع انخفاض معدل نمو السكان، وانتشارهم انتشاراً واسعا فى مختلف مناطق مصر، بما فى ذلك المناطق التى تعتبر الآن صحراوية، ومع زيادة قدرتنا على تطبيق الأساليب المعروفة، وتلك التى ستصبح معروفة فى المستقبل، لمكافحة التلوث أو لتجنب حدوثه أصلاً.

***

بل إن من الممكن جــدا أن نكون فى سنة ٢٠٥٠ أقل اهتماما بمشكلة توزيع الدخل، أى مشكلة اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما نحن الآن. من الممكن جداً أن تستمر الفجوة فى الاتساع، فالظاهر أن من الصعب على الإنسان

أن يعيش دون أن يحاول أن يتميز عن غيره. ولكن من الممكن أن تزيد الفجوة اتساعاً دون أن تكون سبباً مهما للقلق. فالفجوة بين الدخول فى الدول الصناعية الثرية، تزداد اتساعاً منذ ربع قرن على الأقل، دون أن يعتبر الناس هناك أن هذه من أهم مشاكلهم. فالأمر يتوقف إلى حد كبير على المستوى المطلق لدخول الشرائح الاجتماعية الأقل دخلا. والشعور بالغيظ والمرارة عندما أرى شخصاً يأكل اللحم وأنا لاأستطيع شراءه ، لابد أن يكون أقوى بكثير من شعورى عندما أرى شخصا يركب سيارة لها نوافذ تفتح أتوماتيكيا بينما ليس لسيارتى مثل هذه النوافذ .

***

«تقول إن الاكتظاظ بالسكان لن يكون مشكلة فى سنة ٢٠٥٠، ولا مشكلة انخفاض متوسط الدخل أو معدلات التنمية، ولا مشكلة التلوث، ولا مشكلة توزيع الدخل؟ فما الذى سيصبح أهم شاغل لنا فى سنة ٢٠٥٠»؟

كان الاقتصادى الانجليزى الشهير جون مينارد كينز يعتقد أن مشكلة أحفادنا أو أحفاد أحفادنا لن تكون مشكلة قلة الانتاج بل طول وقت الفراغ . ذلك أن الانسان عاش الجزء الأكبر من تاريخه وهو يحاول حلّ مشكلة

الندرة، ولم ينجح فى أن يكون له وقت فراغ إلا حديثاً جداً، ومن ثم فهو لم يكتشف بعد طريقة مرضية لملء هذا الفراغ .

إن مما يؤيد توقع كينز مانراه الآن من أن كل ما ابتدعناه فى الخمسين سنة الأخيرة من وسائل ملأ الفراغ ظهر أنه غير مرض وغير كاف : لا التليفزيون الملون، ولا الفيديو ، ولا السياحة ولا مختلف أنواع الألعاب الرياضية والمباريات، ولا ابتداع أعياد جديدة، ولا إطالة فترات الأعياد القديمة، ولا التفنن فى وسائل ترغيب الناس فى الاستهلاك ، ولا إطالة مدة التعليم وحشو المقررات الدراسية بالكثير مما لانفع فيه إلا ضمان استمرار جلوس أكبر نسبة من الشباب على مقاعد الدراسة لأطول مدة ممكنة .. الخ كل هذا لم ينجح فيما يبدو فى التخفيف من الشعور بالوحدة أو بالملل، بعد انقضاء يوم العمل القصير ، خاصة وأن العمل نفسه قد أصبح فى كثير من الأحيان قليل المشقة بالغ السهولة، حتى ليكاد يكون جزء كبير من وقت العمل أقرب إلى أن يكون من «أوقات الفراغ».

قد تصبح مشكلتنا الأساسية فى سنة ٢٠٥٠، كما كان يتوقع كينز : كيف نقضى أوقات الفراغ على نحو يذهب بالسأم والوحشة من نفوسنا . ولكن قد تصبح مشكلتنا

الأساسية شيئاً آخر، هو ما أشار اليه الكاتب البريطانى ألدوس هكسلى فى كتابه الشهير (Brave Ncw World) (هذا العالم الجديد المدهش) حيث وصف عالما مشكلته الأساسية استخدام العلم فى قهر البشر وسحق آدميتهم ومحو تميزهم. أو قد تصبح مشكلتنا فى سنة ٢٠٥٠، تلك التى وصفها أورويل فى رواية « ١٩٨٤ » وهى مشكلة استخدام التكنولوچيا، وعلى الأخص وسائل الإعلام، فى التحكم فى أفكار الناس ورغباتهم، لصالح فئة قليلة تستأثر بالحكم. وهو نفس مازال يحذرنا منه الكاتب الأمريكى المرموق ناعوم تشومسكى فى كتاب بعد آخر.

أو ربما أصبحت مشكلتنا الأساسية هى محاولة الفرار من أسر المجتمع الاستهلاكى، واستعباده لنا عن طريق خلق رغبات جديدة باستمرار، لاتعكس حاجات حقيقية للإنسان، على النحو الذى حذرنا منه عدد كبير من المفكرين الكبار فى الشرق والغرب.

كل هذه التصورات لما يمكن أن تكون عليه مشكلتنا الأساسية وهاجسنا الأول فى سنة ٢٠٥٠، مقنعة للغاية وقابلة للتحقق، وهى تهدد المصريين كما تهدد غيرهم من شعوب العالم، وتمثل خطراً على حفيدى مثلما تمثل خطراً على أحفاد

غيرى فى مصر وخارجها، مما يتفق مع عصر العولمة القادم، حيث تتوحد مشاكل العالم كما يتوحد اقتصاده وأفكاره. ولكن من الممكن أيضاً أن يكون كل هؤلاء المتنبئون لم ينجوا بدورهم من نفس الخطر الذى يهدد كل من يحاول التنبؤ فى أى عصر، وهو خطر إسقاط مشاكل الحاضر والماضى القريب على المستقبل. فهذه المشكلات كلها (مشكلة ملء أوقات الفراغ ، ومشكلة استخدام العلم فى قهر الارادة الانسانية، ومشكلة استخدام التكنولوچيا فى غسل مخ الناس، ومشكلة استعباد الناس بنشر النهم الاستهلاكى) هذه المشكلات كلها كانت قد بدأت بالفعل وقت تنبؤ هؤلاء الكتاب بنموها واستفحالها. ومن ثم قد يكون العيب الحقيقى فى هذه المحاولات كلها للتنبؤ بالمستقبل، ليس إفراطها فى التشاؤم والخيال بل على العكس، تواضع القدرة على التخيل بحيث تنحصر فى المبالغة فى رسم أبعاد ما بدأ يحدث بالفعل.

وقد أثبت التاريخ الإنسانى، المرة تلو المرة، ليس فقط قدرة الانسان الفائقة على حل ما يصادفه من مشاكل بل وأيضاً قدرته الغريبة على خلق مشاكل جديدة مما لم يكن من الممكن تصوره قبل خمسين عاماً.

(٢)

طلب(*) إليّ في مطلع سنة ٢٠٠٠ أن أجيب على هذا السؤال الصعب: «مصر – إلى أين؟». وصياغة السؤال على هذا النحو توحي بلاشك بالقلق . فهو ليس تساؤل بريء مما إذا كانت مصر سائرة إلى هذا المكان أو ذاك، وإنما هو أقرب إلى التساؤل عما إذا كان لما نشاهده من تدهور في مختلف نواحي الحياة نهاية؟ أو هو سؤال عن عمق الهوة التي يبدو أننا مندفعون نحوها، إذا استمر السقوط بهذا المعدل الذي نراه.

هذا هو مايوحي به السؤال إليّ، لأنه سؤال دائم التكرار في مصر ودائماً يحمل نبرة الخوف من المستقبل، والتشاؤم الشديد مما يمكن أن يأتي به .

لم يكن هذا السؤال شائعاً في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، عندما كان كل شيء تقريباً يشير إلى التحسن لا إلى التدهور، بل ولا في السبعينات، حينما بدأ التدهور في مجالات التنمية، والوحدة، والاستقلال الوطني، السياسي

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في النادي الثقافي العربي في بيروت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٠

والاقتصادى والثقافى، وفى علاقة مصر بإسرائيل، ليس لأن التدهور كان مشكوكاً فيه، ولكن لأنه كان لايزال فى بدايته، ومن ثم بدا وكأنه من السهل صده ورده على أعقابه. ولكن التدهور، فى هذه الجوانب كلها، عمره الآن ما يقرب من ثلث قرن، ومن ثم أصبح التساؤل عما إذا كان لهذا التدهور نهاية، مفهوماً ومشروعاً.

وسوف أحاول أن أتشجع، وأن أتناول هذا السؤال كما هو حرفياً: «إلى أين تسير مصر؟»، فلا أفعل مثلما نفعل عادة، كلما واجهنا أحد بهذا السؤال، فنحوله إلى فرصة للبكاء والنحيب. هذا بالفعل مايحدث عادة: أن يتحول السؤال عن المستقبل إلى بكاء ونحيب على الحاضر والماضى القريب. فإذا بنا نصبح كالمرأة الثكلى التى كلما حاول امرؤ أن يحول أفكارها عن المصيبة التى حلت بها لكى تبدأ فى التفكير فيما يمكن أن تفعله للمستقبل ، تشرع فى لطم الخدود ، واستدرار الدموع من عينيها ، وأعين المحيطين بها ، بذكر محاسن الفقيد وأيام الماضى الجميلة التى قضتها معه ، والتى لايمكن أن تعود .

لن أحاول إذن الكلام عن المستقبل بطريقة «نحيب الثكلى»، وسأفترض أن السائل لا يطرحه كمجرد وسيلة لجلب الدموع

للعيون ، وإنما لأنه يريد أن يعرف حقيقة الإجابة عن أسئلة من النوع التالى :

أ - **ما مستقبل مشكلة الفقر في مصر** ؟ إن أداء مصر فى هذا المجال خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ، أى منذ الانخفاض الكبير فى أسعار النفط فى عام ١٩٨٦ ، لايبعث على السرور إطلاقاً .

لقد ظل متوسط الدخل الحقيقى للفرد ثابتاً تقريباً بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات ، ثم فاجأتنا تقارير الأمم المتحدة بأرقام يفهم منها أن إرتفاعا ملموساً قد حدث فى متوسط الدخل بين ليلة وضحاها ، فتخبرنا بأن متوسط الدخل فى مصر قد تجاوز الألف دولار ، بينما كان هذا المتوسط ، يظهر فى تقارير الهيئة نفسها بما لايتجاوز ٨٠٠ دولار قبل ذلك بعام واحد أو عامين (١) ، أى ما يدل على زيادة بنحو الربع ، بينما تقر هذه التقارير نفسها بأن معدلات نمو الناتج الحقيقى خلال التسعينيات تتراوح بين ٤ بالمئة و٥ بالمئة سنويا (٢) . فمن أين يمكن أن يكون قد أتى هذا التحسن فى

(١) قارن مثلاً بين الرقم المذكور فى . World Bank, Egypt in The Global Ecinomy (Washington, DC, the Bank, 1998), p81.
لنصيب الفرد فى مصر من الناتج القومى الإجمالى لسنة ١٩٩٦ (١٠٥٠ دولاراً) والرقم المذكور فى . World Bank, World Development Report, 1997 (oxford : Oxford University Press, 1997) , p. 214 ..
لنصيب الفرد فى الناتج القومى الاجمالى لسنة ١٩٩٥ وهو ٧٩٠ دولارا فقط.

2- World Bank. Egypt in the Global Economy. pl.

متوسط الدخل إلا بإعادة ترتيب الأوراق وحساب أشياء لم تكن تحسب من قبل ، حتى تظهر السياسات الاقتصادية الجديدة المسماة بالتصحيح أو التكييف الهيكلى فى صورة مشرفة ؟ الأمر نفسه تم فيما يتعلق بمعدلات البطالة التى كان البنك الدولى يقرر فى أوائل التسعينيات أنها لاتقل عن ٢٠ بالمائة [٣] ، فأصبحت فى التقارير الأخيرة لهذا البنك حوالى ١٠ بالمائة [٤] ، مع أن التصريحات الرسمية تقدر الوظائف الجديدة المطلوب خلقها سنوياً بنحو ٥٦٠.٠٠٠ فرصة عمل حتى لايزيد معدل البطالة ، والأرقام الرسمية نفسها لاتدل على زيادة الوظائف الجديدة التى تم خلقها بهذا القدر ، مما يحتم زيادة معدل البطالة لا انخفاضه .

ب - ما مستقبل توزيع الدخل فى مصر ؟ ،

والذى تشير كل الدلائل إلى تدهور مستمر فيه طوال العشرين سنة الماضية ، مع انحسار موجة هجرة العمالة الزائدة إلي دول النفط ، واستمرار سحب الدولة ليدها من توفير بعض الخدمات الأساسية وتخفيض أو إلغاء الدعم المقدم لكثير من

---

(٣) انظرمثلا: World Bank: Egypt: Allevipting aoverty during strucsural Adjustment, A World Bank Country Study (Washington, D.C: The Bank, 1991)

(٤) World Bank: Egypt in the Global Economy. P.1

السلع ، ومع تراكم الثروات فى الجانب الآخر نتيجة لتسارع معدل الانفتاح ؟

ج - إذا كان هذا هو الحال فيما يتعلق بمعدلات التنمية والتفاوت فى الدخول ، فما الذى يمكن أن نتوقعه لمركز مصر النسبى فى العالم ؟ بأى عربة من العربات سوف تلحق مصر بقطار العولمة الذى لايكفون عن تخويفنا من أنه ربما تحرك دوننا، تاركاً مصر وأمثالها واقفة على الرصيف؟ ما مصير مصر فى هذا السباق الذى لايكفون عن حثنا على مضاعفة سرعتنا فيه، وإلا داستنا الأقدام وأصبحنا هدفاً للاستهزاء والسخرية، وعبرة لمن يعتبر؟

د. - ماهو على الأخص مستقبل مركزنا النسبى بالمقارنة بإسرائيل، اقتصادياً وسياسياً وعلمياً وتكنولوچيا، وقد أصبح متوسط الدخل فى إسرائيل اليوم يزيد على متوسط الدخل فى مصر بأكثر من ١١ مرة؛ وهى نسبة تزيد عدة مرات على النسبة بين متوسط الدخل فى بريطانيا ومتوسط الدخل فى مصر عندما كانت الأولى تحتل الثانية منذ مائة عام.

هـ - وأخيراً ، وعلى ضوء مايمكن أن نتوقعه فى مجالات التنمية وتوزيع الدخل ومركز مصر النسبى فى العالم ككل، وإزاء إسرائيل بوجه خاص، ما الذى يمكن أن نتوقع حدوثه

فى مجال استقلال الإرادة السياسية ، وقدرة مصر أو عجزها فى مجال المحافظة على هويتها الثقافية، وفى مجال علاقاتها بسائر دول الوطن العربى؟ وما مستقبل الديمقراطية فى مصر؟ إذ نشهد تدهوراً مستمراً فى كل هذه الأمور طوال الثلاثين عاماً الماضية، حتى فى مجال الديمقراطية السياسية التى لايكف البعض عن الإشادة بما تنعم مصر فيها من تقدم وازدهار، إذ يكفى فى رأيى متابعة مناقشات جلسة واحدة من جلسات مجلس الشعب المصرى، أو مشاهدة برامج الإعلام الرسمية فى التليفزيون، أو حتى مقارنة ماتستطيع نشره صحف المعارضة فى مصر اليوم، بما كانت تنشره فى منتصف السبعينات، أو الاطلاع على قرارات التجديد السنوى لرؤساء تحرير الصحف والمجلات، هذه القرارات التى تصدرها الحكومة أو ما يسمى بالمجلس الأعلى للصحافة ، والذى تعين الحكومة أعضاءه، حتى يستدل المرء على ماآلت إليه حال الديمقراطية فى مصر.

***

ها أنذا ، بوعى منى أو بغير وعى ، قد وقعت فيما كنت أحذر منه منذ دقائق قليلة فاسترسلت فى التحسر على ما ضاع، بدلاً من إعداد النفس لما سيجىء. ولكن لايزال هناك

لحسن الحظ من الوقت ما يسمح لى باستعادة رباطة جأشى، والتصدى للمسئولية التى ألقيت على عاتقى وهى محاولة الإجابة عن السؤال.

مصر إلي أين ؟

لا أظن أنى أستطيع أن أجيب عن هذه الأسئلة كلها، ولكنى سأطرح بعض الأفكار التى أرجح أنها تساعد فى الإجابة عنها.

على أنى أريد أن أبدأ بنقد طريقة شائعة للأسف، بين كثيرين ممن يتصدرون لمحاولة استشراف المستقبل ، سواء فى داخل الوطن العربى أو خارجه. أقصد بذلك تلك الطريقة التى تعتمد أساساً على إسقاط اتجاهات الماضى القريب على المستقبل، مع إدخال بعض التعديلات البسيطة على هذه الاتجاهات. قد تنطوى هذه الطريقة على تمرين عقلى شيق، ولكنها قليلاً ما تفيد فيما عدا ذلك، لأن قراءة التاريخ تؤكد لنا المرة بعد المرة، أن التاريخ نادراً مايسير فى خط مستقيم، وأنه ملىء بالانحناءات والالتواءات المفاجئة. وللتدليل على هذا سأضرب أمثلة من التاريخ المصرى خلال القرنين الماضيين، فأطلب منكم مثلاً المقارنة بين ما كان يمكن أن يتوقعه المرء لمصر فى سنة ١٨٠٠، على أساس ما كان يراه جارياً فى

مصر وقتها، أو فى السنوات القليلة أو الكثيرة السابقة عليها، وما أصبح عليه حال مصر بعد عشر سنوات أو عشرين سنة.

فى سنة ١٨٠٠ لم يكن قد مضى أكثر من عامين على قدوم حملة نابليون إلى مصر وكان الفرنسيون يبدون نشاطاً عظيماً فى ترتيب أمور البلاد ينبىء باحتلال طويل الأمد. ولكن بعد فترة لاتزيد على خمس سنوات كان يحكم مصر رجل قدير، لا هو بالفرنسي ولا بالمصرى، هو محمد على، أخذ يخطط لنهضة اقتصادية وتعليمية شاملة، مازالت مصر تجنى ثمارها حتى اليوم .

أو فلنجر المقارنة نفسها فيما يتعلق بسنة ١٨٥٠ وما تلاها. فى سنة ١٨٥٠ كانت تجربة محمد على قد انتهت، وضربت مصر ضربة قاسية من بريطانيا وحلفائها، وكانت مصر فى تلك السنة ترزح تحت حكم رجل منطو على نفسه، أغلق أبواب مصر فى وجه العالم، هو عباس الأول، وكان الأمر ينبىء بفترة مظلمة طويلة من الركود الاقتصادى، وربما بعودة الأمور إلى ظلام العصر التركى السابق على الحملة الفرنسية. ولكن لم تمض أكثر من عشر سنوات حتى قامت الحرب الأهلية الأمريكية التى جلبت لمصر رخاء عظيماً بسبب

الارتفاع غير المسبوق فى أسعار القطن. والأهم من ذلك، أن زيادة رؤوس الأموال الفائضة فى أوروبا، والباحثة عن استثمارات مجزية فى الخارج، دفعت بأبواب الاقتصاد والمجتمع المصرى إلى الانفتاح على مصاريعها، على نحو دشن فترة تزيد على نصف قرن من تحديث طرق الزراعة، والنمو السريع فى الإنتاج الزراعى، وتغريب المجتمع والثقافة فى مصر.

ولكنك إذا نظرت إلى حال مصر فى أوائل القرن العشرين، وحاولت حينئذ التنبؤ بالمستقبل، لوجدت أن الاحتلال الإنجليزى كان قد انقضى عليه نحو عقدين، وكان كل شىء يدل على أن الاحتلال باق لفترة طويلة، والانجليز كانوا قد اتفقوا لتوهم مع الفرنسيين على أن يطلق كل من الطرفين يد الآخر فى البلاد التى قام باحتلالها. الاحتلال إذن سوف يطول ولا يبدو له فى الأفق نهاية.

مرة أخرى نجد أن ما كان يحدث فى مصر وحدها لم يكن كافياً على الإطلاق للتنبؤ بما سوف يحدث. لم تكن مشاهدة مايحدث فى مصر وحدها فى عام ١٨٠٠ لتنبىء بالرحيل القريب للفرنسيين، ولم تكن تنبىء فى عام ١٨٥٠ بانفتاح قريب لمصر على العالم، ولم تكن لتنبىء فى عام ١٩٠٠ بقيام

ثورة ١٩١٩ التى لم يكن يتصور قيامها لولا نشوب الحرب العالمية الأولى. كما أن نهضة مصر الصناعية بقيادة طلعت حرب لم يكن من الممكن حدوثها لولا حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات.

فى سنة ١٩٥٠، كان اليأس المطبق قد خيم من جديد على المصريين لأكثر من سبب : فساد الحياة السياسية، فجور الملك وحاشيته، سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصرى، ركود اقتصادى طويل مع زيادة سريعة فى السكان، ومع استئثار حفنة صغيرة من ملاك الأراضى الكبار بكل منافع التعامل الاقتصادى مع الخارج . لم يكن أيضاً من الممكن ، بالاعتماد على دراسة ظروف مصر وحدها، التنبؤ بنجاح ثورة مصرية فى عام ١٩٥٢، أى بعد سنتين فقط، وبنجاحها فى إحداث تغييرات بالغة الأهمية فى الاقتصاد والمجتمع المصرى، لاتزال مصر تجنى ثمارها حتى اليوم .

كل هذا يجب أن يحذرنا، وقد بلغنا سنة ٢٠٠٠، من الاستسلام لليأس من جديد ، ففى كل محطة من المحطات التى مررنا بها بسرعة، كانت أى محاولة للتنبؤ بالمستقبل بالاعتماد على مايجرى داخل مصر وحدها لاتنبىء من قريب أو بعيد، بما حدث بالفعل، كما أن هذا النظر إلى المستقبل

استناداً إلى تأمل مايجرى فى الداخل وحده كان فى معظم الأحوال داعياً لليأس الشديد. وهذه هى بالضبط حال المصريين اليوم: يأس وإحباط شديدان بسبب مانراه من فساد الحياة السياسية، وانفتاح لاضابط له على التيارات الاقتصادية والاجتماعية فى الخارج، وتخاذل مهين إزاء المطامع الإسرائيلية، مع تواضع شديد فى معدلات النمو، وعجز عن إشباع بعض الحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من السكان، مع استئثار حفنة صغيرة من ذوى النفوذ بمغانم هذا الانفتاح على الخارج .

ومع هذا يجب أن نكون قد تعلمنا أن هذا الحال لايمكن أن يستمر طويلاً، ليس لأن طاقة المصريين على الاحتمال قد أوشكت على النضوب - فطاقة المصريين على الاحتمال كثيراً ما تبدو، للأسف، وكأنها غير قابلة للنضوب - وإنما بسبب مايبدو فى الأفق من احتمالات تغيرات مهمة خارج حدود الوطن.

***

وقبل أن أخوض فيما يمكن أن تكون عليه هذه الاحتمالات أريد أولاً أن أرد بسرعة على اعتراض كثيراً ما يوجه إلىّ عندما أعلق أهمية كبيرة على المتغيرات العالمية فى تحديد

مسار مصر والوطن العربي. ومضمون الاعتراض هو في العادة أن هذا الرأى يجعلنا نبدو كالريشة في مهب الريح، عديمي الإرادة وقليلي الحيلة، وكأنه ليس أمامنا إلا الاستسلام للمقادير والقعود في انتظار الفرج. ذلك أن لكارل ماركس عبارة شهيرة هي أن «الحرية هي فهم الضرورة»، وأنا أفهم هذه العبارة بمعنى أن مقدار ما تتمتع به في الحقيقة من حرية يتوقف على مدى إدراكك للحدود والقيود المفروضة على هذه الحرية .

إنك في انطلاقك في بحر الحياة لست مطلق الحرية في أن تذهب بقاربك في أى اتجاه وبأى سرعة، بل أنت مقيد في ذلك باتجاه الرياح وقوتها بالنسبة لحجم قاربك، وكلما زادت معرفتك باتجاه الريح وقوتها، زاد احتمال الوصول إلى هدفك بالسرعة التي تتمناها.

هكذا يبدو لي الفارق بين تجربة مصر تحت قيادة عبدالناصر وتجربتها تحت قيادة من أتى بعده. لم يكن جمال عبد الناصر يقود مصر في بحر هادىء خال من العواصف، وإن كان لابد من الاعتراف بأن الريح كانت في وقته ، مواتية بأكثر مما أصبحت بعده. ولكن عبدالناصر، وقد فهم اتجاهات الرياح، كان ينشر شراعه في الاتجاه الكفيل بسير قاربه في

الاتجاه المرغوب فيه، والذى فيه صالح أمته. صحيح أنه لم يستطع، في الوقت القصير الذى أتيح له، أن يجهز قاربه بكل ما يمكنه من أن يواجه العاصفة القادمة، ومن ثم جنح قاربه إلى الشاطىء قبل الأوان، ولكن الشوط الذى قطعته مصر فى عهد عبد الناصر لم يكن فى نظرى هيناً، ومازالت مصر تجنى ثماره إلى اليوم.

ومأساة مصر فى عصر القيادات التالية لعصر عبدالناصر تتلخص فى رأيى ليس فقط فى هبوب العواصف الشديدة والمناوئة، وإنما فى أن القيادات المصرية التالية أنزلت الشراع. إنها تبدو وكأنها قد استغنت عنه استغناء تاماً، فإذا بالقارب المصرى ثابت فى مكانه على الشاطىء لا يتحرك، أو إذا تحرك سار فى الاتجاه المضاد للآمال المصرية والعربية .

ولكنى أعود فأذكر نفسى بضرورة الحذر من الاسترسال فى البكاء على الماضى، وأن أوجه نظرى إلى المستقبل.

فما الذى يمكن أن نتوقعه لاتجاهات الرياح فى العالم المحيط بنا؟

لا أظن أنى ابتعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلت ان الجزء

الأكبر من مشاكل مصر الراهنة ، السياسية والاقتصادية والثقافية، يعود إلى ما يسمى بعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة.

إن هذه العلاقة مع الولايات المتحدة هى التى تكبل الإرادة المصرية، سواء فيما يتعلق باختيار نمط النمو، بل حتى فى تحديد معدله ، أو تحديد نمط الحياة الاجتماعية السائدة ، أو اختيار نوع السياسة الخارجية التى تتبعها، أو نوع العلاقات التى يمكن أن تنشأ بين مصر وبقية العرب، فضلاً بالطبع عن تحديد موقف مصر من إسرائيل.

ولا أبعد كثيراً عن الحقيقة أيضاً، إذا قلت ان السبب الأساسى لما يشعر به المصريون اليوم من تشاؤم وإحباط هو ما يظهر لهم من أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها قد انفردت بحكم العالم، وأنها تتصرف وكأنها ستظل هكذا إلى الأبد.

ولكن فلتسمحوا لى بالقول إن هذه النظرة مفرطة فى قصر نظرها، كما أنها مفرطة فى عدم اتعاظها بالتاريخ. ربما بدا الأمر كذلك فى علاقة فرنسا بمصر فى سنة ١٨٠٠، ولكن الأمور أصبحت مختلفة جداً بعد بضع سنوات.

وربمـــا بدا الأمـــر كذلك فى عـلاقــة بريطـــانيا بمصر فى عـام ١٩٠٠، ولكن الأمور أصبحـــت مـختــلفة جـداً فى عام ١٩٢٠.

وهذا هـو مـا أتوقع حـدوثه أيضـاً للعـلاقـة بين مـصـر والولايات المتحدة. فأشياء كثيرة ومهمة تدل على أنه من شبه المستـحيل أن يكون مـركـز الولايات المتـحـدة فى العـالم، ونفوذها وسيطرتها، بعـد عقدين أو ثلاثة ، مثلما هى الآن.

إن توجيه النقد لنمط الحياة الأمريكية (والغربية عموماً) شائع بيننا، وهو بلاشك مصدر عزاء ومواساة لنا، فيما نمر به من محنة. ولكننا اعتدنا أن ننتقد الأوجه السلبية فى نمط الحياة الأمريكية باعتبارها مساوىء اجتماعية أو ثقافية، ونادراً مانلتفت إلى ما تمثله هذه النقائص من أوجه ضعف خطيرة تصيب الاقتصاد كما تصيب المجتمع والثقافة، وتهدد المركز النسبى الذى يحتله الاقتصاد الأمريكى فى الاقتصاد العـالمى تهديداً خطيراً، وتكاد تقطع بانحسـار وتدهور هذا المركز، الأمر الذى لابد أن يتبعه أيضاً انحسـار النفوذ السياسى والعسكرى للولايات المتحدة.

إن الميل الواضح إلى ارتفاع معدل الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار فى الولايات المتحدة، وارتفاع معدل الجريمة

وازدياد العنف، وازدياد الضـــعف فى الروابط الأســرية، وارتفاع نسبة الأسر ذات العائل الواحد، وتدهور نظام التعليم الذى يحظى به الأمريكى المتوسط، وارتفاع أعباء الإنفاق على الخدمات الصحية والقانونية والتأمين، وزيادة التوتر بين الأقليات العرقية.. الخ؛ كل ذلك لايشكل فقط مشكلات اجتماعية أو سياسية، بل يمثل أيضاً مشكلات اقتصادية خطيرة، إذ أنه يخلق أعباء على الاقتصاد الأمريكى يصعب جداً التخلص منها، ليس فقط لأنها أمراض عضوية ناتجة من التطور الطبيعى للمجتمع الأمريكى، بل كذلك لأن الأمريكيين يبدون بعيدين جداً عن إدراك خطورتها، بل كثيراً مايعتبرونها سبباً للفخر والتباهى، إذ يعدونها من مظاهر احترامهم للحرية الفردية.

قد يقال إن التعويل فى خلاص مصر من مشكلاتها على حدوث تدهور وتفسخ فى المجتمع الأمريكى أمر يدعو للرثاء حقاً. والأجدر بالمصريين أن يحاولوا إصلاح حالهم بأنفسهم، بدلا من انتظار سقوط غيرهم.

على أننى لا أعتبر هذا النقد منصفاً ، إذ أننى هنا لا أفعل أكثر من لفت نظر السجين إلى أن سجّانه قد استسلم للشراب ولعبت الخمر بعقله ، وهذا لا يعفى السجين بالطبع

من البحث عن طريقه للإفادة من هذا الوضع الجديد ، وترتيب طريقة للهرب بنفسه .

كذلك قد يعترض على هذه النظرة للمستقبل بالقول بأنها ، على أحسن الفروض ، تتعلق بالمستقبل البعيد ، أما المستقبل المنظور فلا يدعو إلى أى نوع من التفاؤل . وردى على هذا أننا ، فى الظروف التى نجد أنفسنا فيها اليوم ، لا مفر أمامنا إلا بتوجيه اهتمامنا إلى المدى الطويل والتفكير فى المستقبل البعيد .

الاقتصاديون جميعهم قد سمعوا حتى كاد يقتلهم السأم ، تلك العبارة الشهيرة للورد كينز الذى أعلن بها تفضيله لتحليلات المدى القصير ، على أساس أننا فى المدى الطويل سنكون جميعاً فى عداد الأموات . ولكننا لسنا ملزمين ، سواء كنا من الاقتصاديين أو من غيرهم ، بأن نتبنى رأى كينز فى هذا الأمر . فكينز كان مشغولاً بقضية ذات طبيعة مختلفة عن القضية التى تشغلنا الآن . كان كينز مشغولاً بأزمة اقتصادية حالة ، وبالبحث عن أفضل الوسائل لتشغيل المتبطلين . وهذه فعلاً مشكلة الأمد القصير . نحن على العكس ، مهمومون بقضية نهضة الأمة . ومثل هذه القضية لا تنفع فيها محاولة التنبؤ باتجاهات الرياح غداً وبعد غد . بل لابد من النظرة

الأبعد .

ولكن الملاحظ أن معظم المثقفين المصريين المهتمين بالقضايا العامة (وأظن أن هذه الملاحظة تنطبق أيضا على المثقفين العرب بصفة عامة) مشغولون للأسف بقضايا المدى القصير على حساب الاهتمام بالقضايا الأطول مدى والأبعد أفقاً ، ومن ثم الأكثر حسماً .

إنك تجد المثقفين المصريين ، مثلاً ، مشغولين بين الحين والآخر ، انشغالاً لا أجد له مبرراً على الإطلاق بنوع الحكومة الجديدة التى يجرى تشكيلها ، وما إذا كانت سوف تجلب معها «التغيير المطلوب» أم أنها لن تجلبه ، ويعبرون عن حزنهم الفائق وخيبة أملهم الشديدة عندما يجدون أن رئيساً جديداً للوزراء كان واحداً من الوزراء المسئولين عن كل ما كانت تجرى الشكوى منه فى الحكومة السابقة ، أو أن الرئيس السابق للوزراء قد عين رئيسا لمجلس الشعب ، بينما عين رئيس مجلس الشعب رئيساً للوزراء أو شيئاً من هذا النوع .

إن هذا الانشغال بالمدى القصير وتعليق الآمال الكاذبة عليه ، يحمل فى طياته مخاطر ومساوىء لابد من الالتفات إليها وتأكيدها .

أولا : إن هذا الانشغال بالمدى القصير لا يمكن أن ينجم عنه إلا المزيد من الإحباط وتدعيم الشعور باليأس من حدوث أى إصلاح . إن تعليق الآمال مثلاً ، على تغيير حكومة أو على عقد مؤتمر قمة ، عندما تكون الحكومات المتتالية تأتى إلينا من المورد نفسه ، وعندما تكون مؤتمرات القمة كلها تنعقد فى ظل إرادة نخر فيها السوس ، مثل هذا لابد من أن يكون من قبيل خداع النفس . والكتاب الذين يعلقون الأمل على تصريح يبدو أفضل فى عباراته من تصريحات سابقة ، أو على زيادة تبدو أكثر جرأة من مواقف ماضية ، ويرفضون أن يعترفوا بالواقع ، وهو أن الأحوال لا تتغير لهذه الدرجة بين يوم وليلة ، وأن الأشخاص لا يتغيرون بهذه السهولة ، وأن الخوف لا يتحول إلى شجاعة ، دون سبب ، هؤلاء الكتّاب والمعلقون إنما يضيعون وقتهم ووقتنا ويؤخرون يوم الخلاص.

عندما تزداد الأحوال إظلاماً ، وتزداد مهمة الإصلاح صعوبة ، لابد من أن يمتد البصر إلى مسافة أطول ، ويجرى التخطيط لمستقبل أبعد . هكذا خططت الحركة الصهيونية لمستقبلها منذ أكثر من مائة عام ، واعترفت بأن آمالها تعترضها ظروف شديدة الصعوبة ، ولكنها سارت نحو تحقيق هذه الآمال خطوة بخطوة حتى بدأت تتحقق بعد أكثر من

نصف قرن ، وهكذا يجب أن نفعل نحن الآن .

ثانياً : ليس صحيحاً دائماً ذلك الاعتقاد الشائع بأن التنبؤ بما يمكن أن يحدث فى المستقبل القريب هو بالضرورة أسهل وأكثر حظاً من النجاح من التنبؤ بالمستقبل البعيد. فالعبرة، فيما أظن ، فى طبيعة ما نريد التنبؤ بمستقبله .

قد يكون من الصعب علىّ أن أتنبأ بما إذا كان الجو فى الغد سيكون أدفأ أو أبرد مما هو عليه اليوم ، ولكنى أستطيع أن أتنبأ بثقة أكبر بكثير ، بأن الجو بعد شهرين أو ثلاثة سوف يكون أكثر حرارة بكثير مما هو عليه . كذلك قد يكون من الصعب أن أعرف كم سيزيد طول ابنى أو حفيدى خلال العام المقبل ، بالمقارنة بطوله الآن ، ولكنى بمقارنة طوله اليوم بطول أقرانه وأبويه ، أستطيع بدرجة أكبر من الثقة أن أتنبأ بطوله بعد عشرة أعوام أو عشرين عاما .

كذلك الحال فى بعض أمور السياسة والاقتصاد . قد يكون من الصعب علىّ جداً أن أتنبأ بمن سيكون رئيس الوزراء التالى فى مصر ، بعد عام أو عامين من الآن ، ولكن من حسن الحظ أن هذا الأمر ليس مهماً على الإطلاق ، فضلا عن أنه تنبؤ لا يبعث قط على السرور ، إذ أنه خلال العشرين عاماً الماضية ، يكاد كل رئيس للوزراء فى مصر يكون على

شاكلة سابقه .

الأهم من هذا بكثير ، كما أنه أكثر مدعاة للتفاؤل ، أن نحاول أن نتنبأ بما ستكون عليه العلاقة بين مصر والولايات المتحدة بعد عشرين أو ثلاثين عاما . وأنا أرجح بشدة أنها سوف تكون علاقات أقرب إلى الندية مما هي الآن ، ومن ثم أفضل بكثير ، من وجهة النظر المصرية ، مما هى عليه فى الوقت الحاضر ، وذلك لأسباب تتعلق بالمركز النسبى الذى سوف تحتله الولايات المتحدة فى العالم بعد عشرين أو ثلاثين عاماً ، وهذا ما سبق لى أن أشرت إليه .

وبعبارة أدق ، إن من الممكن أن تصبح العلاقات المصرية -- الأمريكية بعد عشرين أو ثلاثين عاماً ، أقرب بكثير إلى الندية مما هى الآن ، ولكن بشرط أن نحاول من الآن الإفادة مما يحدث فى العالم ، وننشر أشرعتنا فى الإتجاه الصحيح .

ولكن هذا هو للأسف عكس ما نفعله الآن بالضبط. اسمحوا لى أن أقول إننا نبدو كأننا نتصرف دائماً مثل تصرف سائق السيارة الذى يسير فى طريق مسدود ، ولا يريد أن يعترف بأنه طريق مسدود ، على رغم كل الشواهد على ذلك ، فهو مستمر فى السير ، ويتعامل مع العقبات التى

يواجهها وكأن التغلب عليها سيوصله إلى هدفه ، بينما هذه العقبات التى يراها فى الطريق لا قيمة لها على الإطلاق ، إذ أنه ، حتى بفرض التغلب عليها ، لن يستطيع بعد هذا إلا السير بضعة أمتار أخرى قبل أن يكتشف أن الطريق مسدود. إنى أعتبر من قبيل الانشغال بإزالة عقبات قليلة القيمة هنا وهناك ما نعقده من مؤتمرات القمة العربية ، ناهيك عن مؤتمرات وزراء الخارجية . ومن قبيل ذلك أيضا المفاوضات مع إسرائيل سواء كانت فى واشنطن أو فى شرم الشيخ ... الخ.

وأعتبر أيضا من قبيل إزالة العقبات الصغيرة فى طريق مسدود ، ما يسمى بمحاولات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكى التى تجرى طبقا لنصائح البنك الدولى والصندوق الدولى . إنها يمكن أن تؤدى إلى تخفيض معدل التضخم وموازنة الميزانية ، بل ربما حتى زيادة معدلات النمو من ٤ إلى ٦ أو ٧ بالمئة ، ولكن ليس على هذا يتوقف خلاص مصر، ناهيك عن نهضة العرب . فهذه الإجراءات تزيد – بدلاً من أن تقلل – درجة اعتمادنا على الولايات المتحدة (وكذلك على إسرائيل) .

إن المطلوب ليس إزالة عقبات صغيرة فى طريق مسدود،

بل الاستعداد لأول فرصة تتاح لنا لتغيير وجهة السير تغييراً تاماً إلى طريق رحب ومفتوح .

فكيف يكون هذا الاستعداد ؟

إن هذا السؤال يثير كل الأسئلة ، وفى سبيل الإجابة عنه فليتنافس المتنافسون .

قد يكون من بين طرق هذا الاستعداد التركيز على إصلاح نظام التعليم ، وقد يكون من طرق هذا الاستعداد أيضا إعداد شبابنا للتعامل مع مناطق أخرى من العالم ، وأمم أخرى جديدة مرشحة لأن تلعب دوراً مهماً بعد عشرين أو ثلاثين عاماً .

إلا أنه من أهم طرق هذا الاستعداد ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، أن يبذل مثقفونا كل ما فى جهدهم للمحافظة على كل ما يمكن المحافظة عليه فى السيارة القديمة ، حتى تكون صالحة للسير أصلاً ، عندما تتاح الفرص الجديدة ، ومقاومة كل ما يبذل الآن من أجل تحويلها إلى سيارة «خردة»، أو نزع المحرك منها ، بحيث تصبح عندما تتاح لنا فرصة جديدة ، غير قادرة على السير .

أقول المثقفين بالذات ، لا لأنهم أكثر فعالية من غيرهم ، ولكن لأنهم أكثر تمتعاً بالاستقلال من غيرهم . قد يكون

العمل السياسى أو العسكرى أكثر نفعاً ، ولكن العمل السياسى والعسكرى للأسف مكبل بسلاسل من حديد والمثقفون، مع ضعفهم الطبيعى ، مازالوا أكثر تمتعاً بالحرية من غيرهم .

وعلى سبيل المثال : إن أى محاولة يبذلها المثقفون لتأخير بيع الغاز الطبيعى لإسرائيل ولو لبضعة شهور ، أمر مطلوب ، وأى محاولة لتأخير بيع القطاع العام ، أمر مطلوب أيضا . أى محاولة لمنع تبديد الأموال على مشروع لا يحل مشكلة البطالة فى مصر ، كمشروع توشكى ، مطلوبة ، وأى محاولة لتغذية الشعور القومى ، مهما بدا الأمر مظلماً ، مطلوبة أيضا ، أو حتى مجرد إحياء تقاليد قديمة فى الثقافة العربية .

ثالثاً : إن التركيز على المدى القصير قد يضطرنا إلى الاستغراق فى التفكير فى مشكلات قد تختفى تماماً فى المدى الطويل ، وقد لا يصبح لها وجود ، أو على الأقل قد لا يكون لها من الأهمية مثلما لها الآن . كما قد نهمل الاستعداد لمشكلات قد تكون هى مشكلاتنا الرئيسية فى المستقبل الأبعد. كذلك قد يجعلنا الاستغراق فى مشكلات المدى القصير نعتمد فى مواجهة المستقبل على وسائل لن تكون لها

فعالية بعد فترة من الزمن ، ونهمل تنمية وسائل أخرى قد تصبح فى المستقبل أكثر أهمية وأشد فعالية .

* * *

إنى أستأذنكم فى التوقف بعض الوقت عند هذه النقطة ، إذ قد يكون فيها مربط الفرس فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال : «مصر .. إلى أين ؟» .

قد لا يبعد المرء كثيراً عن الحقيقة إذا قال إن نصف القرن الماضى كان يسيطر عليه «الاقتصاد» . قد يسميه البعض ، دون كثير من التعسف : «عصر التنمية الاقتصادية» أو «عصر السباق من أجل تعظيم معدل النمو» . كان هذا بلا شك من السمات المميزة لذلك الجزء من العالم الذى ننتمى إليه ، وكان يسمى حتى وقت قريب «العالم الثالث» ، ولكن حتى فيما يتعلق ببقية العالم ، ليس من التعسف أيضا أن نقول إن الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، لم تكن منافسة بين أيديولوجيتين بمقدار ما كانت منافسة فى سباق اقتصادى وتكنولوجي .

لم يكن هذا هو حال العالم دائماً . لم يكن العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين مشغولاً بالاقتصاد بالدرجة الأولى ، ناهيك عن القرن السابق عليه مباشرة أو القرن

الأسبق . نعم ، كان الاقتصاد دائما عاملاً مهماً ، ولكنه لم يكن أبدا هو الشاغل الأول للأفراد والأمم ، ولم يكن هو العنصر الأساسى فى برامج الحكم وشعارات النهضة ، والمحرك الأساسى لعواطف الناس ، مثلما كان فى نصف القرن الماضى .

لهذا فإننا قد نخطىء إذا تصورنا أن سيطرة الاقتصاد على تفكير الناس والأمم سوف تستمر إلى الأبد ، بل إن من الممكن جداً أن يكون القرن الحادى والعشرون مهموماً بأمور مختلفة تماماً ، أو على الأقل أن يضع فى قمة أولوياته أهدافاً بعيدة جداً عن الاقتصاد . إن من المعقول ، مثلاً ، أن يتوقع المرء أنه بعد أن تصل قدرة الإنسان على إشباع حاجاته المادية بدرجة معينة ، تتحول اهتماماته أكثر فأكثر إلى أمور غير مادية . ومن المعقول جداً أن نتوقع أن النجاح الباهر الذى حققته وسائل الإعلام ووسائل الترويج للسلع حتى الآن ، فى العالم المتقدم اقتصادياً ، فى خداع الناس وإقناعهم بأن الحياة الطيبة لا تتكون من أكثر من سيارة أكبر ، وثلاجة أضخم ، وكمية أكبر من المشروبات الغازية ، من المعقول جداً أن نتوقع نهاية لهذا كله فى القرن الحادى والعشرين ، وأن نكتشف من جديد على عكس ما نتصور الآن ، أن الإنسان

أكثر ذكاء وأقل حماقة من أن يستسلم لهذا الخداع لمدة أطول من ذلك .

وقد يكون من المؤشرات المتواضعة على بداية هذا الاتجاه الجديد ، ولكنه قد يزداد قوة مع الزمن ، ما أبداه الفرنسيون مثلاً فى السنوات الأخيرة ، من قلق على ما يحدث للغتهم القومية تحت ضغوط متطلبات المجتمع الاستهلاكى ومستلزماته ، بل إنه ليس من قبيل الشطط أن نتوقع اتجاهاً مماثلاً حتى فى بلادنا الفقيرة نفسها .

ليس من المستبعد إطلاقاً فى رأيى ، على رغم أنه قد يبدو غريباً على أسماعنا اليوم ، فى ظل هذا الاستغراق فى القضايا الاقتصادية ، أن نجد بعد أقل من خمسين عاماً ، أن قضايا الفقر وانخفاض متوسط الدخل قد فقدت كثيراً من أهميتها الحالية ، وكذلك قضية توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بما يستتبعه ذلك من انزواء كل ما يتعلق بمعدلات الادخار والاستثمار وعجز الموازنة والتضخم .. إلى آخر ما يحتل اليوم أكبر مساحة من صحفنا وأحاديث مسئولينا ، وتقارير الهيئات الدولية .

يجب ألا نستبعد هذا . فمنذ ما لا يزيد قليلاً على خمسين عاماً ، لم يكن تعظيم معدل النمو الاقتصادى هدفاً يتردد على

ألسنتنا ، بل لم نكن نعتبر انخفاض متوسط الدخل ، كما نعتبره اليوم ، سبة خطيرة ووصمة عار فظيعة .

كنا نعتبر أننا ننتمى إلى عالم عربى ، أو إسلامى ، أو إلى ما كان يسمى وقتها «الشعوب الشرقية» أو «الشرق» ، لا إلى عالم ثالث فقير . نعم ، كان التخلص من الفقر من بين أهدافنا، ولكن الفقر كان يعنى وقتها حالة شريحة أو شرائح معينة من أهل بلدنا ، لا تحظى بمياه شرب نظيفة أو بمسكن ملائم أو تعانى أمراضاً متأصلة ، ولكنه لم يكن يعنى انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل .

كان تشخيص مشكلتنا على أنها انخفاض متوسط الدخل أمراً جديداً علينا فى الخمسينات ، ثم استفحل أمره حتى أصبح شاغلنا الشاغل فى نهاية القرن ، بل إنه قد يدهشكم أن تتذكروا أن المبادىء الستة التى أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢، باعتبارها أهم أهداف هذه الثورة ، لم يكن من بينها هدف التنمية الاقتصادية السريعة . كان هناك القضاء على الاستعمار ، وعلى الإقطاع ، وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، ومبدأ العدالة الإجتماعية ، وإقامة جيش وطنى قوى ، وحياة ديمقراطية سليمة ، ولكن لم يكن من بين المبادىء الستة زيادة متوسط الدخل ، واللحاق بدولة أوروبية أو آسيوية .لن

يكون غريباً إذن أن يختفى هدف تعظيم متوسط الدخل من بين قائمة أهدافنا بعد خمسين عاماً أو أقل ، بل لن يكون غريباً أن تقل بشدة درجة اهتمامنا بقضية توزيع الدخل بين أغنياء المصريين وفقرائهم . كما سبق أن بينت .

* * *

إن هذا التصور لما يمكن أن يأتى به المستقبل قد يقلل من تشاؤمنا فيما يتعلق بمصير بعض ما نعتبره اليوم من أهم مشكلاتنا ، ولكنه يشير هو نفسه إلى ما يمكن أن يكون محور اهتمامنا وقلقنا بعد خمسين عاما أو أقل .

إن ما يوجه من انتقادات لظاهرة «العولمة» كثير جداً ومتعدد الجوانب ، ولكنى لابد من أن أعترف أن ما يتعلق بالاقتصاد من هذه الانتقادات لا يثير كثيراً من الحماس لدىّ، سواء فيما يتعلق بآثارها المحتملة على معدلات النمو ، أو على تهميش نسبة عالية من السكان واتساع الفجوة بينهم وبين حفنة صغيرة من المستفيدين من العولمة .

لا يثير هذا لدىّ حماساً شديداً لأنى أرجح ، من ناحية ، أن يكون تأثير العولمة فى معدلات النمو إيجابيا فى المدى الطويل ، ولأنى ، من ناحية أخرى ، لا أعرف فترة زمنية فى تاريخ البشرية ، فى أى زمان أو مكان ، زاد فيها مستوى

الرخاء لجميع شرائح المجتمع بالدرجة نفسها ، بل أرى أن نمو الدخل يحقق دائماً نفعاً للبعض أكثر مما يحققه لآخرين ، بل كثيراً ما يحدث هذا على حساب الآخرين ، ثم لا يلبث أن يصحح الأمر نفسه بنفسه ، لكي يظهر من جديد مظهر آخر لتفاوت الدخول ، وهكذا .

إن الأمر الذى لا يصحح نفسه بنفسه ، بهذه السهولة ، لا ينتمى إلى عالم الاقتصاد ، بل إلى مجال مختلف تماماً . فلنصفه بالنفسى ، أو الروحى، أو الثقافى ، وقد تستخدم فى الإشارة إليه تعبيرات الانتماء أو الهوية أو التفرد أو الأصالة أو التراث إلى غير ذلك من التعبيرات والأسماء، ولكن أيا كان التعبير الذى نستخدمه ، فالقلق فى رأيى مشروع ومبرر تماماً . وهو القلق الذى يمكن أن نستخدم للتعبير عنه قول السيد المسيح «عما يمكن أن يجنيه المرء ، إذا ربح العالم كله وخسر نفسه» .

إن مثال دولة كالجزائر يحضرنى دائماً فى هذا الصدد ، للتدليل على حجم الخسارة من ناحية ، وعلى صعوبة تعويضها من ناحية أخرى . لقد فعل الاستعمار الفرنسى الكثير بالجزائريين ، وكبدهم العديد من الخسائر . أما الخسائر الاقتصادية فليس من الصعب إصلاحها والتعويض

عنها . ولكن الجزائريين بعد أربعين عاماً من الاستقلال لا يزالون عاجزين عن إصلاح ما أصاب لغتهم من تدهور ، وما أصاب لسانهم من اعوجاج ، بكل ما ينطوى عليه هذا من «فقدان المرء لنفسه» .

ولننظر إلى ما يحدث فى مصر الآن . إن مصدر القلق الأساسى فى مصر الآن يجب ألا يكون فى رأيى انخفاض معدلات النمو ، ولا ارتفاع مستوى البطالة ، ولا حتى ما ينطوى عليه البيع المتزايد للقطاع العام من خسارة اقتصادية محققة ، وتحويل الأرباح للأجانب ... الخ.

إن كل هذه تمثل مصادر حقيقية للقلق بلا شك ، ولكنها ليست فى نظرى أهم ما يستوجب القلق ، وإنما أكثر ما يقلقنى هو ما أصبحنا نسمعه من أمثلة جديدة كل يوم ، ويتعلق بتهديد شخصية الأمة وهويتها ولغتها وتراثها ، ومن ثم تهديد كرامتها واحترامها لنفسها .

قوانين جديدة تصدر فى عجلة مريبة تخفض من ساعات تدريس اللغة العربية فى الأزهر ، فى الوقت نفسه الذى يتسامح فيه شيخ الأزهر فى مقابلة الزوار الإسرائيليين .

قوانين جديدة أخرى تصدر أيضا فى عجلة مريبة لتسهل من حصول الزوجة على الطلاق بمجرد أن ترد لزوجها ما

حصلت عليه من أمواله ، وكذلك لتضيف درجة من الشرعية على «الزواج السرى» ، الذى يطلق عليه اسم الزواج العرفى ، والذى كان يعتبر حتى الآن غير مشروع ، ولم يكن يسمح بسماع القاضى للدعوى الخاصة به ، فأصبح هذا الآن مسموحاً به .

وزارة الثقافة تنظم احتفالات باهظة التكاليف بانتهاء ألفية وقدوم ألفية جديدة ، عن طريق استجلاب مغنين أوروبيين أو أمريكيين ، على سفح الهرم ، وتكلف بإعداد برامج الاحتفال رجلا فرنسياً لا يعرف العربية ولا يعرف شيئاً عن الفنون المصرية أو التراث المصرى أو العربى أو الإسلامى ، مقابل حصوله على عدة ملايين من الدولارات ، ويضرب عرض الحائط باحتجاجات رجال الآثار والمثقفين المصريين على ما ينطوى عليه كل هذا من تلويث لآثار المصريين وثقافتهم .

وعندما تفتح الخطابات الواردة إليك فى البريد ، تجد إعلانات ملونة تعلن عن افتتاح محل جديد لدجاج كنتاكى أو البيتزا الأمريكية ، أو تعدك بالفوز بجائزة نقدية كبيرة إذا حالفك الحظ وحصلت على الرقم الفائز مع هذه الدجاجة أو تلك البيتزا ، وفى الوقت نفسه يصلك إعلان بالبريد عن إفتتاح شركة جديدة بدأت أعمالها فى القاهرة مهمتها تزويد المنازل

بوسائل جديدة فعالة للأمان والوقاية من اللصوص . وكأن هناك علاقة وثيقة وإن لم تكن واضحة كل الوضوح ، بين ازدياد عدد اللصوص والجرائم بصفة عامة ، وانتشار استهلاك دجاج الكنتاكى والبيتزا .

قد يقول البعض ، وما أهمية هذه الأشياء ، بالمقارنة بعجز شاب عاطل أو شابة تخرجا حديثا فى الجامعة ، عن الحصول على عمل يتكسبان منه ، ولا يستطيعان توفير مسكن مناسب يسمح لهما بالزواج ؟

ما أهمية ذلك بالمقارنة بالعجز عن توفير وسائل مواصلات مريحة لهذه الأعداد الغفيرة من الناس ، الذين يضافون كل يوم إلى شوارع القاهرة أو الإسكندرية ، أو يتنقلون يومياً من القاهرة إلى الأقاليم ، فتصيبهم يومياً أحداث تصادم مفزعة ؟

إنى أعترف أننى فى كل يوم يثور فى ذهنى هذا السؤال . أكتب عما يتعرض له تراثنا وقيمنا من تداع ومهانة ، ثم أدخل مصلحة حكومية فأجد فى الحجرة الواحدة عشرة من الموظفين والموظفات المتخرجين حديثاً ، وقد اعتلت وجوههم مذلة منقطعة النظير ، ونظرات يأس كامل من الحياة ، ولا مبالاة بالآتى أو الذاهب ، وكأنهم قد فقدوا القدرة على الحركة والكلام من فرط ما أصابهم من إحباط ، وبسبب ما يقابلونه

فى حياتهم اليومية من متاعب ، وما يتلقونه من مرتبات تدعو للسخرية ، وبسبب آمالهم التى يستحيل تحقيقها ، ومستقبل لا يبشر بأى خير .

أرى هذا وأقول لنفسى : كيف تستغرق فى الكلام عن التراث والثقافة والقيم ، وهذا هو حال أكثر من ستين بالمئة من الشعب المصرى الآن ؟

ومع هذا فإنى أقول إن هؤلاء الشبان والشابات الذين هم قطعاً أشد شعوراً باليأس والإحباط ممن كان فى مثل عمرهم منذ خمسين عاماً ، هم أحسن حالاً اليوم ، من الناحية المادية البحتة ، من أقرانهم من الأجيال السابقة . وإنما يأتى إحباطهم ويأسهم مما يتعرضون له يومياً من إثارة لآمال جديدة لا يمكن تحقيقها . ومن ثم فإن ما يشعرون به من إحباط ليس منبت الصلة بما تتعرض له قيمهم وثقافة أمتهم من اعتداء مستمر ، وبما فقدوه من احترام وثقة بهذه القيم وهذه الثقافة .

إنى أعترف أيضا أن مصدر قلقى الأساسى مما يسمى بالاتجاه نحو التطبيع مع إسرائيل ، هو هذا «الفقدان التدريجى للنفس» ، أكثر من أى مصدر آخر يتعلق بتوزيع المنافع الاقتصادية ، بل إنى اعتبر أن الخسارة الأساسية

الناجمة فى مجال العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، هى الخسارة غير المباشرة التى تلحق بالثقافة والهوية والانتماء ، وليست تلك الناجمة عن الخسارة الاقتصادية المباشرة .

لهذا السبب أجدنى ، وإن كنت أشعر بالغضب لما يفعله بعض رجال الأعمال المصريين ، من استسهالهم عقد صفقات مع الاسرائيليين ، أقل سخطاً عليهم ، منى على حفنة المثقفين المصريين ، الذين لا يزالون قليلى العدد جداً لحسن الحظ ، المستعدين للتعاون مع اسرائيل فى مجالات الثقافة. ذلك أنه إذا كان من الممكن وصف رجال الأعمال ، أو بعضهم على الأقل ، بأنهم «لا يعلمون» ، فإنه من المستحيل أن نغفر الجريرة نفسها إذا صدرت من المثقفين ، وهم الذين تتعلق بهم آمالنا للذود والدفاع عما أعتبره أثمن وأعز ما لدينا .

* * *

ولكنى لا أريد أن أختم هذا الفصل بهذه النبرة المفرطة فى الحزن ، ذلك أنه إذا كان من طبيعة الأمور أن تتغير طبيعة المشكلات وأولوياتها ، مع مرور الزمن ، فإن من طبيعة الأمور أيضا أن تتغير الوسائل ، وأن تظهر وسائل جديدة لعلاج المشكلات الجديدة والقديمة .

يترتب على ذلك أنه كما أن علينا ألا نترك أنفسنا أسرى للتفكير فى مشكلات قد لا تكون هى أهم مشكلاتنا بعد نصف قرن من الآن أو أقل، علينا أيضا ألا نستسلم للظن بأن الوسائل القليلة المتاحة لنا الآن ستكون هى أيضا كل المتاح لنا من وسائل فى المستقبل .

وسأضرب مثلين لما أقصده ، ولابد أن من الممكن إضافة أمثلة أخرى كثيرة ، أولهما يتعلق بالتركيب العمرى للسكان ، والثانى يتعلق بالمركز النسبى لمصر فى الوطن العربى .

أما فيما يتعلق بالتركيب العمرى للسكان ، فأقصد به أننا فى هذا الجزء من العالم ننتمى إلى مجتمعات تزداد فيها بسرعة نسبة الشباب وصغار السن ، بينما ينتمى العالم المتقدم صناعياً إلى عكس ذلك بالضبط ، حيث تزداد فيه نسبة كبار السن .

إن من الممكن أن يكون ارتفاع نسبة الشباب فى إجمالى السكان مصدراً إضافياً للقلق ، من حيث إن الافتتان بكل جديد ، ولو على حساب الانتماءات القديمة ، هو من سمات صغار السن أكثر من غيرهم ، ولكن من الممكن أيضا أن يكون هذا الارتفاع فى نسبة الشباب وصغار السن مصدراً

لحيوية جديدة ، ولقدرة أكبر على التصدى للتحديات الاقتصادية والثقافية على السواء .

وأما عن تغير مركز مصر النسبى فى الوطن العربى ، فأقصد به ما تمثله التطورات الحديثة في وسائل الاتصال، من إتاحة فرصة أكبر للتأثير ، بل وللقيادة ، لأجزاء من الوطن العربى ظلت محرومة لفترة طويلة من الزمن ، من أن تلعب دوراً مهماً فى دفع حركة النهضة العربية .

لقد ظللنا أمداً طويلاً لا نتوقع تجديداً فى الوطن العربى إلا إذا أتى من مصر ، ولا قيادة لحركة سياسية أو ثقافية إلا من مصر . وكانت مصر تتمتع بهذا المركز القيادى فى الوطن العربى بسبب سبقها فى مضمار النهضة الثقافية من ناحية وبسبب الحجم النسبى لسكانها من ناحية أخرى .

ولكن ما أحرزته البلدان العربية الأخرى من تقدم فى التعليم والثقافة خلال نصف القرن الماضى ، وما أحدثته الثورة الحديثة فى الاتصالات والإعلام ، ومازالت تحدثه ، من تقليل أهمية الحجم النسبى للسكان ، قد جعلا من الممكن الآن لبلد عربى صغير أن يجد سوقاً واسعة لما ينتجه من ثقافة وأفكار فى سائر أنحاء الوطن العربى . إن هذا التطور وذاك يخلقان فرصاً جديدة لم تكن متاحة من قبل لأجزاء من

الوطن العربى للمساهمة فى إرساء قواعد جديدة للنهضة العربية .

لقد بدأت حديثى بتوجيه النقد لمن يحولون الكلام عن المستقبل إلى بكاء على الماضى ، وها أنذا أحول الكلام عن المستقبل إلى التعلق بآمال قد تكون مفرطة فى بعدها عن الواقع ، وقد تكون منبتة الصلة ، أكثر من اللازم ، بالحاضر والماضى على السواء . ولكن الأرجح أن المستقبل سوف يفاجئنا جميعاً ، متشائمين ومتفائلين ، بما لم يكن قط فى الحسبان .

الفصل الثالث

العرب

(١)

ما مصير «القومية العربية» فى القرن الواحد والعشرين ؟

لابد أن أوضح أولا ، ما الذى أفهمه «بالقومية العربية» ، إذ لا شك أن المفاهيم المختلفة تنتظرها مصائر مختلفة. وأنا أفضل أن أفهم تعبير «القومية العربية» على أنه يشير إلى شعور أو موقف نفسى أو سياسى من أن أفهمه على أنه وصف لواقع موضوعى . بعبارة أخرى من الأفضل أن نستخدم اصطلاح «القومية العربية» للإشارة إلى «فكرة» تسيطر على الذهن و«حركة سياسية» يتبناها البعض ، من أن نستخدمه للإشارة إلى مجموعة الخصائص التى تشترك فيها تلك الشعوب ، أو الدول المعروفة باسم الشعوب أو الدول العربية . ذلك أن الذى يصنع التاريخ ليس الواقع المادى بل طريقة نظرة الناس إلى هذا الواقع المادى ، ليست الحقيقة

الموضوعية فى الخارج ، بل كيفية رؤية مجموعة من الناس لها، سواء كانت هذه الرؤية صحيحة أو غير صحيحة .

بهذا المعنى نتبين أن «القومية العربية» هى فكرة حديثة جدا . الخصائص التى تجمع العرب قديمة جدا بالطبع ، ولكن فكرة القومية العربية فكرة حديثة جدا ، يكاد لا يزيد عمرها عن قرن من الزمان إلا قليلا .

كان المصرى أو العراقى أو المغربى طوال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر ، وقبل ذلك بالطبع ، ينظر إلى نفسه فى الأساس على أنه مسلم . لم يكن لينكر أنه عربى إذا ذكر بذلك ، ولكنه لم يكن يعتبر أن هذا هو المميز المهم الذى يفرقه عن غيره . هو فى الأساس مسلم ، وأخوانه هم المسلمون ، وأعداؤه هم الكفار ، وهدفه هو خدمة هذا الدين .

إن «القومية العربية» ، أى اعتبار العروبة المميز الأساسى الذى يفرقنى عن غيرى ، أكثر من الدين ، وأكبر من تلك الوحدة السياسية التى انتمى إليها والمسماة بالدولة ، لم تكتسب أى درجة من الانتشار إلا فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين، بتأثير مجموعة من الكتَّاب والمفكرين والثوريين اللبنانيين والشوام، ثم على يد الثورة العربية بقيادة الشريف حسين

خلال الحرب العالمية الأولى . ثم خمدت القومية العربية كفكرة وكحركة سياسية خمودا ملحوظا طوال الجزء الأكبر من فترة ما بين الحربين إلى أن حاول أن يعيد إليها الروح من جديد بعض المفكرين، كساطع الحصرى فى أواخر الثلاثينات والأربعينات، وميشيل عفلق وحركة البعث فى الأربعينات والخمسينات ، ثم تحولت إلى حركة سياسية لا يستهان بها بقيادة جمال عبد الناصر فى الخمسينات والستينات ، ثم أصابها الوهن والخمود والانكسار مرة أخرى فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، ولازالت فى حالة انكسار حتى اليوم ، وليس هناك ما يدعو للاعتقاد فى ضوء الظروف الراهنة ، بأنها مقبلة على ازدهار قريب .

* * *

لابد أن نعترف على أى حال بأن ازدهار فكرة (وحركة) القومية العربية وانكسارها كانا دائما مرتبطين ارتباطا وثيقا بتغير الظروف الدولية ، وعلى الأخص بما يطرأ من تغيرات على علاقة العرب بالدول الكبرى ، وأن ازدهارها كان دائما مرتبطا بما تلقاه من تشجيع من جانب دولة أو دول من الدول العظمى ، وانكسارها مرتبطا بما تلقاه من عداء من جانب تلك الدول . لابد من الاعتراف بذلك وإلا أصبح من الصعب

علينا جدا أن نفهم أى شىء على الإطلاق فيما يتعلق بتطور القومية العربية خلال المائة عام الماضية ، أو أن نتنبأ بأى شىء عن مستقبلها فى القرن المقبل .

لقد كان ظهور الفكرة وانتشارها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مرتبطا بلا شك ، بالتأييد والتشجيع اللذين حظيت بهما من جانب السياسة البريطانية التى كانت تمهد لإزاحة الامبراطورية العثمانية إزاحة نهائية عن السيطرة على المنطقة العربية . كانت حركة القومية العربية فى ذلك الوقت موجهة أساسا ضد الأتراك ، وهذا هو نفسه ما كان يمثل الشغل الشاغل للسياسة البريطانية فى المنطقة فى هذه الفترة. وهكذا رحبت بريطانيا ، بل قامت بدور إيجابى ونشيط للغاية، لتشجيع فكرة العروبة وتميز العرب عن بقية المسلمين وحقهم فى الاستقلال. إن الاعتراف بدور بريطانيا فى تشجيع فكرة القومية العربية فى ذلك الوقت لا يطعن على الإطلاق فى إخلاص الغالبية العظمى من الداعين للقومية العربية فى ذلك الوقت، كتابا وسياسيين ومقاتلين ، كما أنه لا يلقى أى ضوء على سلامة الفكرة أو عدم سلامتها. إن القوى الخارجية لا تخلق شيئاً من فراغ ، وهى ليست عادة من الحماقة بحيث تعطى تأييدها وتشجيعها

لأفكار لا تجد لها صدى فى الواقع وفى قلوب الناس على السواء . ولكن هذا شيء والقول بأن حركة القومية العربية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت حركة طاهرة مائة بالمائة من أى مؤثر أجنبى ، أو أنها ظهرت ونمت وترعرعت باستقلال عن أى تشجيع ودعم من الخارج ، شيء آخر تماما ، كما أنه غير صحيح .

يؤيد هذا أن فكرة القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية أصابهما انحسار ملحوظ فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الامبراطورية العثمانية ، إذ تحولت الحركة السياسة فى كل قطر عربى إلى المناداة بالاستقلال عن الدولة الاستعمارية : بريطانيا أو فرنسا . وقال الزعيم المصرى سعد زغلول قولته المشهورة فى الوحدة العربية وهى أن مجموع عدة أصفار ليس إلا صفراً . وقد ظلت دعوة ساطع الحصرى وميشيل عفلق فى أواخر فترة ما بين الحربين وخلال الحرب العالمية الثانية لا تتمتع بأى انتشار شعبى حتى تبنّاها جمال عبد الناصر فى منتصف الخمسينات . ولكن هذا النجاح والانتشار بدورهما ، اللذين تمتعت بها فكرة القومية العربية وحركة الوحدة العربية فيما بين حرب السويس وحرب ١٩٦٧ ، ما كانا فى رأيى ليتحققا بهذه الدرجة لو لم

تتمتع الفكرة أيضا بتأييد الولايات المتحدة التى رأت فيها طريقة لا بأس بها ، ولو لبعض الوقت، لمواجهة حظر انتشار النفوذ السوڤيتى فى المنطقة العربية .

مرة أخرى أقول إن هذا الرأى لا يتضمن أى طعن فى وطنية واخلاص من رفع شعار الوحدة العربية والتزم بالولاء للعروبة فى ذلك الوقت ، كما أنه لا يعنى على الإطلاق أن الفكرة لا تستند إلى أساس موضوعى سليم (كما يذهب الكثيرون من أعداء القومية العربية فى داخل المنطقة العربية وخارجها) أو أنها لو كانت قد نجحت حتى النهاية ما كانت قادرة على تحقيق مصالح كبرى للعرب . العكس تماما هو الصحيح : حركة القومية العربية كانت ولا تزال تستند إلى أسس موضوعية قوية ، وغالبية الداعين إليها والعاملين من أجلها كانوا ولا يزالون على درجة عالية من الإخلاص والصدق ، كما أنها لو قدر لها النجاح لفترة أطول لأصبح العرب أحسن حالا بكثير من حالهم الآن .

ولكن الذى حدث هو أن الحركة والفكرة ضربا ضربة قاسية فى ١٩٦٧ ، ثم فى السنوات التى تلتها، حتى أصبحت القومية العربية اليوم أقرب إلى إثارة السخرية أو الشفقة من إثارة الحماس والاحترام ، لدى العرب وأعدائهم على

السواء. إذ بحلول الوفاق بين المعسكرين الشرقى والغربى ، زالت حاجة الغرب إلى تشجيع القومية العربية ، فضلا عن أنه مع نمو الحركة ونجاحها السريع خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات (٥٦ / ١٩٦٦) أصبح ضرب القومية العربية فى صالح الغرب واسرائيل ، ولم يجد المعسكر الاشتراكى سببا قويا للوقوف فى وجه الغرب فى هذا الصدد . أما وقد سقط المعسكر الاشتراكى نهائيا فى أواخر الثمانينات ونجح الغرب واسرائيل نجاحا غير مسبوق فى التفريق بين الدول العربية إلى حد ضرب بعضها لبعض ، وأدى الضرب المستمر للفلسطينيين وتشريدهم من مكان لآخر إلى إضعاف الأمل فى التصدى لإسرائيل ، فقد زادت القومية العربية ضمورا وانكسارا ، وبدأ الكتّاب والمحللون العرب يعبرون عن درجة عالية من اليأس ، ويتندرون ويسخرون من القومية العربية بعد أن كانوا يرون فيها أمل العرب الوحيد .

* * *

هذا الخضوع من جانب الحركة السياسية العربية والفكر السياسى العربى لتأثير السياسة الغربية ومطامعها لا يجب أن يثير الدهشة ، وإن آثار الكثير من الحزن والأسف . فمنذ الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ،

أصبحت المنطقة العربية كالريشة فى مهب أطماع وأهواء أقوى دولتين فى أوروبا وبريطانيا وفرنسا ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت كالريشة فى مهب أطماع وأهواء الولايات المتحدة ، ومنذ ذلك الحين ، أى طوال الخمسين عاما الماضية كانت المطامع الاسرائيلية أيضا عاملا مهما فى تشكيل السياسة الأمريكية فى المنطقة. لا يمكن إذن أن ننظر إلى المستقبل إلا من خلال توقعاتنا فى مجالات ثلاثة ، هى التى حكمت مسار القومية العربية خلال القرن الماضى :

١ - علاقة العرب بالغرب وموقفهم من الحضارة الغربية بوجه عام .

٢ - مدى انفراد الولايات المتحدة ، والغرب بوجه عام ، بالتأثير فى المسار السياسى للمنطقة العربية .

٣ - نوع الطموحات والمطامع الاسرائيلية فى المنطقة وقدرة اسرائيل على تحقيقها .

أما بالنسبة للمجال الأول : علاقة العرب بالغرب وبالحضارة الغربية ، فليس هناك ما يدل على أن العرب يبدون أى استعداد أو قدرة على تغيير موقفهم من الغرب أو على القيام بتحديه . إن حالة الضعف والانكسار السياسى والفكرى والنفسى والعسكرى قد وصلت مدى بعيدا للغاية ،

وافتتان العرب بالحضارة الغربية واعتقادهم بأن الأخذ بها هو المؤشر الوحيد للتقدم يزداد قوة مع الأيام . بل إن المتأمل للموقف العربى من الحضارة الغربية طوال القرنين الماضيين سوف يتبين أنه حتى عندما كانت الحركة السياسية العربية تتحدى الغرب سياسيا أو اقتصاديا ، فإنها كانت تتخذ موقفا متخاذلا للغاية أمام الغرب كحضارة. هكذا كان الداعون إلى القومية العربية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهكذا كانت دعوة ساطع الحصرى وميشيل عفلق ، وهكذا كانت حركة عبد الناصر : كلها كانت دعوات لا تتصور طريقا للنهضة غير الطريق الغربى ، ولا نمطا راقيا للحياة إلا النمط الغربى . هذا الموقف المتخاذل أمام الحضارة الغربية ازداد تأصلا وعمقا بإنكسار العرب سياسيا واقتصاديا ، وبانكسارهم العسكرى أمام اسرائيل . ليس هناك ما يبشر بتغير هذا الموقف المتخاذل ، وإن كان هناك ما يشير إلى احتمال (بل ويرجح) تقلص نفوذ الولايات المتحدة ، وربما أيضا الغرب بوجه عام ، فى المنطقة العربية نتيجة الضعف النسبى للاقتصاد الأمريكى ، بل وربما الاقتصاد الغربى عامة، أمام قوى اقتصادية أخرى فى أقصى الشرق: اليابان

والصين والدول الدائرة فى فلكهما . قد يمثل هذا الانحسار الاقتصادى للغرب أملا للعرب فى أن ينتهزوا هذه الفرصة ويأخذوا موقف المتحدى المصمم على إثبات الذات ، دون أن يحتاج الأمر هذه المرة إلى تأييد ودعم من الغرب . ولكن العقبة الأساسية فى وجه هذا الاحتمال هو الطموحات والمطامع الاسرائيلية ، إذ سوف تفضل إسرائيل التعامل مع المنطقة العربية وهى فى صورة دويلات صغيرة ، منقسمة على نفسها ، تسودها علاقات العداوة والغيرة ، وإن كانت مشتركة فى تنظيم اقتصادى واحد تسيطر عليه إسرائيل ، وهو ما يطلق عليه الآن «السوق الشرق أوسطية» أحيانا ، و«الشرق الأوسط الكبير» فى أحيان أخرى.

* * *

لا حالة العرب الآن إذن ، ولا احتمالات تطورهم أو تطور العالم من حولهم يوحى إذن بمستقبل مشرق للقومية العربية . أما الاحتمال الذى يدور بذهن الكثيرين ويمثل أملا لدى أعداد متزايدة من العرب أنفسهم ، وهو أن يحل الولاء للإسلام محل الولاء للعروبة كعامل توحيد ونهضة لهذه المنطقة فينطبق عليه للأسف ما قلناه عن دعوة القومية العربية منذ قرن من

الزمان، ثم منذ نصف قرن عندما قادها جمال عبد الناصر. فالحركة الإسلامية بدورها حركة لها جذور موضوعية قوية للغاية ، وصدى شعبى لا شك فيه ، ولكن تغذيها وتروج لها وتشجعها عناصر خارجية لها مصلحة فى أن يبدو أهل المنطقة العربية وكأنهم يهددون سلام العالم وطمأنينته ، بما يمارسونه من ارهاب قائم على التعصب الدينى . وسوف يظل الغرب واسرائيل يروجان لهذا الخطر ويهوّلان من أمره ، بل وسيظلان يغذيانه ويدعمانه حتى يظل هناك دائما مسوغ للتدخل والاستغلال وبيع الأسلحة وفرض سيطرة الغرب ثم إسرائيل على مقدرات المنطقة لصالح الأثنين . وسيظل الإسلام يجرى تعريفه وشرحه فى وسائل الإعلام الغربية والاسرائيلية وكأنه ليس إلا الإرهاب والتعصب والجهل، وسيظل يضرب ويشجع فى نفس الوقت على هذا الأساس ولتحقيق تلك الأهداف التى ذكرتها .

هل هناك من أمل للخروج من هذا المأزق ؟ ليس هناك من أمل إلا فى أن يفيق العرب على حقيقة الحضارة الغربية التى لا يزالون مفتونين بتقليدها . إذ أن هذا الافتتان بالحضارة الغربية والانهيار النفسى أمام مظاهرها البراقة ، هو السبب الأساسى لانهزامهم وانكسارهم السياسى والاقتصادى . بل

حتى الحركة الاسلامية الراهنة ، فى المنطقة العربية ، يعانى التيار الغالب فيها هذا الداء العضال نفسه ، وهو العجز عن تصور النهضة فى صورة مخالفة للنمط الغربى فى التقدم ، وانهماك الحركة الإسلامية وانشغالها فى أمور تتعلق بالسلوك الفردى أو العلاقات الاجتماعية الضيقة ، وليس بنهضة الأمة وبعثها من سباتها . لو قدر لأهل هذه المنطقة الشفاء من هذا الداء العضال ، بضربة حظ تاريخية : بظهور مفكرين أو قادة سياسيين مجردين عن الهوى ونوى نظرة تاريخية حكيمة وقدرة على قيادة أمتهم فى الاتجاه السليم ، أو بظهور فرص جديدة لانتعاش اقتصادى يحرك الدم فى الأجساد الخامدة ، أو بتبدل الظروف الدولية تبدلا يسمح لأهل هذه المنطقة لممارسة درجة أكبر من حرية المناورة ، أو باجتماع تلك العوامل الثلاثة كلها . لو حدث ذلك فقد يعود العرب إلى محاولة إثبات ذاتهم من جديد ، وقد يتبينون حينئذ أن صيغة «العروبة» (غير المتنكرة للإسلام) هى الأنسب للتعبير عن آمال النهضة ، أى أنهم قد يتبينون حينئذ أن «القومية العربية» لا تستحق هذا المصير البائس الذى تعانى منه الآن ، وإن كان يجب أن تبنى هذه المرة لا على مبررات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، بل على مبررات حضارية وثقافية .

(٢)

طُلب إلىّ أن أقوم بمحاولة لاستشراف مستقبل الاقتصاد العربى ، ونحن على أعتاب قرن جديد ، وذلك «فى إطار التنمية العربية الشاملة والمتكاملة والمستقلة» ، بعبارة أخرى : ما الذى يمكن أن يتوقعه المرء لمستقبل المحاولات العربية، فى سبيل تحقيق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً (وهذا هو ما يمكن أن يفهم به وصف «الشمول») متكاملة ، بمعنى أن تقوم على التنسيق بين أهداف ووسائل التنمية فى مختلف الأقطار العربية ، بحيث لا تتم تنمية قطر عربى على حساب تنمية قطر عربى آخر ، بل تخدم تنمية كل قطر عربى تنمية الأقطار الأخرى ، ومستقلة ، بمعنى أن تتحدد أهداف ووسائل هذه التنمية بإرادة عربية وليس وفقا لأهداف ومصالح الأجنبى .

والحقيقة أن هذه السمات الثلاث : الشمول والتكامل والاستقلال أكثر ارتباطاً ، كل منها بالأخرين ، مما قد يظن المرء لأول وهلة. يدلنا على ذلك استقراء التاريخ العربى من ناحية ، والتحليل الاقتصادى والسياسى من ناحية أخرى . فعبر القرنين الماضيين ، أى منذ مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر فى ١٧٩٨ ، وهى التى تعتبر بداية اتصال العالم العربى بالغرب الحديث ، كانت تلك الفترات ، فى تاريخ

الاقتصاد العربى ، الأقرب إلى الاستقلال الاقتصادى ، هى أيضا تلك الفترات التى تحققت فيها درجة عالية من التكامل الاقتصادى بين الاقطار العربية أو بين مختلف الطبقات الاجتماعية . كانت فترة حكم محمد على فى مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨) فترة توحيد لبعض الاقتصادات العربية ، كما كانت فترة «استقلال اقتصادى» نسبى ، وفترة امتدت فيها جهود التنمية إلى مختلف القطاعات وطورت حياة مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية . كذلك كانت فترة حكم جمال عبد الناصر فى مصر (٥٤ - ١٩٧٠) فترة توحيد واستقلال وتنمية شاملة . على العكس من ذلك ، كان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الذى تصاعد فيه المد الاستعمارى ، فى مختلف أجزاء العالم العربى ، فترة تباعد بين الاقتصادات العربية ، وفترة تبعية اقتصادية ، وفترة نمو القطاع الزراعى على حساب بقية القطاعات ، ونمو ثروات شريحة صغيرة فى قمة المجتمع على حساب بقية الطبقات .

كانت فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩) بدورها فترة تباعد بين الاقتصادات العربية . وإذا كانت بعض البلاد العربية قد تمتعت خلال هذه الفترة بدرجة أعلى من الاستقلال فى اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية الأساسية،

كفرض لحماية الحركة لبعض الصناعات الوطنية ، وذلك بالمقارنة بالعقود السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى، ومن ثم تحققت درجة أكبر من التنمية المتوازنة مع ارتفاع معدل التصنيع ، فقد كان هذا منسجما تمام الانسجام مع ظروف العالم الصناعى الذى كان وقتها يمر بأزمة اقتصادية طاحنة ضعفت خلالها قدرته على اكتساح العالم الأقل نمواً بالسلع ورءوس الأموال .

هذا هو ما يدلنا عليه استقراء التاريخ الاقتصادى العربى: السمات الثلاث (التكامل والاستقلال والشمول) تسير فى الأساس مترابطة ومتوازنة ، وتخدم كل منها السمتين الأخريين : التكامل يدعم الاستقلال والتوازن الاقتصادى، والاستقلال يدعم التوازن والتكامل العربى ، والتنمية الشاملة والمتوازنة تقرب الاقتصادات العربية بعضها من بعض وتزيد من قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

والتحليل الاقتصادى والسياسى للعلاقة بين هذه السمات الثلاث يؤدى بنا إلى نفس النتيجة التى نستنتجها من التاريخ. فالاقتصادات المتكاملة ، أكبر قدرة على الصمود إتجاه الضغوط الخارجية من الاقتصاد المنفرد ، والنجاح فى تحقيق استقلال الإرادة يدفع الاقتصادات المتبعثرة دفعاً إلى الاتحاد

وضم الجهود ، والتنمية الشاملة والمتوازنة التى تستهدف مصلحة المجتمع ككل وليس مصالح طبقة صغيرة الحجم ، هى أكثر حظا من النجاح فى ظل اقتصاد عربى موحد ومستقل منها فى ظل اقتصادات متباعدة توجه كلا منها مصالح الأجنبى .

***

إن أى محاولة لاستشراف مستقبل الاقتصاد العربى ، من هذه الزوايا الثلاث ، التكامل والشمول والاستقلال ، بناء على استقراء الاتجاهات التى سيطرت على تطور الاقتصاد العربى خلال العقود الثلاثة الماضية، لابد أن تغلب عليها نزعة شديدة التشاؤم . ذلك أن الاقتصاد العربى قد ساده خلال هذه العقود الثلاثة سمات عكسية تماما : التمزق والتشوه والتبعية . لقد شهد العالم العربى خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين تصاعد الآمال فى تحقيق درجة عالية من الاندماج الاقتصادى العربى (بل لقد شهد بعض المحاولات الجريئة لتحقيق هذا الاندماج بالفعل) وفى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومتوازنة ، وفى تحقيق درجة عالية من استقلال الارادة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الأساسية ، وتوجت هذه المحاولة الأخيرة بالفعل ، فى أحوال

كثيرة ، بالنجاح ، ولكن أصاب كلا من هذه الآمال الثلاثة إحباط متزايد منذ وقوع هزيمة ١٩٦٧ ، وكأن هذه الهزيمة قد أطلقت عقال كل بلد عربى ليفعل ما يشاء ، بمعزل عن البلاد العربية الأخرى ، و «حررته» من التزام العمل العربى المشترك، كما أصابت خطط التنمية الطموح ، فى بلد عربى بعد آخر، انتكاسات خطيرة ، سواء فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل لصالح طبقات الدخل الدنيا ، أو بتنويع الهيكل الإنتاجى لصالح التصنيع . كما تخلت دولة عربية بعد أخرى ، ابتداء من أوائل السبعينات عن هدف «التنمية الاقتصادية المستقلة» بتبنى شعار «الانفتاح الاقتصادى» الذى كان يعنى، فى حقيقة الأمر ، عودة التبعية الاقتصادية .

لقد بدأ التخلى عن هذه السمات الثلاث ، التكامل والشمول والاستقلال ، على استحياء فى أول الأمر ، فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، ثم ازداد قوة فى السبعينات والثمانينات ، ثم بلغ أقصى درجات الجرأة فى أعقاب الهجوم العراقى على الكويت فى ١٩٩٠ ، وكأن هذا الهجوم قد أعطى لكل دولة من دول الخليج مبرراً جديداً للإمعان فى السير فى طريقها المنفرد للتنمية ، وفى الاعتماد على حماية دول خارجية. وعندما يحدث هذا ، تميل التنمية

كما رأينا ، إلى التضحية بالسمة الثالثة أيضاً ، وهى التوازن والشمول .

***

كان عقد السبعينات قد شهد ثلاثة تطورات رفعت مستوى الآمال لدى الكثيرين ، فى إمكانية استعادة العرب لوعيهم المفقود ، واستئناف ما توقفوا عنه بحدوث هزيمة ١٩٦٧ . كانت هذه التطورات الثلاثة كلها مرتبطة أشد الارتباط ، وتكاد كلها أن تكون نتيجة مباشرة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقد ارتفعت فى أعقاب هذه الحرب مباشرة ، أسعار النفط ارتفاعا مفاجئا ومذهلا ، رأى فيه الكثيرون فرصة ذهبية للعرب لفرض ارادتهم وتدشين مرحلة جديدة وطموح من التنمية والتعاون الاقتصادى ، بل لقد سمى البعض هذا الارتفاع الكبير فى الدخول الآتية من النفط «فرصة العرب الأخيرة» لتحقيق أهدافهم العتيدة فى النهضة الاقتصادية والوحدة . تلا ذلك تطوران آخران ، رأى فيهما أيضاً كثيرون اتجاهات واعدة بمزيد من التعاون الاقتصادى العربى : أولهما التزايد المذهل فى معدل انتقال العمالة من البلاد العربية ذات الفائض من العمل ، إلى البلاد العربية الغنية بالنفظ والفقيرة فى الأيدى العاملة . وثانيهما تزايد عدد

الاتفاقيات العربية المنشئة للمشروعات العربية المشتركة والتى انطوت أيضاً على تضافر فائض رأس المال العربى مع فائض العمالة العربية باستخدام التكنولوجيا المستوردة من الدول الصناعية .

كان من الطبيعى أن تتصاعد الآمال العربية فى أن تحقق ثروة السبعينات ما لم تحققه ثورات الخمسينات والستينات، أى فى أن تنجح وفرة الأموال فى تعبئة الجهود العربية لخدمة الأهداف الاقتصادية العربية حيث لم تنجح الشعارات القومية. فانتقال العمالة العربية من بلد عربى إلى بلد عربى آخر ، وما يتضمنه هذا من اتصال شخصى مباشر وتبادل واقعى للمنافع ، قد ينجح فى تقريب العرب بعضهم من بعض بأكثر مما يمكن تحقيقه بعقد الاتفاقيات ، مهما كانت درجة طموح هذه الاتفاقيات . كما قد يؤدى هذا الاتصال المباشر الناتج عن انتقال العمالة إلى تضاؤل حجم الفجوة التى قد تفصل بلدا عربيا عن آخر ، سواء فى المستوى التعليمى أو الثقافى أو فى مستويات المعيشة المادية ، مما قد يقلل من أهمية بعض ما كان يعتبر دائما من موانع الوحدة العربية. والمشروعات العربية الاقتصادية المشتركة يمكن أن يكون لها آثار مشابهة ، فضلا عن أنها هى نفسها تجسيد مباشر

للتعاون الاقتصادى العربى ، وهو ما اعتبره البعض أجدى بكثير من أى صورة أخرى من صور توحيد الاقتصاد العربى، كتنسيق خطط التنمية العربية أو إنشاء سلطة مركزية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الملزمة للجميع .

ولا جدال فى أن هذه التطورات الثلاثة التى شهدتها السبعينات (زيادة إيرادات النفط ، وهجرة العمالة ، والمشروعات العربية المشتركة) قد حققت بعض الآمال التى عقدت عليها فى ذلك الوقت ، ولازالت تحدث هذه الآثار ، بدرجة أو بأخرى ، حتى الآن . أدت كلها إلى وضع خطط جديدة طموح للتنمية فى دول الخليج ، وخفضت من حدة الضغط السكانى فى دول كمصر والسودان واليمن ، مما جعل بعض الاقتصاديين فى مصر يتكلم عن ظاهرة «ندرة العمالة» بدلا من زيادتها عن الحاجة . وقد ساهم انتقال أعداد وفيرة من المدرسين وغيرهم من المهنيين ، من مختلف التخصصات والكفاءات ، من دول الضغط السكانى ، وعلى الأخص مصر ، إلى دول الخليج وليبيا ، فى إحداث نهضة تعليمية وثقافية فى هذه الدول الأخيرة ، لا يمكن التقليل من شأنها ، مما لابد أن كان له أثره القوى فى التقريب بين سكان الأقطار العربية فى أكثر من جانب من جوانب الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما خفضت الهجرة من حدة مشكلة ندرة العمالة في دول النفط ، خفضت بعض المشروعات العربية المشتركة من حدة ندرة رأس المال فى الدول العربية الأخرى .

على أنه ما أن بلغنا منتصف الثمانينات ، إن لم يكن قبل ذلك ، حتى تبين أن معظم تلك الآمال التى بنيت فى أوائل السبعينات ، على ثروة النفط وانتقال العمالة والمشروعات المشتركة ، كانت قصورا مبنية على الرمال . لم تكن خيبة الأمل هذه ناتجة عن مجرد أن الزيادة في إيرادات النفط قد أصابها الانتكاس فى منتصف الثمانينات نتيجة الانخفاض الكبير فى أسعار النفط ، مما أدى بدوره إلى تراخى الطلب من جانب الدول النفطية على العمالة العربية ، وقلة المتاح للاستثمار فى الدول العربية الأخرى ، لم يكن هذا هو السبب الوحيد ، ولا حتى الأساسى فى خيبة الأمل ، بل كان السبب أعمق من ذلك، ويعود إلى بداية حقبة النفط لا إلى نهايتها . فقد تبين مع مرور الزمن ، حتى لمن خدعوا لفترة ما بتضخم الثروة النفطية ، أن زيادة الايرادات والثروات شئ ، وزيادة القدرة على استخدام هذه الايرادات والثروات فى تحقيق الآمال العربية شئ مختلف تماماً .

لقد قيل عندما ارتفعت أسعار النفط فى أعقاب حرب

أكتوبر ١٩٧٣ ، ولا زال الكثيرون يعتقدون حتى الآن ، أن هذا الارتفاع كان نتيجة مباشرة لهذه الحرب ، وأن النفط قد استخدم كسلاح فى الحرب ، ولكن الحقيقة ، كما يجب أن يكون قد اتضح للجميع الآن، أن قدرة العرب على استخدام النفط كسلاح لتحقيق آمالهم القومية ، لم تكن أكبر من قدرتهم على استخدام الحرب نفسها لتحقيق هذه الآمال. فكما أن المصريين ، حتى بعد أن نجحوا فى عبور قناة السويس ، وحققوا أداء عسكريا ممتازاً فى اكتوبر ١٩٧٣ ، لم يستطيعوا أن يستثمروا هذا الأداء لإحراز تقدم يذكر فى حل المشكلة الفلسطينية التى كانت السبب فى كل ما خاضوه من حروب منذ ١٩٤٨ ، لم تستطع الدول النفطية أن تستخدم ما حصلت عليه من ثروات طائلة منذ أكتوبر ١٩٧٣ فى تحقيق تقدم يذكر فى تحقيق التنمية المستقلة أو فى تحقيق درجة أعلى من التعاون الاقتصادى العربى . والسبب فى الحالين واحد ، وهو يتعلق بضآلة ما يحوزه السياسيون والاقتصاديون والعسكريون العرب من قدرة حقيقية على اتخاذ قرارات مستقلة ، مما لا يجدر بنا الخوض فيه الآن .

كانت المحصلة النهائية إذن ، لما يسمى بالحقبة النفطية أنه ، بينما عجز العرب عن تحقيق فائدة كبيرة من ارتفاع ايرادات النفط ، فى العشر سنوات التالية لمنتصف السبعينات، وذلك إذا قورن ما تحقق بالآمال المرجوة، دفع العرب ثمنا عاليا لانخفاض هذه الايرادات في العشر سنوات التالية لمنتصف الثمانينات . وهنا يجدر التمييز بين ما حدث فى مجموعة الدول النفطية ، ومجموعة الدول غير النفطية . ذلك أنه ، وإن كان التدهور قد أصاب كلا المجموعتين ، فى الاقتصاد والسياسة ، فقد كانت العوامل المباشرة المؤدية إلى هذا التدهور مختلفة فى الحالين .

أما المجموعة غير النفطية ، كمصر والأردن واليمن وتونس والمغرب ، فقد أدى بها تدهور الأحوال الاقتصادية (وهو تدهور يرجع فى بعض الحالات بشكل مباشر إلى تدهور أسعار النفط وانخفاض تحويلات العمالة المهاجرة ، وفى معظم الحالات إلى تفاقم أعباء خدمة القروض الخارجية التى عقدت معظمها فى فترة «الرخاء النفطى») أدى هذا التدهور إلى أنه لم يعد ثمة مفر أمام هذه الدول إلا الخضوع لضغوط المؤسسات المالية الدولية وقبول تطبيق الوصفات

المعروفة باسم الاصلاح الاقتصادى أو التثبيت الاقتصادى أو 'لتصحيح الهيكلى ، بما فى ذلك المزيد من فتح الأبواب أمام الواردات والاستثمارات الأجنبية ، والمزيد من بيع القطاع العام للأجانب ، والمزيد من انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادى . لم يكن من المتصور فى ظل هذه السياسات الجديدة أن تحقق هذه الدول أى تقدم فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ،مع ما حدث من تدهور فى المجالين الآخرين : التنمية المستقلة والتنمية «الشاملة» .

وأما الدول النفطية ، فقد كان انخفاض عوائد النفط ، فى حد ذاته ، سببا كافيا لفقدان هذه الدول حماسها لتحقيق المزيد من التكامل العربى ، ولتخفيض درجة طموحها فى تنويع اقتصادها . ولكن الذى زاد الطين بلة كان بالطبع ما حدث من جانب العراق فى ١٩٩٠ .

المدهش أن هذا الهجوم ، عندما وقع ، فسره الكثيرون من العرب ، بما فى ذلك بالطبع الدعاية العراقية الرسمية ، بالسعى إلى تحقيق أمال العرب الثلاثة : تحقيق الوحدة ، والتخلص من التبعية والانتصار للفقراء على حساب الاغنياء ، ولكن ما ترتب على الهجوم كان فى نهاية الأمر ضد هذه

الآمال الثلاثة بالضبط . فها هى الدول العربية الثرية فى الخليج ، وعلى الأخص الكويت ، تشهد العالم على أن عدوها الحقيقى ليس فى خارج العالم العربى بل فى داخله ، وأن القومية العربية قد تبين أنها ، بعد ما فعله العراق ، خرافة ، وأن الأفضل أن تسير كل دولة عربية فى طريقها وحدها ودون النظر إلى الدول العربية الأخرى ، بل وأن النصير الحقيقى لدول النفط هو الولايات المتحدة الأمريكية. ألم تكن هذه الدولة هى التى خلصت الكويت من الاحتلال العراقى ، أى العربى ؟ أما الانتصار للفقراء ، فقد كان واضحا أن الذى دفع ثمن ما سمى بحرب الخليج الثانية ، هم نفس من دفع ثمن حرب الخليج الأولى ، أى فقراء العرب ، سواء فقراء العراق ، الذى انتكست التنمية فيه لعدة عقود إلى الوراء ، وفقراء الكويت ، الذين لم يستطيعوا مغادرة الكويت عندما وقع الهجوم العراقى ، وفقراء مصر الذين كانوا قد جاءوا إلى الكويت للبحث عن عمل فاضطروا للعودة إلى مصر للبحث أيضاً عن عمل ، وفقراء سائر الدول العربية الذين كانوا يجدون ملاذاً فى دول الخليج فلم يعد هناك لدى هذه الدول ما يكفى لاستيعاب أعدادهم القديمة بسبب اضطرارها إلى انفاق جزء

كبير من أموال النفط لاعادة بناء ما دمرته الحرب .

***

إن الميل الطبيعى لمن يحاول استشراف مستقبل الاقتصاد العربى خلال العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين ، هو نحو اسقاط الاتجاهات التى سادت خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، أى منذ أوائل السبعينات على المستقبل ، ومن ثم لابد أن تبدو صورة هذا المستقبل القريب قاتمة إلى حد كبير، فيما يتعلق بآمال العرب الثلاثة فى الاندماج أو التقارب الاقتصادى العربى ، وفى تحقيق التنمية المستقلة والشاملة . فالعرب يعيشون الآن ، ولابد أنهم سيستمرون فى هذا لبعض الوقت ، مرحلة ما يسمى بالتكييف الهيكلى وقبض يد الدولة عن التدخل لصالح الطبقات الدنيا ، ومرحلة الانفتاح على العالم ، حيث يبدو أن تيار العولمة سوف يكتسحهم كما يكتسح بقية العالم ، وحيث تبدو أى محاولة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى أقرب إلى مناطحة الصخر ، وحيث تفضل قوى العولمة هذه فى معظم الأحوال أن تتعامل مع كل دولة عربية على إنفراد بدلا من التعامل معهم كمجموعة . وحتى فى الأحوال التى قد يناسب

هذه القوى التعامل مع الدول العربية كمجموعة ، فإن المطلوب من الدول العربية في هذه الأحوال ليس هو الاتحاد في مواجهة المصالح الخارجية ، بل هو الاتحاد في الاستسلام لهذه المصالح . وأوضح مثال لذلك هو بالطبع كل ما يندرج تحت شعارات «السوق الشرق أوسطية» أو الشرق الأوسط الكبير.

هذه الصورة القاتمة لمستقبل الاقتصاد العربي في العقود الأولى من القرن الجديد ، يمكن أن تثير تحفظين مهمين على الأقل :

التحفظ الأول قد لا يقلل من قتامة الصورة ولكنه يضع هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي العربي في سياق تاريخي أطول . لقد تعودنا على النظر إلى ما حدث للاقتصاد العربي ، بل وللعرب بوجه عام ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، أي منذ هزيمة ١٩٦٧ ، وكأنه انتكاس لحركة صاعدة في التاريخ العربي هي ما شهدناه في الخمسينات والستينات ، حيث اشتدت قوة الاتجاه القومي العربي ، وارتفعت الآمال في تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وفي تحقيق التنمية المستقلة والشاملة . وطبقاً لهذه النظرة تبدو المرحلة الحالية

من التطور العربى (كما يبدو المستقبل القريب) وكأنها انقطاع فى الاتجاه نحو تحقيق الطموحات الاقتصادية العربية . لكن من الممكن ، وقد يكون الأقرب إلى التشخيص الحقيقى للواقع ، أن نعتبر أن ما حدث فى الخمسينات والستينات هو الذى يمثل انقطاعا فى اتجاه تاريخى أطول ، وأنه لم يكن إلا استثناء باهرا ولكنه كان أيضاً للأسف ، قصير العمر . بعبارة أخرى ، قد يكون ذلك الاتجاه الذى غلب على تطور الاقتصاد العربى منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، ليس إلا استمراراً لاتجاه قديم ، تعود بدايته إلى ما يزيد على قرن من الزمان ، أى إلى بداية عصر الاستعمار الحديث فى منتصف القرن الماضى ، الذى خضع العالم العربى خلاله لعملية مستمرة من الاخضاع والتجزئه ، وأن فترة الخمسينات والستينات لم تكن إلا فترة قصيرة ، أدت فيها ظروف دولية استثنائية للغاية إلى انكسار هذا الاتجاه ، ثم عاد الاتجاه إلى سابق عهده بوقوع هزيمة ١٩٦٧ .

هل تغير هذه النظرة ، الاطول مدى ، إلى التاريخ العربى، من طبيعة توقعاتنا لما يمكن أن يأتى به المستقبل ؟ أعتقد ذلك. ذلك أن هذه النظرة من شأنها ، فيما أظن ، أن تجعل إمكانية

انحسار هذا الاتجاه القديم أبعد فى الزمن وأصعب تحققا ، فالنظر إلى ما حدث فى الخمسينات والستينات على أنه هو الاستثناء وليس القاعدة يجعل تكراره من جديد أقل احتمالا وأصعب منالاً .

على أن الذى يمكن أن يقدم لنا نوعا من بارقة الأمل هو ما قصدته بالتحفظ الثانى ، ويتعلق بما يمكن أن يحدث فى المستقبل لقوى العولمة نفسها من تفتت وانحسار . لقد حدث هذا فى الماضى أكثر من مرة وليس هناك سبب يمنعنا من توقع حدوثه من جديد . لقد كان هذا التفتت فى قوى العولمة والصراع فيما بينها ، هو الذى سمح لقوى التقدم الاقتصادى فى العالم العربى بممارسة نشاطها بحرية لفترة من الزمن . كان هذا هو الذى حدث عندما أدى الصراع فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر ، بين بريطانيا وفرنسا ، إلى إمكانية ظهور تجربة مثل تجربة محمد على فى مصر ، وغيرها من حركات الاصلاح فى العالم العربى ، مهما اختلفت صورها ، كالوهابية فى الجزيرة العربية والسنوسية فى ليبيا وتجربة داوود باشا فى العراق ، وكان هذا هو الذى حدث فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، حيث أدى

الصراع بين المعسكرين ، الرأسمالى والاشتراكى ، إلى إمكانية ظهور تجربة مثل تجربة جمال عبد الناصر فى مصر ، وغيرها من الثورات والانقلابات المناصرة له فى مختلف أنحاء العالم العربى .

ليس هناك أى سبب للاعتقاد بأن الهيمنة الأمريكية الراهنة على قوى العولمة ، محصنة ضد الانكسار ، وأنه لن يجرى عليها ما جرى على الهيمنة البريطانية والفرنسية من قبل ، وهناك أكثر من مركز فى العالم يرشحه تقدمه الاقتصادى السريع للقيام بهذه المهمة ، مهمة تدشين مرحلة الأفول فى عصر الهيمنة الأمريكية إن لم تكن مرحلة الأفول هذه قد بدأت بالفعل .

على أن تعليق الآمال فى تحقيق نهضة اقتصادية عربية على حدوث هذا الأفول ، لا يجب أن يثير من الحماس لدينا اليوم ، بعد ما مر به العالم العربى من تجارب ، مثلما كان يثيره مثل هذا الأفول من الماضى ، فلابد أن نكون قد تعلمنا أن النهضة التى يمكن تحقيقها نتيجة لذلك لابد أن تكون مؤقتة وقصيرة العمر ، والأهم من ذلك أنها لا تسفر فى النهاية إلا عن استبدال سلطة بسلطة ، أى حلول قوى

خارجية مهيمنة محل قوة خارجية أخرى ، دون أن يطرأ تغير مهم على اتجاه المسار العام فى المدى الطويل ، وعلى نوع التقدم الذى نحرزه . إنما يكمن الأمل الحقيقى فى تغيير هذا الاتجاه إلى اتجاه آخر يحدده العرب أنفسهم ، وفى إحراز التقدم الذى يحدد العرب طبيعته بمطلق حريتهم. إن هذا الأمل يكمن ، لا فى قيام صراع جديد بين قوى العولمة ، وإنما فى أن يشتد ساعد القوة العربية الذاتية والمضادة لهذه القوى جميعها . ولكن هذا بداهة لا يتطلب استعادة قوة النشاط الاقتصادى وحده ، بل قد يشترط لحدوثه لا أقل من نهضة روحية تبعث الحياة من جديد فى الجسم الخامد.

الفصل الرابع
الرأسمالية
(١)

منذ نحو قرن ونصف كتب كارل ماركس وزميله فردريك إنجلز يتنبآن بسقوط الرأسمالية . كان النظام الرأسمالى فى قمة عنفوانه : انجلترا وفرنسا أتمتا ثورة صناعية رائعة ، وألمانيا والولايات المتحدة على وشك إتمامها ، والاقتصاديون التقليديون البريطانيون يقررون بثقة أن هذا النظام الذى يقوم على الحافز الفردى والمنافسة فى الجرى وراء الربح هو الكفيل بمضاعفة ثروة الأمم .

كانت الحجة الأساسية التى استند إليها ماركس وإنجلز تتعلق بتوزيع الدخل ، نعم قد يؤدى النظام الرأسمالى إلى مضاعفة ثروة الأمم (وإن كان هذا يتسم بدورات صعود وهبوط) ، ولكن الذى سيودى بالنظام هو توليده المستمر للفقر المتزايد إلى جانب الغنى الفاحش ، وسوف يستمر هذا التناقض فى التفاقم حتى يؤدى حتما إلى

الانفجـــار ، والانفجار هو الذى سيأتى بالاشتراكية محل الرأسمالية .

كان هذا المنطق يؤدى بالضرورة إلى توقع حدوث الثورة الاشتراكية فى أكثر الدول الرأسمالية تقدما ، لا فى أكثرها تخلفاً ، إذ أن الدولة الرأسمالية المتقدمة هى التى يبلغ فيها التضاد بين الفقر والغنى أقصاه . ولكن الذى حدث فى ١٩١٧ كان ثورة فى دولة من أقل الدول الرأسمالية تقدما ، وهى روسيا ، ادعت أنها الثورة التى تنبأ بها ماركس ، بينما كان ماركس يتوقع حدوثها فى بريطانيا أو المانيا . لم يلق الماركسيون بالا إلى هذا الاعتراض وظلوا يعتبرون أن الثورة الروسية هى الثورة التى تنبأ بها ماركس لمدة تزيد على سبعين عاما ، بل وربما لازال بعضهم يعتقد هذا حتى الآن ، بينما تندر أعداء الماركسية بهم ، إذ اعتبروا ما حدث دليلا على خطأ كبير فى منطقهم ، فضلا عن فشل ماركس الذريع فى التنبؤ .

والحقيقة فى رأيى أن كلا الطرفين كانا على خطأ . فالثورة الروسية لم تكن هى ثورة إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية ، التى توقعها ماركس ، كما أن منتقدى الماركسية أخطأوا فى اعتقادهم أن ماركس قد أخطأ عندما توقع أن

يؤدى تفاقم سوء توزيع الدخل إلى حلول نظام جديد . نعم ، إن النظام الرأسمالى لم يسقط بثورة فى سنة ١٩١٧ ، ولم تأت الاشتراكية التى كان يتصورها ماركس ، ولكن من الخطأ الفاحش أن نتصور أن الأمور تحدث على هذا النحو . من الخطأ أن نتصور أن النظم الاجتماعية تسقط كما تسقط الحكومات بثورة أو انفجار ، وتتغير كما تتغير الدساتير أو القوانين . النظم الاجتماعية تتغير وتتحول ببطء وبالتدريج . قد تطرأ عليها من التطورات ما قد يجعلها فى النهاية شيئاً مختلفا جداً عما كانت عليه فى البداية ،وقد يحدث هذا دون أى ثورة أو انفجار ، بل وربما حدث هذا والناس مستمرون فى إطلاق نفس الاسم عليها ، وكأن شيئاً لم يحدث .

هذا هو ما حدث للرأسمالية خلال القرن التالى للتنبؤ الماركسى (١٨٥٠ – ١٩٥٠) ، وهو يتفق مع ما توقعه ماركس فى أشياء مهمة ويختلف عنه فى أشياء مهمة أخرى ، فليس هناك إذن مجال لا للإعجاب الشديد ولا للسخرية . فالتفاوت الشديد فى الثروة والدخل ، الذى لاحظه ماركس ، قد مال بالفعل إلى التزايد فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان ماركس على حق أيضاً عندما قال : إن من المستحيل أن يتحمل النظام زيادة هذا التفاوت فى الثروة

والدخل بعد حد معين ، بل وكان على حق أيضاً عندما توقع أن تحل الملكية الجماعية محل الملكية الفردية . كان خطأه فقط فى توقعه أن تصحيح الأمر لابد أن يكون بانفجار أو ثورة، ولم يتصور أن من الممكن أن يحدث التصحيح بصور أخرى أكثر مسالمة وأقل صخبا ، وفى توقعه أن تكون الملكية «الجماعية» هى بالضرورة ملكية الدولة ، فلم يتصور أن يتم توسيع نطاق الملكية بغير التأميم والمصادرة .

لقد ثبت أن هذا وذاك ممكنان وهما ما حدث بالفعل . إذ ماذا عن نمو الشركات المساهمة مثلا ؟ أليست هذه الشركات المملوكة لملايين من صغار المساهمين ، صورة من صور «الملكية الجماعية» التى تحقق نوعا من إعادة توزيع الثروة وتحل المدير الكفء (ولو لم يكن مالكا) محل المالك الكبير أو محل العدد الصغير من الملاك ؟ وماذا عن اضطرار الرأسماليين إلى الرضوخ لمطالب النقابات العمالية برفع الأجور وتقصير ساعات العمل وتحسين ظروفه مما سمح للعمال ، أكثر فأكثر، بالمشاركة فى التمتع بطيبات الحياة ؟ وماذا عن السياسات الكينزية التى دعت وأدت إلى تدخل الدولة لانتشال الاقتصاد من أزمته ؟ وماذا عن دولة الرفاهية التى قامت فى أعقاب الحرب الثانية لإعادة توزيع الدخل

وتوفير الخدمات الضرورية للجميع ؟ ... الخ .

لو نظر الاقتصاديون التقليديون إلى حال العالم الصناعى فى منتصف القرن العشرين ، أى بعد قرن من ظهور كتاب جون ستيوارت ميل (مبادئ الاقتصاد السياسى) الذى قدم فيه خلاصة الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، ومن ظهور (البيان الشيوعى) الذى تنبأ فيه ماركس وانجلز بسقوط النظام الرأسمالى ، فما الذى كان يمكن أن يتعرف عليه هؤلاء الاقتصاديون من خصائص النظام الرأسمالى الذى عرفوه وتكلموا عنه ؟ أين المنافسة الحرة وسط كل هذه الاحتكارات ؟ وأين نظام الحرية الاقتصادية وسط كل هذه التدخلات من جانب الدولة؟ وأين سيادة المستهلك وسط كل هذه الضغوط وحملات الترغيب والتطويع التى يمارسها المنتجون لتشكيل رغبات المستهلكين وتوجيهها حيث يشاءون ؟ وماذا بقى من نظام السوق الحرة مع اضطرار الشركات العملاقة للتخطيط بعيد المدى لضمان استرجاع ما وظّفوه من استثمارات ضخمة ؟

ما الذى بقى من «النظام الرأسمالى» فى ذلك الوقت ؟ ملكية المشروعات ووسائل الانتاج لازالت ، فى الأساس ، ملكية خاصة ، والحافز الموجه للاستثمار والانتاج مازال هو

حافز تحقيق أقصى ربح ، ولكن هل الشكل القانونى للملكية (خاصة أم عامة) أهم أم مدى انتشار هذه الملكية بين أفراد المجتمع ومدى خضوعها لقيود تفرضها المصلحة العامة؟ وهل الأهم هو ما إذا كان الدافع وراء قرارات الاستثمار والإنتاج حافز تحقيق أقصى ربح ، أم خضوع توزيع الأرباح لإرادة طبقة التكنوقراط من مديرى الشركات الكبيرة أكثر من خضوعه لإرادة ملاك الأسهم ، وهو نظام قد يستوحى أهدافا مختلفة عن أهداف هؤلاء الملاك ، وقد تشبه فى بعض الأمور أهداف الدولة الاشتراكية ، كرفع معدلات التنمية مثلا ؟

المهم أنه فى منتصف القرن العشرين كان النظام الرأسمالى مختلفا اختلافا شديداً عما كان عليه قبل ذلك بمائة عام . وقد ظهر الكثير من الكتب التى تحاول أن تلفت النظر إلى هذه التطورات المهمة ، كتبها ماركسيون وليبراليون على السواء ، فنشر الماركسيان سويزى وباران، (Sweezy Baran) كتابا فى أوائل الستينات بعنوان «رأس المال الاحتكارى» (Monopoly Capital) لشرح ما حدث من تغيرات منذ ظهور كتاب ماركس (رأس المال) قبل مائة عام ، ونشر الاقتصادى الكينزى جالبريث (Galbraith) ، فى أواخر الستينات كتابا بعنوان «الدولة الصناعية الحديثة»

(The New Industrial State) أيضا لشرح ما طرأ على النظام الرأسمالى من تغيرات . كانت التغيرات التى شرحها هؤلاء الكتاب بالغة الأهمية والعمق ، ولكن لا هذا ولا ذاك قال إن النظام الرأسمالى «قد سقط» ، كما تنبأ ماركس، ولا اقترح هذا أو ذاك أن يسمى النظام الرأسمالى باسم آخر. إذ ما النفع الذى يمكن أن يعود من ذلك ؟ بل حتى أشد الناس حماساً للرأسمالية لم يجدوا أى فائدة من ذلك ، إذ من المفيد أن يظل الناس يعتقدون أن المنافسة الحرة مازالت هى السائدة وليس الاحتكار ، وأن المستهلك مازال هو السيد ، وليس المنتج، وأن المنتجين مازالوا يعتمدون على قوة سواعدهم ولايتكئون على الدولة كلما احتاجوا إلى ذلك . بل ومن المفيد تضخيم الفوارق بين نظام الملكية الخاصة ونظام الملكية العامة، وتصوير الصراع بينهما على أنه صراع بين الخير والشر ، أو بين الحق والباطل ، إذ أن هذا التصوير يؤدى خدمات جليلة لكلا الطرفين ويسهل مهمة حكم الناس فى ظل هذا النظام أو ذاك على السواء .

من المهم أن نلاحظ أيضا أن هذه التطورات المهمة التى طرأت على النظام الرأسمالى ، وإن لم تتخذ شكل الانفجار أو الثورة ، كما توقع ماركس ، فإنها نتجت إلى حد كبير عن

نفس السبب الذى توقع ماركس أن يؤدى إلى هذا الانفجار ، وهو ازدياد التفاوت بين الدخول . إذ لا يمكن للنظام الرأسمالى ، أو أى نظام فى الحقيقة ، أن يتحمل أكثر من درجة معينة من هذا التفاوت ، يصبح استمرار النمو بعدها مستحيلا . ومن ثم فإن كثيرا من هذه التطورات ، وعلى الأخص ظهور دولة الرفاهية وزيادة تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل وتوجيه النشاط الاقتصادى ، كانت وسائل ضرورية لتصحيح هذا التفاوت فى الدخول ووضع حد له ، ضمانا لاستمرار النمو وتخفيفا من حدة الأزمات الاقتصادية .



ثم جاءت الخمسون سنة التالية بتطورات جديدة فى النظام «الرأسمالى» و«الاشتراكى» على السواء ، ربما كان أهمها ما يتعلق بارتفاع معدل «العولمة» . فتطور أساليب الإنتاج وتقدم وسائل الاتصال ونقل المعلومات دفع بالانتاج والاستهلاك إلى أن يصبحا «عالميين» أكثر من أى وقت مضى، وقد أدى هذا إلى حدوث تقارب بين المعسكرين الشرقى والغربى ، المسميين بالاشتراكى والرأسمالى ، إذ احتاج الأول إلى تكنولوچيا الثانى ، واحتاج الثانى إلى أسواق الأول ، فسقطت حواجز وحوائط كثيرة وتغيرت حكومات مهمة . ولكن

إلى أى حد يمكن للمرء أن يتصور أن ما حدث هو انتصار «للرأسمالية» على «الاشتراكية» بالمعنى الذى كان يفهمه ماركس وإنجلز من هذين الوصفين ؟ هل حلت المنافسة الحرة (وهى إحدى أهم الصفات المميزة للنظام الرأسمالى فى ذهن ماركس) محل احتكار الدولة لملكية وسائل الإنتاج ولاتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار (وهى إحدى أهم الصفات المميزة للنظام الاشتراكى فى ذهنه) أم أن الذى حدث هو حلول الاحتكارات الخاصة محل احتكار الدولة ؟ هل عادت السيادة للمستهلك بدلا من الدولة ، فى تحديد نوع المنتجات وكميتها ، أم حلت سلطة الشركات الخاصة محل سلطة الدولة فى تطويع المستهلك وإخضاعه ؟ هل اختفى حقا نظام التخطيط ، أم حل تخطيط الشركات محل التخطيط الحكومى ، وكلاهما بمعنى من المعانى تخطيط «مركزى» و«شامل» ؟ هل انحسر دور الدولة حقا وامتنعت عن التدخل فى الاقتصاد أم استمر دورها مهما وحاسما ولكن فى خدمة مصالح الشركات الكبرى خاصة عندما تتطلب هذه المصالح شن الحروب وتصريف الأسلحة ؟

إن الكلام عن انتصار النظام على نقيضه ، أو عن انتصار الرأسمالية على الاشتراكية ، بنفس المعانى القديمة التى كان

يستخدم بها هذان الاصطلاحان ، قد يؤدى إلى التضليل أكثر مما يؤدى إلى التنوير والتوضيح . إذ لا «الرأسمالية» التى غزت الكتلة الشرقية لها شبه كبير بالرأسمالية التى وصفها الاقتصاديون التقليديون ، ولا «الاشتراكية» التى سقطت حكوماتها ، لها شبه كبير بالاشتراكية التى كان يتصورها ماركس وإنجلز . ومع هذا مازال المتحمسون للنظام الرأسمالى ، أو بالأحرى المتحمسون للنظام السائد حاليا فى العالم الصناعى الغربى بقيادة الولايات المتحدة ، ما يجدون من المناسب جدا أن يستمروا فى إطلاق نفس الاسم «النظام الرأسمالى» على هذا النظام الذى غزا الكتلة الشرقية ، ومازالوا يحبون أن يعتبروا أن الحكومات التى سقطت كانت تمثل «النظام الاشتراكى» ، رغم كل ما طرأ من تطورات على النظام الرأسمالى منذ كتب ماركس والاقتصاديون التقليديون، ورغم بعد النظام الذى طبقه الاتحاد السوفييتى عما كان يتصوره ماركس وإنجلز . بل إن سقوط الاتحاد السوفييتى قد لا يكون له إلا علاقة واهية بنوع النظام الذى كان يطبقه ، وقد لا يكون الأمر أكثر مما يحدث عادة عندما تتفوق القوة العسكرية لدولة على القوة العسكرية لدولة أخرى معادية لها . فسقوط الاتحاد السوفييتى قد لا يعدو أن يكون

نتيجة لما أصاب دولة من ضعف وليس نتيجة لفشل نظام ، كما أن استطاعة الولايات المتحدة فرض إرادتها على أوروبا الشرقية قد لا يعدو أن يكون نتيجة لتفوق عسكرى وليس نتيجة لتفوق نظامها الاقتصادى والاجتماعى. وعلى أى حال فالذى سقط والذى انتصر ليس لهما إلاّ صلة واهية للغاية بما كان يجرى الحديث عنه منذ مائة وخمسين عاما .

(٢)

من أشد المتحمسين للنظام العالمى الحالى ، والذى تتزعمه اليوم الولايات المتحدة الامريكية ، بيل إيموت (Bill Emmott) رئيس تحرير مجلة الإيكونومست البريطانية ، أهم مجلة اقتصادية فى بريطانيا ، وربما كانت أيضا أهم المجلات الاقتصادية فى العالم . وقد نشر له منذ شهور قليلة كتاب بعنوان غير مألوف هو «رؤية ٢٠ : ٢٠» وبعنوان فرعى «الدروس المستفادة من القرن العشرين للحياة فى القرن الواحد والعشرين» .

(20 : 21 Vision , Twentieth - Century Lessons for The Twenty - First Century, Farrar , Straus and Giroux, N.Y, 2003)

وهذا العنوان الفرعى يدل بالضبط على مضمون الكتاب ،

أى يحـاول المؤلف أن يسـتـخلص أهم الدروس من القـرن الماضى التى تصلح مـؤشـرا لما يمكن أن يحـدث فى القـرن الواحد والعشرين .

ويتضح من الصفحات الأولى من الكتاب ، وحتى نهايته ، مدى إعجاب المؤلف وحماسه لما يجرى فى العالم اليوم ، وعلى الأخص إعـجـابه بانجـازات الولايات المتـحـدة فى مـخـتلف المجالات . وهو مستعد للرد على أى نقد يمكن أن يوجه إلى التـجربة الأمـريكيـة ، وأن يدافـعـ عن أى مـوقف تتـخذه الإدارة الأمـريكية فى الداخـل أو الخـارج ، فكل هذا ليس فـقط أفـضل الأشياء لأمـريكا بل وأفـضـل الأشـيـاء أيضـا للعالم ككل .

ويقـول المؤلف فى بداية الكتـاب : إنه يريد بالكتـاب أن يجيب عن سؤالين أسـاسيين . السؤال الأول : هل يستـشف من تجـربة القرن العـشـرين أن النظام الرأسـمالى فى حـالة ضـعف وانـهيـار أم أنه سيـصـمـد ويبـقى فى القـرن الواحـد والعشرين ؟ والسـؤال الثانى : هـل ستظل الولايات المتحدة هى قـائدة هذا النظام ، وتحـتفظ بمكانتـها كـقوة عظمى على قمته ، أم أنها بدأت يعتريها الضعف والذبول ، كما سبق أن حدث لبريطانيا من قبل ، بحيث لا يمكن أن تحـتـفظ الولايات

المتحدة بهذه المكانة خلال القرن الجديد . بل ستحل قوى أخرى محلها ؟

وإجابة المؤلف عن كلا السؤالين لصالح الرأسمالية والولايات المتحدة على السواء . إنه متفائل بمستقبل الرأسمالية ، وبمستقبل الولايات المتحدة ، ولا يرى فيما حدث خلال القرن العشرين ككل ، أو خلال العقود الأخيرة منه ، ما ينبئ بسقوط النظام الرأسمالي أو ضعفه ، أو بفقدان الولايات المتحدة لمكانتها على رأس هذا النظام .

ليس غريبا أن يكون وقع هذا الكلام البريطاني على الآذان الأمريكية كوقع الموسيقى الجميلة ، إذ ما الذى يحب أن يسمعه «السلطان» أفضل من هذا ؟ «نظامك أفضل نظام ، وهو مستمر وليس هناك ما يهدد بسقوطه ، وحكمك أفضل حكم ممكن فى ظل هذا النظام» ولكن مثل هذا الكلام هو أيضا ما يتوقع صدوره من حاشية السلطان ، فهم يعيشون على ما يتفضل السلطان عليهم به ، ومصيرهم متوقف على مصيره . وقد كانت مجلة الايكونومست البريطانية دائما من «حاشية السلطان» . كانت دائما تتخذ موقفا يمينيا متطرفا من قضايا العالم الاقتصادية والسياسية ، تؤيد النظام الرأسمالى القح ، وتستهزئ وتسخر من كل حركة مناوئة له أو

كتاب ينتقده أو دولة تخرج عليه . فلما قويت شوكة الشركات متعددة الجنسيات فى السبعينات ، تبنت مجلة الايكونومست شعاراتها وتكلمت بلسانها . ولما خرجت الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة أصبحت هذه المجلة من أهم المدافعين عن سياستها وشعاراتها ، فحاربت بلا هوادة فى الدفاع عن «العولمة» ، حتى فى أكثر صورها توحشا ، وسخرت سخرية مرة من المتظاهرين ضدها فى مدينة سياتل وغيرها . ولما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تبنت الايكونومست البريطانية القصة الرسمية الامريكية بحذافيرها، وصبت جام غضبها على الإرهاب والإرهابيين . ولما أعلنت الإدارة الامريكية أن عدوها الآن هو الاسلام والمسلمون ، وخاصة العرب منهم ، رددت الايكونومست نفس الاتهامات بلا تحفظ ، ونشرت مقالا للترحيب بالتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة عن (التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢) وهو تقرير غريب لم يترك سيئة إلا نسبها إلى العرب، وكان عنوان مقال الايكونومست عن هذا التقرير : «كيف يجلب العرب الفشل لأنفسهم» .

ليس غريبا إذن أن يكتب الآن رئيس تحرير هذه المجلة كتابا ينتصر فيه للرأسمالية بهذه الحماسة ، سواء فيما

يتعلق بما فعلته خلال القرن العشرين ، أو ما ينتظر أن تفعله في القرن الواحد والعشرين ، وأن ينتصر للولايات المتحدة إلى هذه الدرجة ، سواء فيما فعلته أو ما يمكن أن تفعله .

لا شئ يمكن أن يفت فى عضد «النظام الرأسمالى» ، فى نظر بيل إيموت ، لا تعاقب الأزمات الاقتصادية ، ولا تدهور توزيع الدخل فى داخل الدول الرأسمالية ، ولا تدهور توزيع الدخل بين البلاد الفقيرة والغنية ، ولا تدهور البيئة ، ولا ازدياد قوة السخط وعدد المعارضين للعولمة .... إلخ ، كما أن كل مظاهر الضعف التى قد يراها البعض فى النظام الأمريكى هى مظاهر خادعة ، والدول الكبرى الأخرى ، التى قد يظن البعض أنها مرشحة لخلافة الولايات المتحدة ، هى على أى حال أضعف وأشد عجزا عن استعادة نشاطها ونموها من الولايات المتحدة .

والكتاب ينقسم إلى قسمين : الأول مخصص لدحض أى ظن بأن الولايات المتحدة ستفقد مركز الصدارة فى العالم ، والثانى مخصص لمناقشة مختلف الانتقادات الموجهة للنظام الرأسمالى والرد عليها . وسوف أركز فى هذا الفصل على عرضه لنقدين من هذين الانتقادات ، وهما المتعلقان بتدهور

توزيـع الدخل داخل الدول الغنيـة وبتـدهور تـوزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة مما يمكن أن يهدد مستقبل الرأسمالية، ثم أتناول حججه الأساسية لتوقع استمرار الزعامة الأمريكية وتفوق الولايات المتحدة على الجميع .

(٣)

المؤلف يقـر ويعـتـرف بأن تـوزيع الدخـل فى مـعظم بلاد العالم، وعلى الأخص فى البلاد الأكثر ثراء ، مال إلى الابتعاد عن المساواة خلال العشرين أو الثلاثين عاما الماضية ، فبعد عقدين أو ثلاثة من ارتفاع درجة المساواة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بدأت درجة التفاوت بين الدخول تزيد فى الولايات المتحدة ابتداء من سنة ١٩٧٠ ، وفى بريطانيا منذ أواخر السبعينات ، وفى ألمانيا منذ الثمانينات (أى حتى قبل إعادة توحيد ألمانيا) .. إلخ. ولكن هذا الاتجاه نحو الابتعاد عن المساواة لا يسبب أى قلق للمؤلف ، وذلك لعدة أسباب أولها أننا إذا نظرنا نظرة أطول مدى ، فأخذنا فترة أطول ، كالقرن العشرين كله مثلا ، نجد أن الاتجاه العام هو قطعا نحو المزيد من المساواة وتخفيض الفجوة بين الدخول . والسبب الثانى أن النجاح الذى تحقق خلال القرن العشرين فى الارتفاع بمستوى شرائح الدخل الدنيا ، جعل قضية

توزيع الدخل تتخذ الآن شكلا مختلفا وأقل قسوة ، فبعد أن كانت القضية فى الماضى هى قضية استئثار حفنة ضئيلة من الناس ، بطيبات الحياة ، مع حرمان الغالبية الساحقة منها، اصبحت قضية توزيع الدخل الآن هى حرمان حفنة ضئيلة من الناس من طيبات الحياة ، بينما تتمتع غالبية الناس بها. بعبارة أخرى ، أصبح المحرومون الآن أقلية صغيرة بعد أن كانوا هم الأغلبية . والسبب الثالث يتعلق بالحراك الاجتماعى. فإذا بدا أن هناك فجوة تميل إلى الاتساع بين قلةٌ فى أعلى الهرم الاجتماعى ، من الأغنياء غنى فاحشا ، وبين جماهير واسعة تعيش عيشة ميسورة ولكنها أقل ثراء بكثير ممن هم فى أعلى الهرم ، فإن شعور هذه الجماهير بالضغينة أو الحقد يخفف منه إلى حد كبير الشعور العام بأن الطريق مفتوح أمام هذه الجماهير الواسعة للصعود إلى أعلى وتحقيق ما حققته القلة المحظوظة من نجاح ، إما عن طريق الجدارة والاستحقاق أو لمجرد الحظ السعيد. ولكن المهم أنه ليس هناك شعور بوجود «احتكار» من جانب قلة ضئيلة يقف عائقا ضد أى اختراق من جانب الجماهير .

الصورة على هذا النحو تبدو وردية حقا : في المدى الطويل يميل توزيع الدخل إلى المزيد من المساواة ، حتى لو

حدث غير هذا فى المدى القصير ، والمشكلة هى مشكلة أقلية صغيرة بعد أن كانت مشكلة الأغلبية الكادحة ، وسهولة الحراك الاجتماعى كفيل بالقضاء على أي شعور بالحقد أو اليأس .

ولكن الحقيقة ، كما تبدو لى ، أكثر تعقيدا من هذا بكثير . لا أحد يستطيع بالطبع أن ينكر ما حققته الدول الرأسمالية من نجاح خلال القرنين الماضيين في الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير الغفيرة . والمؤلف يشير إلى حقيقة لا يمكن إنكارها عندما يقارن بين ما كان العامل الصناعى ينفقه على الضروريات والكماليات فى أواخر القرن التاسع عشر ، وبين ما أصبح ينفقه على هذا وذاك الآن . فبينما كان متوسط ما تنفقه أسرة العامل الصناعى فى الولايات المتحدة على ضروريات الحياة (من مأكل وملبس ومسكن) يمثل ٧٥٪ من إجمالى دخلها فى سنة ١٨٨٨ ، انخفضت هذه النسبة فى سنة ١٩٩١ إلى ٣٨٪ فقط ، مما يدل على نحو قاطع على مدى ما حققه العمال من ارتفاع فى مستوى المعيشة . ولكن هذا شئ ومقدار ما يشعر به العمال وغيرهم من طبقات المجتمع الدنيا من ضغينة أو تعاطف نحو بقية المجتمع شئ مختلف تماما ، واستقرار النظام ومستقبله يتوقفان على

مثل هذه المشاعر أكثر مما يتوقفَان على مدى ما تحقق من ارتفاع في مستوى المعيشة . وطبيعة هذه المشاعر نحو المجتمع ككل، أو نحو الطبقات العليا أو المحظوظة فيه ، تتوقف على أشياء أخرى مهمة لم يذكر المؤلف كلمة واحدة عنها .

هناك مثلا مدى إدراك المرء لحقيقة التفاوت نفسها . فالتفاوت في الدخول بين الناس قد يكون كبيرا دون أن يدرك المرء حجمه الحقيقي ، فيظل ضعيف الشعور به ، وتضعف بالتالي استجابته له أو غضبه بسببه . نعم قد يكون التفاوت في الدخول في سنة ١٩٠٠ أكبر بكثير منه في سنة ٢٠٠٠ ، كما يقول المؤلف ، ولكن كم كان إدراك الناس لحقيقة التفاوت في ١٩٠٠ ومداه ، بالمقارنة بإدراكهم لحقيقته ومداه في سنة ٢٠٠٠ ، بعد انتشار التعليم وازدياد قوة وسائل الإعلام وزيادة الميل إلى التفاخر والتباهي بمستوى الاستهلاك العالي ... إلخ ؟ ألا يجوز أن تكون درجة الضغينة التي يحملها أصحاب الدخل المنخفض في سنة ٢٠٠٠ أكبر مما كانت قبل مائة عام ، لهذا السبب ، رغم انخفاض درجة التفاوت في الحقيقة ؟

هناك أيضا مدى ارتباط التفاوت في الدخول بالانتساب

إلى أقلية بسبب اللون أو الأصل العرقى ، بعد أن كان انخفاض الدخول أمرا أكثر شيوعا وأقل تطابقا مع اختلاف اللون أو الأصل، ألا يمكن أن يكون اتساع الفروق بين الأسود والأبيض ، أو بين ذوى الأصل المكسيكى أو الأسيوى وبين ذوى الأصل الأوروبي سببا من أسباب زيادة الشعور بالاضطهاد والسخط ؟ هناك أيضا درجة الاستحقاق والجدارة وراء التفاوت فى الدخول ، أو بالأحرى ما يعتقده المرء فيما يتعلق بدرجة الاستحقاق والجدارة . فالمرء على استعداد بالطبع لأن يقبل تفاوتا فى الدخول مبنيا على التفاوت فى الاستحقاق أكثر من قبوله لتفاوت ظالم فى توزيع الدخل . فهل التفاوت فى الدخول والثروة الآن أكثر أم أقل ارتباطا بدرجة الاستحقاق ومستوى الكفاءة ؟

كل هذه الأمور وأمثالها لم يتعرض لها الكاتب مكتفيا بتعليق الأمل على انخفاض درجة التفاوت فى الدخول ، فى داخل المجتمعات الغربية ، أو الصناعية ، فيما بين بداية القرن العشرين ونهايته ، مستنتجا من ذلك ليس فقط «نجاح» النظام الرأسمالى ، بل وأيضا قابليته للبقاء والاستمرار .

(٤)

ما مدى نجاح النظام الرأسمالى فى التخفيف من صورة أخرى من صور التفاوت فى الدخل ، وهى التفاوت فيما بين الدول والشعوب ؟ وهل يسبب هذا مصدرا من مصادر القلق على مصير هذا النظام فى المستقبل ؟ المؤلف متفائل هنا أيضا ، وشديد التقدير والإعجاب بما أنجزه وسوف ينجزه النظام الرأسمالى فى هذا المجال كما فى غيره من المجالات .

لا يستطيع المؤلف أن يفاخر هنا بأن التفاوت فى مستوى المعيشة بين الدول والشعوب خلال القرن العشرين قد مال بدوره إلى الانخفاض كما حدث للتفاوت فى داخل الدولة الواحدة . فالعكس هو الصحيح ، ونمو الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كان صارخا ولا يستطيع أحد إنكاره . والمؤلف يقدم الأرقام الدالة على ذلك . فبعد أن كان متوسط الدخل للفرد الواحد ، فى أغنى الدول الصناعية فى ١٨٧٠ أكبر تسع مرات منه فى أفقر بلاد العالم ، أصبح متوسط الدخل فى الولايات المتحدة فى ١٩٩٠ أكبر منه فى دولة كتشاد أو أثيوبيا ٤٥ مرة . فإذا قارنا متوسط الدخل فى أغنى عشرين دولة الآن بمتوسط الدخل فى أفقر عشرين دولة،

وجدنا أن الفجوة بينهما هي الآن ضعف ما كانت عليه قبل ٤٠ عام . كيف يمكن أن نفسر هذا النمو في التفاوت بين الدول، وإلى أى حد يمكن أن يعتبرها هذا وصمة عار في جبين النظام الرأسمالي، وإلى أى مدى يمكن أن تهدد هذه الفجوة مستقبل النظام الرأسمالي، أو تخلق المشاكل له ؟ يقدم المؤلف إجابات غير متوقعة عن هذه الأسئلة . ربما كانت هى الاجابات المتوقعة من كاتب مثله لديه كل هذا التحيز للرأسمالية ، ولكنها غير متوقعة من حيث اصطدامها بالمنطق والتاريخ على السواء .

الاجابة التى يقدمها المؤلف عن السؤال الأول هي أن هذا النمو فى التفاوت بين مستويات معيشة الدول والشعوب يعود فى الأساس إلى ما حققته الدول الغنية من «نجاح» ، وحيث أننا لا يمكن أن نطالب الدول الناجحة بأن تقلل من نجاحها ، فليس هناك من حل إلا أن تحاول الدول الفاشلة التغلب على فشلها (ص٢٧٠) . فما سبب هذا الفشل يا ترى ؟ إنه ليس وجود بعض العقبات الطبيعية ، ولا هو تصرفات غير عادلة من جانب الدول الغنية ، بل السبب يعود إلى نظام الحكم فى البلاد الفقيرة . فحكوماتها إما حكومات عاجزة أو غير موجودة أصلا ، كما فى حالة البلاد التى تعمها الفوضى أو

حروب أهلية أو خارجية ، أو حكومات فاسدة أو خانقة للحريات ، إذ أن النجاح الاقتصادى يدور وجودا وعدما مع نظام الحرية الاقتصادية (ص٢٧٣) .

هناك طبعا بعض الحقيقة فى هذا الكلام ، ولكنها حقيقة منقوصة لدرجة مؤسفة . فالكاتب لا يبدى أى استعداد للاعتراف بوجود علاقة بين «نجاح» الدول الغنية و«فشل» الدول الفقيرة ، وكأنهما يعيشان فى عالمين منفصلين ، ولا يخطر بباله أن النمو السريع فى البلاد الغنية خلال المائة عام الماضية قد يكون قد اعتمد على صورة أو أخرى من «استغلال» البلاد الفقيرة ، وأن الحكومات العاجزة أو الفاسدة أو الفاشلة قد تكون ثمة علاقة بين عجزها أو فسادها أو فشلها وبين طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلاد الغنية والفقيرة ، بل قد تكون هذه الحكومات العاجزة أو الفاسدة أو الفاشلة نفسها تتمتع بدعم قوى ، مالى أو عسكرى ، من الدول الغنية . كذلك لا يخطر ببال الكاتب التساؤل ، مادامت الحرية الاقتصادية مفيدة لهذه الدرجة للتنمية الاقتصادية ، لماذا لم تحقق الدول الفقيرة نموا اقتصاديا باهرا فى ظل نظام الحرية الاقتصادية الذى فرضه عليها الاستعمار الأوربى أو لا ثم هيمنة الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل

الدولية بعد هذا ؟ فالمائة عام التى يذكر الكاتب أن التفاوت فى الدخول بين الشعوب تضاعف خلالها عدة مرات ، تقع الخمسون عاما الأولى منها فى عصر الاستعمار الأوروبى، والخمسون عاما التالية فى عصر الهيمنة الأمريكية أو السوفيتية ، وقد فرضت الهيمنة الأمريكية بمساعدة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى نظام الحرية الاقتصادية على الكثير من بلاد العالم الفقيرة ، كما سبق أن فرضه الاستعمار الأوروبى ، فلم تنجح هذه الهيمنة أو تلك فى تضييق الفجوة بين مستويات المعيشة ، ولم تضق هذه الفجوة إلا بين عدد محدود من البلاد الأسيوية وبين البلاد الصناعية فى الثلاثين سنة الأخيرة ، ولكن هذه البلاد الأسيوية اعتمدت التنمية الاقتصادية فيها إلى حد كبير ، خلال هذه الفترة ، على الدور الفعال الذى لعبته الدولة .

إجابة المؤلف عن السؤال الثانى هى إذن جاهزة وواضحة : فليس هناك فى نظره أى وصمة عار على جبين النظام الرأسمالى من جراء هذه الزيارة فى التفاوت فى مستويات المعيشة إذ ليس هناك أى شبهة للاستغلال أو القهر أو التدخل من جانب الدول الغنية فى شئون الفقيرة ، وإنما البلاد الفقيرة هى المسئولة عن فقرها لأنها لم

تـستطـع أن تختار حكومات نظيفة وفعّالة وتطبق مبدأ الحرية الاقتصـادية بهمة ونشــاط ، بل شنت هى نفسها حروبا أهلية وخـارجيـة بددت مـواردها دون أن يكون للدول الغنيـة دور فى الأمر .

وأما السؤال الأخير عما إذا كان اتساع هذه الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول والشعوب يهدد مستقبل النظام الرأسمالى أو يخلق مشاكل له ، فإجابة المؤلف عليه أغرب وأعجب ، إذ يقول:

«إن الزيادة المستمرة فى حجم هذا التفاوت لاتعنى زيادة أهميته كخطر يهدد الاستقرار فى العالم، بل بالعكس يدل على قلة أهميته»، وهو يفسر هذا الاستنتاج الغريب بقوله «إنه لو كان هذا التفاوت فى مستويات المعيشة بين الشعوب والدول مهما فى الحقيقة، لكان قد ولد من الضغوط مايؤدى إلى تصحيحه أو على الأقل إلى التخفيف منه» (ص ٢٦٩)

لابد أن يشعر القارىء بغرابة هذا المنطق. فمعناه إنك لايجب أن تهتم بأى ظاهرة تزداد نموا وقوة مع الوقت، مهما كانت سيئة وخطرة، فنموها وزيادة قوتها دليل على عدم أهميتها، إذ لو كانت مهمة لحدث لها من ردود الفعل ما يكفل القضاء عليها. فإذا وجدتها على العكس، تميل إلى الضعف والتضاؤل مع الوقت، فلا يجب أن تهتم بها أيضا، إذ أن

معنى هذا أن مصيرها إلى الزوال. فما هو المطلوب منا عمله إذن؟ لاشيء. وما هي أفضل سياسة يمكن اتباعها؟ أترك كل شيء بسير سيره الطبيعي، فهذا يؤدى إلى أفضل النتائج: إذا كانت الظاهرة حسنة فلماذا تفعل شيئا قد يقضى عليها؟ وإذا كانت سيئة فإنها ستولد من القوى ما من شأنه أن يقضى عليها!

من الواضح أن الرجل سعيد جدا بما يرى وليس لديه مايشكو منه بالمرة، لاتفاوت الدخول في داخل البلد الواحد، ولاتفاوت الدخول بين البلاد. ولكن لديه سبب إضافي للتفاؤل وهو العولمة . صحيح إن العولمة بما تعنيه من زيادة إدراك العالم المتخلف لمستوى المعيشة في العالم المتقدم وسهولة التنقل والاتصال بين أجزاء العالم المختلفة قد تؤدى إلى زيادة أعمال الإرهاب والتخريب وأسلحة الدمار الشامل وظهور الديكتاتوريات الشريرة في الدول المارقة (مما كان لابد أن يجعل المؤلف يهتم بظاهرة التفاوت بعكس ما قاله حالا) ولكن العولمة سوف تحمل في طياتها أيضا عوامل التخفيف من هذا التفاوت في الدخول.

ولكن هل هذا صحيح؟ من حقنا أن نشك كثيرا في هذا، إذ لابد أن يتوقف مصير هذا التفاوت على الشكل الذى تتخذه

العولمة، بل وأيضا على نوع السياسات التى تتخذها حكومات الدول الفقيرة إزاء العولمة. فالاستعمار الأوروبى فى القرنين التاسع عشر والعشرين كان أيضا صورة من صور العولمة، ولكنه أدى كما رأينا إلى زيادة التفاوت بين مستويات الدخول فى الدول الاستعمارية وبينها فى الدول الخاضعة للاستعمار.. وحدث شيء مماثل في معظم مناطق العالم الفقيرة نتيجة لارتفاع معدل العولمة خلال العشرين عاما الأخيرة. الاستثناء المهم كان جنوب شرقى آسيا، حيث صاحب ارتفاع معدل العولمة فى العشرين سنة الأخيرة انخفاض فى حجم التفاوت بين متوسط الدخل فيها وبينه فى الدول الغنية. ولكن من الصعب الحكم بما إذا كان السبب فى هذا التحسن هو ارتفاع معدل العولمة فى حد ذاته أو ماصاحبه من سياسات حكومية اتخذت عمدا لتوجيه العولمة فى اتجاه أقل اضرارا بمعدلات النمو. يرجح هذا التفسير الأخير أن ترك الحرية الكاملة لانتقال رءوس الأموال قصيرة الأجل، كما يقضى بذلك منطق العولمة المتحررة من أى قيد، أدى إلى كارثة ١٩٩٧ فى نفس هذه البلاد وما تلاها من تدهور معدلات النمو بدرجة خطيرة.

ربما كان الأهم من هذا التساؤل عما إذا كان ازدياد

التفاوت فى الدخول بين الشعوب سوف يهدد أو لايهدد مستقبل النظام الرأسمالى واستقراره، التساؤل عما إذا كان هذا التفاوت سوف يفرض على هذا النظام تغيرات مهمة. نعم إن النظم الاقتصادية الاجتماعية تسقط أحيانا وتحل محلها نظم أخرى، ولكن الأكثر حدوثا أن تطرأ بالتدريج تغيرات مهمة على النظم القائمة،بحيث يصبح من الصعب مع مرور الوقت اعتبارها مجرد امتداد لما كانت عليه، حتى لو استمر إطلاق نفس الأسماء القديمة عليها. الذى أقصده بذلك أن زيادة حدة التفاوت فى الدخول ومستويات المعيشة بين الشعوب قد لاتطيح بالنظام الرأسمالى وتأتى بغيره، ولكنها قد تطيح فقط بالنظام الرأسمالى فى الصورة التى نراها الآن.

لتوضيح هذا دعنا نبدأ بشىء حدث بالفعل وهو العولمة. فالعولمة، أو على الأقل ارتفاع معدلها فى العقود الأخيرة، تمثل تغيرا مهما طرأ على الرأسمالية فجعلها تتجاوز حدودها بصورة وبدرجة لم نر مثلها من قبل، مما أحدث آثارا بعيدة المدى فى الاقتصاد والسياسة والثقافة.. الخ، قد يعتبرها البعض أبعد غورا وأشد أهمية من حلول النظام الاشتراكى فى بعض البلاد محل الرأسمالية. ولكن ألم يكن من بين

العوامل المؤدية إلى تسارع معدل العولمة ذلك التفاوت الكبير بين مستويات الأجور (ومن ثم مستويات المعيشة) بين مناطق العالم المختلفة، الأمر الذى أدى ببعض الشركات العملاقة إلى أن تغلق أبواب مصانعها فى مكان لتفتحها فى مكان آخر من العالم، وإلى هروب رءوس الأموال من دولة لاستثمارها فى أخرى، وإلى زيادة الميل إلى الهجرة من البلاد الفقيرة إلى الغنية وحلول العمال الآتين من أسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أكثر فأكثر، محل العمال الوطنيين فى داخل البلاد الغنية؟ هذا التفاوت بين الدخول بين الدول الغنية والفقيرة لم يسقط النظام الرأسمالى، هذا صحيح، ولكن ألم يحدث من الاثار مايكاد يعادل الآثار الناتجة عن حلول نظام محل آخر؟

ثم ألا يجب أن نتوقع أن تكون الآثار الناجمة عن ازدياد هذا التفاوت خلال القرن الواحد والعشرين أهم وأكبر مما رأيناه بالفعل من آثار؟ كيف ستستجيب الدول الغنية فى أوربا وأمريكا مثلا لهذا الميل المتزايد، عند شعوب العالم الفقيرة إلى الهجرة إليها، لتحسين مستويات معيشتها؟ هل ستحكم اغلاق الأبواب فى وجوه هذه الأعداد الغفيرة من طالبى الهجرة، أم ستضطر إلى فتح الأبواب أمامهم، خاصة مع التغير السريع فى التركيب العمرى لسكان هذه الدول

الغنية، واستمرار الانخفاض فى نسبة القادرين والراغبين فى العمل منهم؟

وما أثر هذا أو ذاك، أى إحكام إغلاق الأبواب أو فتحها، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الغنية والفقيرة على السواء؟ وإذا كان ما شهدناه منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٠ من شن هجمات جديدة، من جانب زعيمة النظام الرأسمالى وحلفائها، لإعادة فتح بعض البلاد فى العالم الفقير، هو مجرد مقدمة لظاهرة جديدة تشبه الاستعمار القديم وتختلف عنه فى نفس الوقت، فما هى بالضبط هذه الظاهرة الجديدة وما آثارها المحتملة على طبيعة النظام الرأسمالى وعلى العلاقات بين الدول الرأسمالية بعضها البعض، وعلى العلاقات بينها وبين بقية مناطق العالم؟

لايهتم الكتاب بإثارة مثل هذه الأسئلة مكتفيا بتطمين القراء بأن زيادة حدة التفاوت بين الدخول ومستويات المعيشة لن تشكل تهديدا للنظام الرأسمالى، أو على حد قوله: «إن التفاوت فى مستويات المعيشة بين الدول لن يؤدى إلى مخاطر واضحة أو حاسمة تهدد العالم فى القرن الحادى والعشرين» (ص ٢٧٠) وهو قول لايختلف كثيرا، فى المبالغة فى التفاؤل، عما كان يمكن أن يقوله شخص سعيد جدا بالسيطرة التى كانت تتمتع بها بريطانيا على العالم فى سنة ١٩٠٠، فراح

فى تلك السنة يطمئن الناس على مستقبل العالم فى القرن العشرين بقوله إن مايحدث من نمو سريع فى ألمانيا واليابان لن يؤدى إلى مخاطر واضحة أو حاسمة تهدد العالم فى القرن العشرين.

ومع ذلك قامت حرب عالمية مدمرة بعد ذلك بأقل من عقدين، ثم قامت حرب أخرى أكثر تدميرا، انتقاما من الأولى، قبل أن ينتصف القرن.

(٥)

الأكثر غرابة من كل هذا هو مايذهب إليه المؤلف لتبرير اعتقاده بأن الولايات المتحدة ستظل خلال القرن الواحد والعشرين، أو على الأقل خلال الجزء المنظور من هذا القرن، تحتل موقع الصدارة والزعامة فى العالم. لإقناعنا بذلك يبدأ المؤلف بإثارة الخوف فى نفوسنا من حجم الإنفاق الحربى الأمريكى، فيذكرنا بأن خطة الولايات المتحدة للإنفاق على الدفاع خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين هى أكبر عشر مرات على الأقل من المقدر لأى دولة أخرى فى العالم، وأنها تفوق مجموع الإنفاق المخطط للأربعة عشر دولة التالية (أى التالية مباشرة فى حجم إنفاقها للولايات المتحدة) مجتمعة (ص ٣٤).

قد يتساءل البعض، كما تساءل بول كينيدى فى كتابه المعروف عن صعود وسقوط الدول العظمى، عما إذا كانت لدى الولايات المتحدة من القوة الاقتصادية مايضمن تغطية هذا الانفاق الكبير فى المستقبل، أى عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تتحمل استمرار هذا العبء الكبير فى المستقبل، فيقول المؤلف: إن البعض قد يشير إلى بعض مظاهر الضعف التى طرأت على الاقتصاد الأمريكى، وعلى الأخص فى السنوات الأولى من القرن الجديد من تكرار حالات الإفلاس بين الشركات، وتوالى الكشف عن حالات التدليس والغش فى بعض الشركات الكبرى، وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض أسعار الأسهم أو ميلها إلى الركود، وتدهور مستوى الثقة فيما يتمتع به رجال الأعمال من نزاهة، وتزايد أعباء الديون على كاهل الشركات والمستهلكين على السواء (ص ٤٧ - ٤٨).

وقد يشير البعض إلى تدهور المركز النسبى للاقتصاد الأمريكى، من عدة جوانب مهمة فى الاقتصاد العالمى، إذ كان متوسط الدخل فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٠ ضعف متوسط الدخل فى أوروبا الغربية وخمس مرات قدره فى اليابان، فأصبح الآن يزيد على أوروبا الغربية بنسبة ٢٠٪

فقط وعلى اليابان بنسبة لاتتجاوز ١٠٪ (ص٤٩) وقد يشير البعض أيضا إلى سابقة تاريخية مخيفة عندما أدى الإنفاق العسكرى الأمريكى الكبير على حرب فيتنام إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور معدلات الاستثمار وانخفاض معدلات النمو (ص ٥٤).

كل هذا صحيح، ولكن المؤلف لديه إجابة واحدة على كل هذا، المفروض أن يكون لها مفعول السحر، وأن تقضى على كل التوجسات والانتقادات، وهى تلك الميزة الكبرى التى يتمتع بها الاقتصاد الأمريكى والكفيلة باستمرار تفوقه على كل ماعداه، وهى ميزة «عدم التدخل» أى تحرر الاقتصاد من ربقة التدخل الحكومى الكبير والمستمر. وهى ميزة كفيلة بتمتع الاقتصاد الأمريكى بتلك القدرة المدهشة على التجديد والابتكار واقتناص أى فرص جديدة تنشأ للنمو وزيادة الثروة (ص ٥٠ - ٥١).

هذا الكلام لابد أن يبدو مدهشا حقا لكل من يعرف مدى ارتفاع درجة التدخل الحكومى فى الاقتصاد الأمريكى، كلما احتاجت مصالح رجال الأعمال الكبار إلى مثل هذا التدخل، سواء تعلق الأمر بتقديم الدعم للسلع الزراعية، أو لشركات أمريكية تهددها منافسة عابرة من قوى اقتصادية أخرى، أو

بالتمويل الحكومى الكبير لمشروعات التوسع فى الصناعات الحربية وبحوثها، أو بوضع الجيش الأمريكى فى خدمة هذه المصالح لإخضاع بعض الدول المارقة، أو لتسهيل مد أنابيب البترول بين دولة وأخرى لخدمة نفس المصالح.. الخ.

صحيح إن المواطنين الأمريكيين العاديين قد لايستفيدون كثيرا من كل هذا التدخل الحكومى، بل وقد يضارون منه، ولكن النظام الأمريكى له فى نظر المؤلف ميزة أخرى كبيرة تميزه عما عداه، وهو درجة اللامبالاة التى يتميز بها هذا النظام إزاء ما قد يولده من آثار اجتماعية سلبية، أو طبقا لتعبير المؤلف، إن السمة المدهشة المهمة للولايات المتحدة هى الافتقار النسبى لأى اهتمام بتلك السلبيات المترتبة على مايسميه المعارضون برأسمالية السوق غير الموجهة، وما يسميه الأنصار بكلمة واحدة هى «الرأسمالية» (ص٥٠) أى قلة الاهتمام بما قد يعانيه الناس العاديون، من حين لآخر، من أعباء الأزمات الاقتصادية حين تتزايد حالات الافلاس وإغلاق المصانع وارتفاع معدلات البطالة.. الخ. فإذا سأل البعض: وهل تضمن أن يستمر تحمل الأمريكيين لهذه السلبيات؟ فإن الإجابة هى أنه حتى الآن على الأقل لايبدى الأمريكيون أى شواهد تدل على رفضهم لها. وإذا كان افتقاد

أمريكا لنظم الحماية الاجتماعية شيئا فظيعا حقا، فلماذا إذن نرى هذه الأعداد الكبيرة من الناس الذين لايزالون يرغبون في الذهاب للعيش في أمريكا؟ (ص٥١).

المؤلف إذن لايميز بين استمرار رغبة الكثيرين من سكان الدول الفقيرة في الهجرة إلى أمريكا لتحسين مستوى معيشتهم، وبين استمرار تحمل المواطنين الأمريكيين العاديين لما تفرضه عليهم مصالح الشركات الأمريكية الكبرى من أعباء متزايدة، بما في ذلك أعباء فرض الهيمنة الأمريكية على مناطق جديدة في العالم. ألم تسبب حرب فيتنام متاعب حقيقية للنظام الأمريكي في الستينيات والسبعينيات، رغم استمرار رغبة غير الأمريكيين في الهجرة إليها؟

أو لايتصور أن تزيد هذه المتاعب بحيث تفرض قيودا حقيقية على حرية الإدارة الأمريكية في التصرف، رغم استمرار هذه الرغبة في الهجرة؟

على أي حال يبدو المؤلف واثقا كل الثقة من أن هذا لن يحدث، وإذا كان الشعب الأمريكي قد تعتريه أحيانا بعض حالات التذمر، فإنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يبدو على أتم الاستعداد لتحمل الأعباء ودفع الثمن، وهي على حد تعبير المؤلف أعباء ثمن «تنظيف العالم وإعادة النظام إليه»

(ص٥٥). قد تبدو الأحوال فى العالم الآن أكثر صعوبة وأقل استقرارا من ذى قبل. ولكن أحوال العالم كانت ستصبح أكثر صعوبة وأقل استقرارا فى غياب الزعامة الأمريكية» (ص ٦٦).

«لقد عانى العالم بشدة خلال النصف الأول من القرن العشرين بسبب غياب أى قوة عالمية كبيرة تسيطر على العالم وتقوم بقيادته» (ص٨٣) أما الآن فإن العالم يجب أن يعتبر نفسه سعيد الحظ، لأن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة فى الوقت نفسه على تولى هذه الزعامة».

قد يكون كل هذا أقرب إلى محاولة تملق الولايات المتحدة الأمريكية منه إلى محاولة للتنبؤ بمستقبل العالم، أو مستقبل الرأسمالية، ولكنه على أى حال نموذج جيد لحالة الكتابة السائدة الآن عن أحوال العالم فى مطلع القرن الواحد والعشرين، ومن المؤكد فى رأيى، أن هذه الحالة لن تستمر طويلا.

الفصل الخامس

العدالة الاجتماعية

كان تحقيق العدالة الاجتماعية عنصرا أساسيا من عناصر المشروع النهضوى العربى فى الخمسينيات والسيتينيات من القرن العشرين، ولكنه لم يكن دائما كذلك، ولا استمر كذلك طويلا.

كان الانشغال قبل الخمسينات بتحقيق الاستقلال السياسى، وكان الإدراك العام (وكان إدراكا فى محله) إنه يكاد يستحل إحراز تقدم يذكر فى ميدان العدالة الاجتماعية طالما ظل الاستعمار قائما، وطالما افتقدت الأمة استقلال إرادتها السياسية. وقد استردت معظم الدول العربية هذه الإرادة المفقودة، بدرجة أو بأخرى، بحصولها على الاستقلال أو على مزيد منه، فى الخمسينات والستينات من ذلك القرن، فشرعت فى ممارسة هذه الإرادة لتحقيق التقدم على عدة جبهات كان من أهمها جبهة العدالة الاجتماعية. ثم حدث فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ أن أخذت دولة عربية بعد أخرى تفقد حريتها فى الحركة، وتخضع لضغوط سياسية واقتصادية من

الخارج أفقدها جزءا كبيرا مما كانت تتمتع به من استقلال الإرادة، فكان من المحتم أيضا أن ينحسر الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية وأن يعود الانشغال من جديد بقضية تحرير الإرادة السياسية والاقتصادية.

فى فترة صعود نجم العدالة الاجتماعية فى الخمسينات والستينات، حقق الكثير من الدول العربية تقدما لايجوز إنكاره نحو مستوى أعلى من المساواة ودرجة أكبر من تكافؤ الفرص. ثم بدأ الاتجاه المعاكس منذ أوائل السبعينات، حيث أصاب توزيع الدخل نكسة تفاوتت قوتها بالطبع بين دولة عربية وأخرى، ولكن الاتجاه العام لايمكن الشك فيه، وهو اتجاه الانحسار والتدهور. إن من السهل تفسير هذا الصعود ثم الانحسار اللذين أصابا هدف تحقيق العدالة الاجتماعية فى البلاد العربية، بمدى ماتمتعت به هذه البلاد فى فترة ما باستقلال الإرادة عن العالم الخارجى، ثم بفقدها هذا الاستقلال فى فترة لاحقة، ولكن من المهم أن نلاحظ أن هذا العالم الخارجى نفسه قد شهد بدوره صعودا ثم انحسارا لهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، مما كان لابد أن يؤثر تأثيرا فعالا فيما يجرى فى العالم العربى.

كانت الخمسينات والستينات فى الغرب فترة صعود نجم

الكينزية والعمالة الكاملة، واشتداد ساعد نقابات العمل، وازدهار دولة الرفاهة، وقد مال توزيع الدخل في هذه الفترة ميلا واضحا نحو المزيد من المساواة، في العالم الرأسمالي، ثم بدأ الانتكاس منذ أوائل السبعينات، مثلما حدث في العالم العربي، مع ميل معدلات النمو في العالم الرأسمالي إلى التدهور، ومعدلات البطالة إلى الارتفاع، وصعود ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات، وامتداد نشاطها بمعدل متسارع إلى خارج حدود الدول الأم، مما ساهم في مزيد من تدهور معدلات البطالة داخل هذه الدول. ثم ازداد الحال سوءا مع صعود الثاتشرية والريجانية وحكومة بعد أخرى من حكومات «اليمين الجديد» في العالم الغربي، فازداد انحسار دولة الرفاهة، واشتد معدل الزيادة في التفاوت من الدخول.

لايمكن أن نفصل بين ماحدث من تدهور في توزيع الدخل وانحسار شعارات العدالة الاجتماعية في العالم العربي، منذ أوائل السبعينات، وما حدث من تطورات تكنولوجية واقتصادية في العالم الرأسمالي. فما شهده توزيع الدخل وشعارات العدالة الاجتماعية من تدهور في العالم العربي كان وثيق الصلة باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في دولة عربية بعد أخرى. وظاهرة الانفتاح الاقتصادي في بلادنا

وغيرها من بلاد العالم الثالث ليست فى حقيقة الأمر إلا الوجه الآخر لاتساع نشاط الشركات متعدية الجنسيات. هذه الشركات تضغط لفتح الأبواب أمام نشاطها المتزايد الاتساع، فتتبنى دولة بعد أخرى من دول العالم سياسة الانفتاح الاقتصادى. وخروج هذه الشركات باستثماراتها إلى خارج دولها الأم ينطوى على تصدير العمالة إلى خارج هذه الدول، فترتفع معدلات البطالة فيها ويزداد توزيع الدخل فيها سوءا. ولكن دخول هذه الشركات فى دول العالم الثالث يؤدى إلى تدهور توزيع الدخل فى هذه الدول أيضا، لما يعنيه من سحب الدولة ليدها من التدخل فى الاقتصاد ومن فرض الحماية لعمالها وصناعاتها.

فى مثل هذا المناخ كان من المحتم أن يصيب الانتكاس فكرة العدالة الاجتماعية، بل ويصيب شعاراتها سهام النقد القاسى الذى كان أبعد ما يكون عن المألوف فى الخمسينات والستينات. هكذا نصادف مثالا آخر، وشيقا للغاية، يدلل من جديد على مايصيب الأفكار والمبادىء والشعارات من تغير كلما تغير المناخ الاقتصادى والاجتماعى، نتيجة للتغير الذى يطرأ على التكنولوجيا وأساليب الانتاج. وإذا بنا نكتشف مرة أخرى، أن ما كنا نظنه تقدما مطردا إلى الأحسن والأفضل

والأعدل ليس إلا تعبيرا عن تطور تكنولوجى معين، وأن من الممكن جدا أن يؤدى تطور تكنولوجى آخر إلى نظام اجتماعى أقل رقيا من الناحية الانسانية والخلقية، وإلى أفكار أقل نبلا أو أكثر قسوة.

لقد أصاب كارل ماركس فى هذا الصدد وأخطأ، كما أصاب منتقدوه وأصابوا فى نفس الوقت. لقد أكد ماركس على حقيقة اكتشفها من قراءة التاريخ الإنسانى، ثم دللت على صحتها، فى رأيى، التطورات التاريخية التى حدثت بعده، وهى تقلب مصير الأفكار والمذاهب السائدة واكتسابها معانى مختلفة، مع تطور أساليب الانتاج السائدة، ولكن توفيق ماركس فى قراءة التاريخ وفى تشخيصه كان أكبر من توفيقه فى التنبؤ بالمستقبل. ولعل ماركس قد استعجل، مثل كثيرين غيره، النهاية السعيدة، فتنبأ بأن الاشتراكية سوف تضع حدا نهائيا لتطور النظام الاجتماعى، ثم ظهر، كما كان يجب أن نتوقع، أن التطور فى أساليب الانتاج لايمكن أن يقف عند حد، ومن ثم لايمكن أن يتوقف تطور النظام الاجتماعى بدوره،. ولا الأفكار والمذاهب المتعلقة به بالضرورة. فإذا بهذا التطور فى أساليب الانتاج يحتم حلول قوة الشركات العملاقة بالتدريج محل قوة الدولة. ويتطلب تراجعا ولو إلى حين، فى

تدخل الدولة لحماية الشرائح الاجتماعية التى أصابها الضرر نتيجة النمو فى سطوة هذه الشركات.

ولكن أنصار نظام السوق والحرية الاقتصادية أخطأوا بدورهم عندما استخلصوا من هذا التطور أن نظام السوق والحرية الاقتصادية هو النظام الصالح لكل زمان ومكان. وأن الاشتراكية ونمو قوة الدولة لم يكونا أكثر من خطأ أو حماقة إنسانية سرعان ما استرد بعدها الانسان صوابه. نعم، لم يكن من الممكن لنظام الدولة الحامية والمسيطرة، وللأفكار الداعية للمساواة وتضييق الفجوة بين الدخول، لم يكن من الممكن لهذا أو لتلك أن يستمرا فى ظل التطورات التكنولوجية الجديدة التى منحت الشركات العملاقة هذه الدرجة من القوة والانتشار، ولكن من الخطأ الظن أن مايحدث الآن هو مجرد عودة إلى نظام الحرية الاقتصادية الذى دافع عنه الاقتصاديون التقليديون منذ أكثر من مائة عام، والظن بأننا نعيش اليوم عصر المنافسة الذى كانوا يعيشون فى ظله، أو الظن بأن هذا النظام قد ثبتت صحته وملاءمته لجميع البلاد وكل العصور.

ليس صحيحا إذن ما كان يقول به الكثيرون من أتباع كارل ماركس (ولايزال البعض يقول به حتى الآن) من حتمية

الحل الاشتراكى، كما أنه ليس صحيحا ما يقول به الكثيرون اليوم، من أمثال أنصار العولمة والمدافعين عن حرية السوق بلا قيد أو شرط، مما يبلغ حد الزعم «بحتمية الحل الرأسمالى» . الجزء الحتمى فى التاريخ الانسانى لايتجاوز، فيما يبدو، حتمية التطور التكنولوجى، الناتج من دافع طبيعى وقوى لدى الانسان لاكتشاف وتطبيق أية وسيلة تؤدى إلى تخفيف مايواجهه من مشاق فى سبيل اشباع حاجاته. هذا الدافع الطبيعى يدفع الانسان باستمرار إلى تطوير وسائل الانتاج وتغييرها، ولكن هذا التطور والتغير قد يتطلب ترك السوق حرة تارة، وقد يتطلب تدخل الدولة تارة أخرى. قد يتطلب السماح بتفاوت شديد فى الدخل والثروة مرة، وقد يتطلب توزيعا أكثر عدالة مرة أخرى.

إن التطور الحديث فى وسائل الانتاج، والذى يطلق عليه أحيانا اسم ثورة المعلومات والاتصالات، قد استدعى فيما يظهر، تسامحا مرة أخرى مع نظام لتوزيع الدخل والثروة أبعد عن المساواة مما كان يمكن تحمله فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ويذكّر بلا شك بما حدث فى العقود الأولى للثورة الصناعية فى أوروبا الغربية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. كان ظهور

نظام المصنع الحديث وتطبيق الاختراعات الجديدة التى كان يتوالى ظهورها كل يوم خلال ما عرف بالثورة الصناعية، يتطلب درجة من تعبئة رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار جعلت أى دعوة معادية للربح ورامية إلى إعادة التوزيع لصالح الفقراء، مهما كان نبل دوافعها، تبدو مضادة تماما لمقتضيات النمو، ومعطلة لذلك التقدم المبهر فى أساليب الانتاج. هكذا كان بالفعل شعور الاقتصاديين التقليديين إزاء دعاة الاشتراكية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر: «أشخاص طيبو القلب، هؤلاء الاشتراكيون، ولكن سذاجتهم أكبر من أن تحتمل، إذ كيف يعجزون عن رؤية هذه النتائج الباهرة التى يحققها دافع الربح والكسب الشخصى، والتى لابد فى نهاية الأمر أن يفيد منها الجميع؟»

بل حتى الدعوة الماركسية، التى أتت بعد ذلك بنصف قرن، وكانت الظروف أكثر مواتاة لقبولها، مع نمو الاتجاه نحو الاحتكار بدلا من المنافسة، واشتداد حدة الأزمات الاقتصادية التى تصيب الرأسمالية من حين لآخر، حتى الماركسية لم تحقق انتشارا كبيرا حيث كان ماركس يتوقع لها الانتشار، ولم تصب الدعوة إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، نجاحا مهما فى أرض الواقع إلا عندما حدثت الأزمة

الاقتصادية الكبرى فى الثلاثينات من القرن العشرين، وأصبحت إعادة التوزيع شرطا ضروريا لاستمرار النمو نفسه.

مرة أخرى يتأكد أن نجاح أى فكرة وتحققها بالفعل على أرض الواقع لايتوقف على مدى نبل أصحابها أو ملاءمتها لبعض المبادىء الأخلاقية، بقدر ما يتوقف على ملاءمتها لاعتبارات النمو والتقدم فى أساليب الانتاج. والتجربة الروسية فى تطبيق الاشتراكية ابتداء من سنة ١٩١٧، والتجارب العربية فى السعى لتحقيق درجة أو أخرى من العدالة الاجتماعية فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين، تؤيد هذا الاستنتاج ولاتعارضه.

نعم، لقد حققت التجربة الروسية من ناحية، والتجارب الاشتراكية العربية من ناحية أخرى، درجة لايستهان به من التقريب بين الطبقات بالمقارنة بما كان عليه الحال قبلهما. ولكن الأهم من ذلك، فى كلا النوعين من التجارب، كان ذلك التدخل الكبير من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية، وقد كان الدور الكاسح الذى لعبته الدولة مطلوبا فى الحالين، للاسراع بالتنمية وتضييق الفجوة التكنولوجية بين هذه الدولة وبين الدول الرأسمالية التى كانت قد انتهت من تحقيق ثورتها

الصناعية. بعبارة صريحة، لم يكن انتصار الفكرة الاشتراكية فى الحالين (أى فى روسيا من ناحية وفى بعض البلاد العربية من ناحية أخرى) راجعا إلى نبل دوافع أصحابها، أو إلى اتفاقها مع بعض المبادىء الأخلاقية والانسانية، بل الى ضرورتها لتحقيق التقدم التكنولوجى فى مرحلة معينة من مراحل تطور هذه البلاد.

ولكن الذى حدث، فى الثلث الأخير من القرن العشرين، أن هذا التدخل بعيد المدى من جانب الدولة كان قد أصبح حجر عثرة فى تحقيق المزيد من هذا التقدم فى أساليب الانتاج، إذ أن هذا التقدم، فى ظل الثورة التكنولوجية الجديدة، خاصة فى مجال الاتصال والمعلومات،. قد أصبح منوطا بأداة أخرى غير أداة الدولة القومية، بل أصبح منوطا بأداة معادية لهذه الدولة ومضادة لها، وهى الشركات متعدية الجنسيات.

لا أريد أن يساء فهمى، إنى لا أنكر أن من الممكن جدا لنظام اشتراكى، فى أى دولة عربية، أن يحقق تقدما ملحوظا فى أساليب الانتاج، ومعدلا مرتفعا للتنمية، وفى نفس الوقت يحقق نظاما أكثر عدالة وأكثر إنسانية، مما يمكن تحقيقه فى ظل اقتصاد منفتح بلا حدود على الاستثمارات الأجنبية الخاصة والتجارة الخارجية، وقد يفضل المرء، إذ يأخذ نمط

التنمية فى مجموعة فى اعتباره، هذا الدور الكاسح للدولة فى ظل نظام اشتراكى لتوزيع الدخل، قد يفضله على نظام منفتح على الشركات متعدية الجنسيات وخاضع لها، ولكن الذى أؤكد عليه هنا ليس هو التفضيل القيمى المبنى على اعتبارات أخلاقية وإنسانية، وإنما حجم الفرصة الحقيقية للنجاح فى ظل الظروف التى يمر بها العالم اليوم، وفى ضوء الدروس التى يعلمها لنا التاريخ. التاريخ فيما يبدو لى، يقول إننا نعيش فى عصر لابد أن ينحسر فيه دور الدولة، مهما كان دورها مطلوبا أخلاقيا وإنسانيا، وأن الفرصة المتاحة لتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية هى أقل الآن بكثير مما كانت فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

* * *

إذا كان الأمر كذلك، فهل يجد المرء نفسه مضطراً للصبر على نمط بالغ القسوة على صغار الناس، وبالغ الظلم فى توزيع الدخل، وشديد البعد عن العدالة الاجتماعية، حتى بأبسط معايير هذه العدالة؟ بعبارة أخري، هل من الواجب على الطامحين إلى الإصلاح، والمؤمنين ببعض المثل العليا المتعلقة بعدالة توزيع الثروة والدخل، أن يتخلوا عن أية محاولة لتحديد معالم مشروع نهضوى عربى يتضمن تحقيق درجة

أعلى من العـدالة الاجـتـمـاعـيـة، لمجـرد أن العـالـم يمر الآن بظروف مـضـادة لتـحـقـيق مـثل هذا المشـروع، وعلى الأخص ظروف مضادة لإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفقراء؟.

لا يمكن أن يكون مثل هذا الرضوخ للأمر الواقع ضروريا، إذ لو كـان الأمـر كـذلك لكان مـعناه غـيـاب أى دور للإرادة الإنسـانيـة فى تشكيل الواقع وتحـسينه، ولكان مـعناه أن أى دعوة للإصلاح، مـهما كان تواضـعـها، هى من قبيل إضاعة الوقت فـيـمـا لا جـدوى منه. وإذا كنا نريد أن أن نسـتـقى الدروس من التـاريخ، فليس هـذا هو مـا يـعلمنا إياه التـاريخ. نعم، التـاريخ يـخبـرنا، فـيمـا أري، بوجـود نوع من الحـتـميـة التكنـولوجية، ولكنه لا يـخبرنـا، فـيمـا أرى أيضاً، بأن الإرادة الإنسـانيـة ليس لها دور فى توجيه مسـار التطور التكنـولوجى وآثاره. وإنما يجب علينا، ونحن بصـدد رسم مـعالم المشـروع النهضوى العربى، فيما يتـعلق بالعدالة الاجتماعيـة، أن نـحذر من الوقـوع فى أربعـة أخطـــاء على الأقـــل، كل منهـا بـالغ الضـــرر.

الوجه الأول للحذر: يتـعلق بالاستسلام لذلك الإغراء القوى الذى نتعرض له جميعاً بأن نرى الهدف ممكن التحقيق لمجرد أننا نرغب فيه بشدة. هذا الميل إلي الإفراط فى المثالية، الذى

يجعل المرء عاجزا عن رؤية الفارق بين الممكن والمرغوب فيه، والذى قد يكون العقل العربى على استعداد للوقوع فيه أكثر من غيره، يمكن أن نجد له أمثله عديدة فى الخطاب العربى المعاصر، بما فى ذلك الكثير من الكتابات التى تصدر عن الاقتصاديين العربى فى موضوع العدالة الاجتماعية. فأنت تقرأ لبعض الاقتصاديين المتحمسين للعدالة الاجتماعية ولإعادة توزيع الدخل، والذين يؤلمهم أشد الألم ما آل إليه هذا التوزيع في مختلف البلاد العربية من تدهور، فتجدهم يفيضون فى الحديث عن سوء الحالة الراهنة من ناحية، وعن الهدف المنشود من ناحية أخرى، ولكنهم لا يبذلون جهدا يذكر فى بيان الطريق الواجب الاتباع للانتقال من هذه النقطة إلى تلك، أو فى بيان العقبات التى تعترض السير فى هذا الطريق، وكأنه لا شئ يعوق هذا السير إلاّ مجرد الخطأ فى تحديد ألهدف المطلوب الوصول إليه، أو العجز عن رؤية مساوئ الوضع الراهن.

إن كثيراً من الكتابات التى تنتمى إلى هذا النوع، والتى تجد مثيلاً لها فى تناول موضوعات أخرى غير موضوع العدالة الاجتماعية، كالديمقراطية أو الوحدة العربية أو قضية فلسطين وإسرائيل، لاتزيد للأسف على أن تكون نوعاً من

إبراء الذمة، حيث يقنع الكاتب بحديث مؤثر عن مزايا الهدف المرغوب فيه، أو عن مدى التدهور الذى بلغه الوضع العربى فى هذا الميدان أو ذاك، وكأن مجرد تحديد الهدف ووصف المساوئ المترتبة على عدم تحقيقه، كافيان لتحقيق هذا الهدف وتجنب هذه المساوئ.

الوجه الثانى للحذر الواجب: يتعلق بالاستسلام لوهم من نوع آخر، هو وهم الاعتقاد بأن القوى المسئولة عن حدوث هذا التدهور فى توزيع الدخل على استعداد لقبول أى إجراء جذرى من شأنه منع هذا التدهور أو التخفيف منه.

إن من مصلحة هذه القوى بالطبع الترويج للاعتقاد بأن رفع معدل النمو لابد أن يؤدى آجلا أو عاجلاً إلي تحسين أحوال الفقراء، حتى بدون أى تدخل إيجابى لصالحهم. وهى مقولة يمكن اعتبارها، من زاوية معينة، بديهية لا يمكن الشك فى صحتها، إذ لابد بداهة من أن يترتب على نمو الدخل الاجمالى وصول بعض النفع لبعض الفقراء، مهما كان توزيع الدخل سيئاً ومهما كان الاتجاه العام هو نحو المزيد من السوء. ولكن القضية ليست هى وصول بعض النفع لبعض الفقراء، وإنما هو حجم هذا النفع وعدد هؤلاء المنتفعين من الفقراء بالنسبة إلي مجموع الفقراء، والمدى الزمني الذي

يستغرقه وصول هذه المنافع لبعض الفقراء، وهو المدى الزمنى الذى يتجنب أصحاب هذه المقولة الخوض فيه.

يندرج تحت هذا الاعتقاد أيضاً معظم ما نصادفه من حديث عن مراعاة «البعد الاجتماعى» للتنمية، وعما يمكن أن تحققه «صناديق اجتماعية» تنشأ خصيصاً للتخفيف من أعباء الفقراء، بل ومعظم ما يصدر عن البنك الدولى وغيره من مؤسسات دولية من تقارير عن اجراءات تخفيف حدة الفقر وتوزيع الدخل المصاحبة لسياسات رفع معدلات النمو. ذلك أن الفطنة تقتضى الاعتراف بالوظيفة الحقيقية التى تقوم بها هذه المؤسسات، وهى وظيفة لا تتعدى كثيراً تذليل العقبات أمام آخر تيارات واتجاهات الاقتصاد العالمى، والتى تعترض مسار التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال بين الدول. فإذا كان هذا المسار يتطلب أو يتضمن بالضرورة التضحية باعتبارات العدالة الاجتماعية فإن أى كلام يمكن أن يصدر عن هذه المؤسسات عن أهمية مراعاة هذه الاعتبارات لابد أن يكون من قبل ذر الرماد فى الأعين.

نعم، لابد من الاعتراض بأن الاستقرار السياسى مطلوب من جانب هذه المؤسسات الدولية، وبأن الخطر الذي يهدد هذا الاستقرار قد يضع عقبات فى طريق التجارة الدولية

وحركات رؤوس الأموال، ولكن التصحيح الحقيقى لتوزيع الدخل والتخفيف الحقيقى من أعباء الفقراء قد يضع عقبات أكبر فى هذا الطريق، ومن ثم كثيراً ما يكمن الحل فى نظر هذه المؤسسات، فى اتخاذ هذا الموقف الماكيافيللى الذى يدور حول الحكمة الآتية: «ليس من المهم أن تكون خيّراً في الحقيقة، وإنما المهم هو أن تبدو خيّراً».

الوجه الثالث للحذر: قد يكون أقل وضوحاً من الخطأين السابقين ولكنه لا يقل عنهما أهمية، وأقصد به الحذر من الاستسلام للظن بأن معنى العدالة الاجتماعية هو معنى ثابت على مر العصور، وأن ما كان صالحاً منه فى الخمسينات والستينات لازال صالحا اليوم وسوف يظل دائماً كذلك.

إن الدعوة للعدالة الاجتماعية دعوة قديمة جداً، قدم شعور الإنسان بالحرمان والقهر والظلم. هذا الشعور بالحرمان كان له دائماً بعدان، بعد مطلق، لا يتعلق بمركز الفرد فى المجتمع، وبعد نسبى يتعلق بهذا المركز. وأقصد بالبعد المطلق «أو الشخصى» للحرمان، عجز الفرد عن إشباع بعض حاجاته الأساسية بصرف النظر عن مدى تمتع غيره بطيبات الحياة، كعجز الفرد عن اشباع حاجته إلي الغذاء الضرورى والملبس والمسكن الملائمين.. الخ. وأقصد بالبعد النسبى «أو

الاجتماعى» شعور الفرد بالظلم إذ يرى غيره يتمتع بما لا يتمتع به دون مبرر مقنع، اقتصادى أو أخلاقي. وقد أثار هذان البعدان، المطلق والنسبى، فكرة العدالة الاجتماعية والدعوة لها على مر العصور، فتجد التعبير عنهما فى الحضارات القديمة، وفى جميع الديانات الكبرى بدون استثناء، وفى دعوات المصلحين على اختلاف الأزمنة والبلاد. ومع كل هذا فلابد أن نلاحظ أن فكرة الظلم الاجتماعى، ومن ثم فكرة العدالة الاجتماعية، لم تكن دائماً تعنى نفس الشئ بالضبط فى مختلف هذه الدعوات. فاليونانيون القدامى مثلاً كانوا يستبعدون، من فكرة الظلم والعدل، الرقيق، الذين كانوا يصفونهم «بالأدوات الحية»، فلا ينطبق عليهم ما ينطبق على سائر الآدميين من فكرة الظلم والعدل. وسانت توماس الأكوينى فى القرن الثالث عشر كان يدعو بالطبع إلى العدل والإحسان، ولكن بشرط ألا يذهب هذا أو ذاك إلي حد الارتفاع بالعامل أو الصانع البسيط، إلى أعلى مما يقتضيه مركزه فى السلم الاجتماعى.

من الشيق أيضاً أن نلاحظ أن النظرة إلى قضية العدالة الاجتماعية على أنها قضية «توزيع»، أى قضية تتعلق بالنصيب النسبى في كعكة كبيرة هى الناتج القومى، هى

نظرة حديثة نسبياً، ترتبط تاريخياً بنشوء الدولة القومية منذ نحو خمسة قرون. وإذا فكرنا فى الأمر لوجدناه طبيعياً تماماً، إذ أن فكرة «الناتج القومى» نفسها ما كانت لتنشأ إلا مع ظهور فكرة الأمة أو الدولة، والاهتمام بمراعاة العدالة فى توزيع «إنتاج الأمة أو دخلها» يفترض درجة معينة من قوة الشعور بانتساب الفرد إلى هذه الأمة. إنى لا أقارن مستوى دخلى بمستوى دخل شخص آخر لا أعرفه ولا يعرفنى، ويسكن بعيداً عنى وليس ثمة علاقة بينى وبينه، اللهم إلا أنه يتكلم نفس لغتى أو يخضع لنفس الملك الذى أخضع له، لا يمكن أن أعقد هذه المقارنة إلا إذا بدأ الشعور يقوى بأننا في الحقيقة جزء من كيان واحد هو الشعب الواحد أو الأمة الواحدة، ومن الطبيعى أن يختلف المرجع الذى تستند إليه المقارنة باختلاف «الكيان الواحد» الذى يعتبر أنه يضم الفردين اللذين تجرى بينهما المقارنة.

فى ضوء هذا يمكن أن يلفت نظرنا ما بدأ يحدث من تغير فى المرجع الذى يتخذ للمقارنة بين الدخول ومستويات المعيشة، وإن كان هذا التغير لايزال فى بدايته. فشيئاً فشيئاً نلاحظ زيادة ما يعقد من مقارنات تتجاوز حدود الدولة أو الأمة الواحدة، فإذا بها مقارنة بين مستوى معيشة الفقراء فى

دولة، ومستوى المعيشة السائد فى دولة أخري، وإذا بالبعض يقدرون تلك النسبة من دخل العالم ككل أو من تجارة العالم ككل التى تكفى لرفع مستوى معيشة فقراء أمة بعينها أو فقراء العالم كله. هذا التغير، الذي يجب أن نتوقع أن يزداد وضوحاً وقوة، يبدو طبيعياً تماماً فى عالم يزداد تقارباً وتتضاعف قوة وسائل الاتصال بين أجزائه وأممه، وتقوى فيه معرفة أفراد شعب ما بما يجرى لسائر الشعوب الأخرى، فإذا بتوزيع الدخل يصبح، أكثر فأكثر، ليس توزيعاً للدخل القومى، بل توزيعاً لدخل العالم ككل، ويصبح معيار العدالة الاجتماعية، أكثر فأكثر، هو درجة العدالة فى توزيع ما ينتجه العالم وليس توزيع ما تنتجه الأمة.

لقد حدث تغير مماثل على نطاق الأمة العربية في الخمسين سنة الأخيرة. فقبل ١٩٥٠، لم يكن من المألوف أن يثار موضوع توزيع الدخل فى خارج نطاق دخل دولة عربية بعينها، ثم كثر الحديث شيئاً فشيئا عن توزيع الدخل فى العالم العربى فى مجموعه، وتكررت المقارنة بين مستوى المعيشة فى دولة عربية وبينه فى دول عربية أخرى، وهو تغير يعكس بلا شك قوة الشعور بالانتماء الذى يتجاوز حدود دولة عربية واحدة فيصبح انتماء للأمة العربية ككل.

ثمة تغير مهم آخر، ربما لم يبلغ بعد من القوة ما يكفى للفت الأنظار، ومازال فى بدايته، ولكنى أتوقع له تزايداً فى القوة فى العقود المقبلة، وأقصد به التغير من التأكيد على حجم المساهمة فى الإنتاج إلى التأكيد على محض الحاجة، كمعيار لتحقيق العدالة الاجتماعية. أو بتعبير آخر، إنى أشير هنا إلى الفرق بين الشعارين القديمين «لكل حسب إنتاجه أو قدراته»، و«لكل حسب حاجته».

إن هذين المعيارين المختلفين للعدلة الاجتماعية قديمان بدورهما بلا شك، فقد كان هناك دائماً من يعتبر من الظلم أن يبيت بعض الناس جوعى ولدى آخرين وفرة من الطعام، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء الجوعى قد بذلوا من الجهد فى يومهم ما يستحقون عليه أجراً (وهذا هو التأكيد على الحاجة). ولكن من ناحية أخرى كان هناك دائماً من يعتبرون من الظلم أن يحصل شخص على ناتج عمل غيره وألا يحصل العامل على ثمرة عمله كاملة (حيث التأكيد على المساهمة فى الإنتاج). هذان النوعان من التأكيد قديمان قدم الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، الأول يصدر عن نظرة إلى الإنسان باعتباره مستهلكا لبعض السلع والخدمات الضرورية التى لا يعتبر من «العدل» حرمانه منها، والآخر يصدر عن نظرة إلى

الإنسان باعتباره منتجا لبعض السلع أو الخدمات ولا يعتبر من «العدل» ألا يحصل على قيمتها. ومن الطبيعى أن نتوقع أن يزيد قوة النوع الثانى من التأكيد، أى التأكيد على المساهمة فى الإنتاج، كلما زاد الاهتمام بزيادة الناتج، وكلما زاد الطموح فيما يتعلق برفع معدلات «التنمية». ويتضح هذا من تمييز ماركس الشهير بين نمط التوزيع الواجب فى ظل المرحلة الأولى من الاشتراكية، ونمطه فى ظل المرحلة الثانية التى سميت بالشيوعية، حيث يكون المبدأ فى الأولى «التوزيع حسب القدرة» وفى الثانية «التوزيع حسب الحاجة».

لاعجب إذن أن سادت النظرة إلى العدالة القائمة على «التوزيع حسب القدرة» أى على حسب المساهمة فى الإنتاج فى الفكر الاقتصادى، منذ بداية عصر الثورة الصناعية وحتى اليوم، ليس فقط فى الفكر الاقتصادى التقليدى Classical والتقليدى الحديث «Neoclassical» بل وحتى فى الفكر الاشتراكى، بما فى ذلك الكتابات السوفيتية. فآدم سميث حين يتعرض لمشكلة التوزيع يشير إلى أن مالك الأرض «يحصد حيث لم يزرع»، وريكاردو يضع الأساس لنظرية فى التوزيع يؤدى منطقها إلى اعتبار الاستغلال متحققاً إذا حصل امرؤ علي نتيجة عمل الغير، وهو ما لم يقله ريكاردو ولكن قاله ماركس.

أما التقليديون المحدثون، التى لازالت أفكارهم تسود النظرية الاقتصادية حتى الآن، ففكرة التوزيع عندهم لا تقوم إلاّ على المساهمة في الإنتاج، ومن ثم فالعدل فى نظرهم هو حصول الجميع على قيمة مساهمتهم فى الإنتاج (بغض النظر عن حجم احتياجاتهم) وهو ما يتصورون أنه يحدث بالفعل فى المجتمع الرأسمالى طالما سادت المنافسة الكاملة.

إن من الممكن أن نعتبر هذا التأكيد على حجم المساهمة في الإنتاج، كمعيار للعدالة، نتيجة طبيعية لسيطرة مشكلة «الندرة» على الفكر الاجتماعي، وهى سيطرة لم نتخلص منها حتى الآن، بل اعتبرت حتى الآن مدار علم الاقتصاد كله وأساس تعريف هذا العلم أصلا. ولكن من الممكن أيضاً أن نتصور أن يفقد هذا التأكيد على حجم المساهمة فى الإنتاج، أهميته فى تحديد مفهوم العدالة، كلما تخلص الإنسان من سيطرة مشكلة الندرة على تفكيره، واعتاد أكثر فأكثر على الرخاء أو الوفرة. إن تغيراً كهذا كان، فيما يبدو، هو أساس الاهتمام الكبير فى أواخر الخمسينات بظهور كتاب جون كينيث جالبريث، «مجتمع الوفرة» «K.JGalbraith: The Affluent Society» حيث لفت النظر إلي ما يمكن أن ينتج عن زيادة القدرة الإنتاجية

للمجتمع ووصولها إلى حد يسمح بإشباع الحاجات الأساسية للجميع، من تغير فى اتجاه السياسة الاقتصادية نحو توفير بعض السلع والخدمات على أساس الحاجة بدلا من الاعتماد الكامل على حافز الربح. كان هذا منذ نصف قرن، والأرجح أن مثل هذا الاتجاه يمكن أن يجد تأييداً متزايداً مع ما حققته وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة من تقدم يسمح بمزيد من إشباع الحاجات الأساسية، لا فى داخل المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا وحدها، بل وفى خارجها أيضاً. من الممكن إذن أن نتوقع أن يضعف بالتدريج التأكيد على القدرة على الإنتاج، كمعيار للعادلة الاجتماعية، ويقوى التأكيد على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان.

بل إن من الممكن أيضاً أن يؤدى حلول الوفرة النسبية محل الندرة، إلى إعادة النظر فى فكرة المساواة نفسها. إن فكرة المساواة فى التوزيع تستمد جاذبيتها إلى حد كبير من جاذبية الأشياء التى يجرى توزيعها، فإذا قلت أهمية هذه الأشياء ربما تقل أيضاً أهمية تحقيق المساواة. بعبارة أخرى، إن شعورى بالظلم لدى حصولى على نصيب أقل بكثير من نصيب غيرى، لابد أن يزداد قوة أو ضعفاً بحسب تقديرى لأهمية الشئ الذى يجرى توزيعه بينى وبين غيري. فإذا

ضعفت رغبتى فى هذا الشئ قل شعورى بالظلم وقل إصرارى على المساواة. ولكننا نعرف أيضاً أنه بازدياد قوة المجتمع الإنتاجية تميل المنتجات الإضافية إلى أن تصبح أقل فأقل أهمية، وأقل فأقل منفعة، حتى ليزداد الميل إلى التساؤل عن جدوى هذه المنتجات الإضافية أصلا، وعن جدوى الاستمرار فى النمو الاقتصادى، بعد تجاوزه حداً معيناً. وقد تكون المنتجات الإضافية نفسها ذات منفعة موجبة، ولكن آثارها الجانبية، سواء على مستهلكيها أو على المجتمع الذى ينتجها، من السوء بحيث تجب هذه الآثار السلبية ما تجلبه تلك المنتجات من منفعة، كأن يكون أثرها على البيئة مدمراً، أو أثرها على الصحة فى المدى الطويل مشكوكاً فيه، أو يكون العبء اللازم للحصول عليها أكبر مما يبرره العائد منها، أو يكون الجهد الذى يجب أن يبذل لتسويقها أكبر من نفعها.. إلخ. إذا كان الأمر كذلك، وزاد شيئاً فشيئاً وضوح هذه المثالب والأعباء، فكيف نتوقع أن تحتفظ فكرة المساواة فى التوزيع بجاذبيتها القديمة؟ بل وكيف لا نتوقع أن يغبط بعض الناس أنفسهم على قلة نصيبهم من هذه المنتجات بدلا من أن يشعروا بالظلم والغبن؟ فى مثل هذه الظروف، ألا يمكن أن يصبح وصف «المهمشين»، الذى شاع إطلاقه على تلك الفئات

المحرومة من المشاركة فى «ثمرات» المجتمع التكنولوجى الحديث، وهو وصف يشير إلى العيش «على هامش المجتمع» بدلا من العيش فى صميمه، ألا يمكن أن يصبح هذا الوصف موحياً لمعنى إيجابى بدلا من إيحائه السلبى الشائع الآن؟ إذ يصبح معنى العيش على هامش المجتمع فى هذه الحالة دليلا على الخلاص من الآثار السلبية المترتبة على الاندماج فى المجتمع الاستهلاكى الحديث، ومن ثم يمكن أن يكون هذا العيش على هامش المجتمع نتيجة اختيار واع من جانب «المهمشين» أنفسهم وليس رغماً عنهم ؟.

بل إن من الممكن أن نذهب إلى أبعد من هذا ونتساءل عما إذا كان ارتفاع مستوى الاستهلاك عن حد معين، وشيوع تلك القيم وأنماط السلوك التى ترتبط فى أذهاننا اليوم بتعبير «المجتمع الاستهلاكى»، قد يحمل فى طياته صوراً جديدة من صور القهر تختلف اختلافاً كبيراً عن القهر الناتج عن الحرمان من استهلاك بعض السلع والخدمات الضرورية، ولكن قد يكون لها مع ذلك آثار مشابهة لآثار ذلك الحرمان، من حيث إضعاف شعور الإنسان بآدميته، ومن حيث الخضوع لتسلط الغير. إنى أقصد بهذا ما أشار إليه بعض الكتاب والمفكرين من ماركيوز «Marcuse» وتشومسكى

«Chomshy» فى أمريكا، إلى ميشان «Mishan» فى إنجلترا، إلى أيلول «Ellul» فى فرنسا، من آثار مدمرة للمجتمع الاستهلاكى على نفسية الإنسان وسعادته وحريته واستقلال إرادته. فإذا كان ما أبداه هؤلاء من ملاحظات على آثار التقدم التكنولوجى صحيحاً، أفلا يجدر بنا أن نتساءل إلى أى حد يمكن أن تصمد فكرة المساواة فى توزيع الدخل، كمعيار للعدالة الاجتماعية، وإلى أى حد يمكن أن نتوقع أن تفقد هذه الفكرة جاذبيتها فى مجتمع تثور فيه كل هذه الشكوك حول طبيعة وجدوى ما يضيفه المجتمع من سلع وخدمات جديدة؟

وجه الحذر الرابع والأخير الذى أريد أن ألفت النظر إليه، يتعلق بدور الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية. إن الشعور بوجود واجب على الممسكين بالسلطة وأولى الأمر فى المجتمع، بالعمل على تحقيق درجة أو أخرى من العدل بين أفراد هذا المجتمع، شعور قديم ربما يرجع إلى أبسط صور الاجتماع البشرى، ولكن الشعور بواجب أخلاقى على المتمتعين بامتيازات فى الثروة والدخل بالتنازل عن بعض هذه الامتيازات لمن لا يتمتع بمثلها، هو بلا شك شعور قديم بدوره. هذان السبيلان لإعادة توزيع الدخل وتحقيق قدر أكبر من

المساواة والعدالة الاجتماعية، وهما الاعتماد على قوة السلطة والإرغام من ناحية، وعلى إثارة الشعور بالعطف والتراحم لدي الأغنياء إزاء الفقراء من ناحية أخرى، يمكن العثور على أمثلة لهما فى أقدم الحضارات الإنسانية وفى مختلف دعوات الإصلاح الاجتماعى على مرّ العصور. ومنذ نشأ المجتمع الصناعى الحديث، منذ قرنين من الزمان، وهو ما أدى إلى نمو الفجوة القائمة بين الثروات والدخول على نحو لم يعرف مثله المجتمع الزراعى أو التجارى السابقان على الثورة الصناعية، منذ ذلك الوقت ظلت هاتان الدعوتان متلازمتين، وإن كان انتشار الأفكار الماركسية منذ منتصف القرن التاسع عشر قد أصاب إحدى هاتين الدعوتين بتصدع لم تتخلص منه بعد. لقد أشبع ماركس وإنجلز بسخريتهما اللاذعة كل اشتراكى سمح لنفسه بأن يتصور أن من الممكن أن يتحقق أى تحسن ذى قيمة فى حالة الطبقات الفقيرة بالاعتماد على إقناع الرأسماليين بالتنازل عن بعض امتيازاتهم للفقراء، أو على إثارة الشعور بالعطف لديهم، وأسموا هذه الدعوة «الاشتراكية الخيالية أو الطوباوية أو غير العلمية». كان العلم فى نظر ماركس وإنجلز يعطى إجابة واحدة عن هذا السؤال: «كيف يتم إصلاح حال الفقراء؟»

وهذه الإجابة الوحيدة هى «أن يستولى الفقراء على الدولة» لقد بدا الأمر لماركس وإنجلز منذ مائة وخمسين عاماً، واضحاً تمام الوضوح، إذ بدت الدولة. الخادم المطيع للرأسمالية والحارس الأمين لمصالحها. والسؤال الآن: إلى أى مدى يجب علينا أن نعيد النظر فى هذه المقولة فى عصر الشركات متعدية الجنسيات والعولمة؟

أما أن الدولة لازالت تستخدم من جانب الشركات متعدية الجنسيات لمنع أي مقاومة جدية تضر بمصالحها فى داخل بلدها الأم، ولترويض وإخضاع شعوب أخرى خارج هذا البلد الأم، فهذا واضح بما لا يحتاج إلى بيان. ولكن لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أيضاً بعض التغيرات المهمة فى العلاقة بين هذه الشركات وبين الدولة. لقد تعودنا فى السنوات الأخيرة أن نصادف إشارات متكررة إلى زيادة حجم مبيعات أو إيرادات شركة ما من هذه الشركات على حجم الناتج القومى لدولة أو أخرى أو لعدد من الدول مجتمعة. هذا الضعف الاقتصادى النسبى للدولة، والآخذ فى الزيادة، بالمقارنة بالقوة النسبية، والمتزايدة للشركات متعدية الجنسيات، يميل إلى جعل هذا الاعتماد من جانب هذه الشركات على تدخل الدولة أقل ضرورة، ويجعل هذه الشركات أكبر قدرة على القيام بنفسها

مباشرة بما كان على الدولة فى الماضى أن تقوم به نيابة عنها. نعم لازالت أداتا القمع الرئيسيتان، الجيش والشرطة، فى يد الدولة، ولكننا نعلم أن عدداً متزايداً من هذه الشركات أصبح يعتمد، أكثر فأكثر، على شرطته الخاصة، كما أن التدخل بالحرب لإرغام دولة أجنبية أو شعب أجنبى على قبول ما لم يكن يقبله، قد حلت محله وسائل أخرى قد تجد الشركات متعدية الجنسيات نفسها قادرة على اسخدامها مباشرة دون مساعدة كبيرة من دولتها الأم، كالقيام بانقلاب فى دولة يراد تغيير سياستها، أو حرمانها من معونات اقتصادية مهمة كانت تحصل عليها من بعض المؤسسات المالية الدولية، أو حرمانها من اللجوء إلى أسواق المال للتغلب على مشكلات اقتصادية ملحة... الخ. هناك من ناحية أخرى، الزيادة الكبيرة فى عدد الدول التى تمارس فيها هذه الشركات نشاطها، مما يسمح لهذه الشركات بحرية ومرونة أكبر فى التغلب على ما قد تواجهه من مقاومة فى داخل أى دولة من الدول. فهى إن واجهت مطالب عمالية لا تريد الانصياع لها داخل إحدى هذه الدول، بما فى ذلك دولتها الأم، ليست دائماً فى حاجة إلى اتخاذ وسائل القمع التقليدية، بل يكفيها الرحيل باستثماراتها إلى دولة أخرى أكثر خنوعا.

أضف إلى ذلك إلى أنه فى عالم أصبح فيه من أهم صور الاستغلال والقهر استغلال وقهر المستهلك بدلا من العامل، وأصبحت فيه أهم صور الترويض هى ترويض الناس على الاستهلاك بدلا من ترويضهم على العمل ساعات طويلة بأجور زهيدة، فى عالم كهذا تكتسب وسائل الإعلام وتشكيل الميول والرغبات وغسيل المخ أهمية متزايدة بالمقارنة بطرق القمع المعروفة، كالضرب والاعتقال وإطلاق الرصاص. فى مثل هذا العالم يبدو الاعتماد على الدولة أقل ضرورة، إذ يبدو أن الشركات متعدية الجنسيات تستطيع أن تمارس كل هذه الوسائل الحديثة بفعالية أكبر مما تستطيعه الدولة، خاصة أنها تستطيع أن تصل إلى المستهلك فى أى مكان بسهولة كبيرة، إذ تتخطى شتى الحواجز التى قد تضعها الدول فى طريقها فتخاطب المستهلك مباشرة من وراء ظهر الدولة.

ما الضوء الذى يمكن أن تلقيه هذه التغيرات على الدور النسبى لتلك الوسيلتين العتيدتين لمكافحة الفقر وتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية: تدخل الدولة بإرغام أصحاب الامتيازات على التنازل عن بعض هذه الامتيازات، أو تنازل أصحاب هذه الامتيازات عن بعضها بمحض إرادتهم أو بضغوط أخرى غير تدخل الدولة؟.

يبـدو أنه فى عـالـم تصـبـح يه الدولة أقل فـائدة للأطراف الممارسة للقهر (وأهمها اليوم على ما يظهر الشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات العاملة فى خدمتها)، وكذلك أقل قدرة على كبح جماح هذه الأطراف، تصبح الدولة أيضاً أقل قدرة من ذى قبل على حماية الفقراء والمقهورين. نحن نرى بوادر هذا مرأى العين وبكل وضـوح. الدولة القومية تتظاهر بأنها لازالت مهتمة بحقوق الفقراء ومشغولة بحماية الضعفاء، ولازالت تستخدم خطابا مؤثرا قد يوحى بهذا الاهتمام وهذا الانشغال، ولكن الحقيقة كما تظهر فى بلد بعد أخرى، هى عكس ذلك. ويكفى أن نلفت النظر إلى درجة الضعف التى أصابت الدولة القومية فى البلاد الفقيرة على الأقل، فى ظل ما يسمى بسياسات «التثبيت الاقتصادى»، و«التصحيح الهيكلى» و«الخصخصة»، حيث يبدو بوضوح تام كم أصبحت قدرة الدولة على حماية الفقراء محدودة للغاية وكيف حولت الدولة جل اهتمامها إلى أمور مختلفة تماما. وقُل مثل هذا على ما أصاب الدولة من ضعف إزاء ما تستخدمه الشركات الدولية العملاقة من وسائل ترويض المستهلك وغسيل المخ.

فى مرحلة ما من مراحل تطور القدرة التكنولوجية ونمو القوة الاقتصادية للأطراف الممارسة للقهر (الشركات متعدية

الجنسيات والمؤسسات العاملة لخدمتها) تقوم هذه الأطراف بتقديم بعض التنازلات، عن طيب خاطر، إما من قبيل ذر الرماد فى الأعين، أو تجنبا لآثار غير مستحبة لتجاوز سخط وغضب المقهورين للحدود الآمنة، أو لتحسين صورتها أمام جمهور المستهلكين، أو حتى بدافع تعاطف حقيقى مع هؤلاء المقهورين والضعفاء. ويشبه هذا ما أقدم عليه الرأسماليون القدامى من تنازلات لنقابات العمال منذ أكثر قليلا من مائة عام، فى صورة أجور أعلى أو ساعات عمل أقل أو خدمات مختلفة للعمال وأسرهم لتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم. إننا نسمع الآن أيضاً، أكثر فأكثر، عن قيام بعض الشركات الكبرى بتمويل هذه المباراة الرياضية أو الحفلة الموسيقية أو تلك، أو عن مساهمتها فى الإنفاق على إنقاذ بعض الآثار التاريخية من الدمار، أو عن تقديمها بضع مئات من الملايين من الدولارات لدعم الإنفاق على البحوث المتعلقة بمرض الإيدز.. الخ. ويدخل فى هذا النوع من التنازلات، بالطبع، ما تنفقه المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولى، لتمويل الصناديق الاجتماعية فى تلك البلاد التى شرعت تحت ضغوطها فى برامج «التصحيح الاقتصادى»، أو ما تنفقه هذه المؤسسات على مشروعات حماية البيئة. ويندرج تحته أيضا

معظم ما يقال عن الحاجة إلى التنمية المستدامة «Sustainable Development» أو الشاملة «Comprehensive» أو التحول من التأكيد على التنمية الاقتصادية إلى التأكيد عن التنمية البشرية «Human Development»... الخ.

كل هذا سوف يبقى بالطبع قطرة فى بحر، إذا قورن بما يحتاجه المقهورون والفقراء لتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية، بما فى ذلك ما يجب أن يندرج تحت هذا المطلب اليوم، إلى جانب رفع مستوى المعيشة المادى وخلق فرص مجزية للعمل، من حماية المستهلك من القهر الذى يمارس ضد ضحته النفسية والعقلية، وضد ثقافته وثقافة أمته.

إن ما كان يقال بحق منذ نحو مائة عام من أن كل ما كان يقدمه الرأسماليون من تنازلات لنقابات العمال لا يكفى لتحقيق العدالة، وأن تحقيق درجة معقولة من العدالة كان يتطلب وقتها تدخلا فعالا من جانب الدولة القومية، سواء فى صورة تأميمات أو ما تحقق فى أعقاب الحرب الثانية من تطبيقات «دولة الرفاهية»، يجب أن يقال مثله الآن مع التعديل المناسب. فكل التنازلات التى يمكن أن تقدمها اليوم الشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات الدولية السائرة فى فلكها، لن

تكفى لوضع حد للصور القديمة والجديدة للقهر، وإنما يتطلب ذلك تطورين آخرين مهمين ليس من بينهما، كما لا يزال يظن الكثيرون، تدخل الدولة القومية ، إذ لا يجب أن نعول تعويلا كبيرا على ما يمكن أن يرجى من نفع من هذه الدولة القومية.

إنما أقصد بهذين التطورين: أولا : نمو مايسمى بحركات ومؤسسات المجتمع المدنى فى داخل الدولة، وثانيا: نمو حركات عالمية تقوم على أساس تنظيم عالمى يتجاوز حدود الدول، وذات طابع إنسانى، وتتكلم بلسان تفهمه سائر الأمم، وتستخدم خطابا تتعاطف معه مختلف الثقافات. ذلك أنه عندما يكون التحدى عالميا، يجب أن تكون الاستجابة عالمية أيضا. وعندما نكون بصدد عولمة القهر، فإن مقاومة القهر يجب عولمتها بدورها. وإذا كان ماركس قد قال منذ زمن بعيد «ياعمال العالم اتحدوا»، فالأجدر بنا الآن أن ندعو مستهلكى العالم وثقافات العالم، حيث يتعرضون كلهم للقهر، بل ولنفس النوع من القهر، أن يتحدوا .

الخلاصة أننا نعيش اليوم فى عالم لم يعد القهر يمارس فيه فى داخل حدود الدولة، بل على نطاق العالم بأسره، ولم يعد ميدانه الاقتصاد وحده أو الحصول على مايسمى «بفائض القيمة»، بل امتد ليشمل عقل الإنسان نفسه وروحه،

ولم تعد الأطراف الممارسة للقهر تستمد دعما مهما فى ممارستها له من الدولة القومية، بل أصبح لها أكثر فأكثر وسائلها الخاصة التى تتجاوز حدود الدول. فى مثل هذا العالم يصبح أى مشروع أو حركة تدعو لتحقيق العدالة الاجتماعية مضطرة إلى الاعتماد على وسائل غير الحماية المستمدة من الدولة القومية، وإلى مواجهة القهر فى صوره الجديدة التى تتجاوز الأشكال الاقتصادية، وإلى الخروج بالمقاومة إلى خارج نطاق الدولة القومية لتتحد فى حركة إنسانية.

* * *

ما مغزى هذه النتيجة فيما يتعلق بالأمة العربية بالذات؟

فلنلاحظ أولا أنه من بين جميع البلاد العربية ليس هناك بلد تتمتع فيه الدولة بمثل ماتتمتع به الدولة فى مصر من دور محورى، عميق الجذور فى التاريخ، ومتشعب الأطراف فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك فحتى فى مصر، أصيبت الدولة، منذ بدء الانفتاح فى منتصف السبعينات، بهزال وضعف متزايدين بسبب العولمة. لقد استخدمت مرة فى وصف الدولة المصرية منذ السبعينات تعبير «الدولة الرخوة»، ولكن الملاحظ أن رخاوة الدولة

المصرية، الآخذة فى الازدياد منذ ذلك الوقت، هى أوضح ما تكون فى ميدان حماية الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية، وليست بهذا الوضوح عندما يتعلق دور الدولة بخدمة أغراض العولمة. لازالت الدولة المصرية تستخدم بالطبع عبارات وشعارات العدالة الاجتماعية وتخفيف أعباء الفقراء (وهل لنا أن نتوقع غير ذلك؟)، ولكننا نعرف جيدا أن رفع الشعارات شىء والحقيقة قد تكون عكس ذلك بالضبط .

من الملاحظ أيضا أن أهم مابذل من جهود حقيقية فى التخفيف من أعباء الفقراء فى مصر، بسبب رخاوة الدولة، جاء من جانب صورة أو أخرى من صور العمل المدنى: جمعيات دينية، إسلامية وقبطية، تقدم خدمات شبه مجانية فى التعليم والصحة، أو جمعيات تعاونية صغيرة تنشأ لخلق فرص عمالة لأعضائها، أو لتقديم خدمة الائتمان كبديل لخدمات البنوك التى تتقاضى فوائد باهظة وتتطلب ضمانات يصعب توفيرها، أو لحل مشكلة السكن المتفاقمة بسبب التضخم الناتج بدوره عن الانفتاح، ولو بدون الحد الأدنى من المرافق الأساسية التى تتقاعس الدولة عن تقديمها، فينشأ عن ذلك مايسمى «بالمساكن العشوائية»، وهى «عشوائية» فقط بسبب تقصير الدولة فى توفير «النظام» اللازم لها .

إن تطورا مماثلا يمكن ملاحظته فى الدول العربية الأخرى التى انفتحت على العالم الخارجى بعد انغلاق نسبى فى الستينات، كسوريا والسودان والجزائر وتونس واليمن، وإن كان بالضرورة أقل وضوحا فى الدول التى كانت منذ البداية أكثر انفتاحا على الاقتصاد الرأسمالى، كالمغرب ولبنان والأردن والدول الغنية بالنفط، ولكن النتيجة التى لابد أن نتوقعها فى الحالين، مع ازدياد قوى العولمة، لابد أن تكون واحدة: ازدياد فى العبء والمسئولية الملقيين على المجتمع المدنى للقيام بأعباء ومسئوليات كانت تلقى من قبل على الدولة.

إن من الممكن بالطبع، حتى مع ازدياد قوة العولمة، أن نستمر فى المناداة بضرورة تدخل الدولة لتقديم المزيد من الحماية للفقراء ولإعادة توزيع الدخل وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وكثيرون من كتابنا لا يزالون مستمرين فى هذه المناداة بنفس الحماسة القديمة، وكأن شيئا لم يحدث. ولكن الأجدى فى رأيى أن نعترف بأن جزءا كبيرا من هذا الجهد لابد أن يضيع هباء أمام تيار قوى يجرى فى اتجاه معاكس تماما، ويدعمه اتجاه التطور التكنولوجى والعلاقات الدولية. الأجدر فى رأيى بحركة إصلاحية عربية

ترمى الى تحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية مما يسود البلاد العربية فى الوقت الراهن، أن تعمل على تنشيط المؤسسات المدنية التى تعمل لتحقيق هذا الهدف، وخلق مؤسسات جديدة لنفس الغرض، بدون حاجة أو انتظار لدعم من الدولة، بل وعلى الرغم منها فى بعض الأحيان .

لقد عاش دعاة الإصلاح الاجتماعى فى البلاد العربية حقبة طويلة من الزمن فى ظل سيطرة الاعتقاد بأنه لن يحدث تقدم ملموس فى مجال العدالة الاجتماعية إلا إذا جاء من جانب الدولة. وقد لا نكون فى هذا الاعتقاد، مثلنا مثل دعاة الإصلاح الاجتماعى فى مختلف بلاد العالم طوال الجزء الأكبر من القرنين الماضيين، إلا أسرى طبيعة الفكر الاشتراكى الذى ساد العالم طوال هذه الفترة، وهو فكر كان انعكاسا لظروف اقتصادية وتكنولوجية معينة قد يكون العالم الآن قد تجاوزها، أو آخذا فى تجاوزها . فالدولة التى كانت ضرورية لدعم مصالح الرأسمالية كانت هى مناط الآمال من جانب الطبقات المقهورة، إذ بدا أن النهوض بأحوال هذه الطبقات منوط باسترداد جهاز الدولة من يد الرأسماليين. ولكننا نعيش الآن، فيما يظهر، عصرا أصبحت فيه الدولة القومية أعجز من أن تحقق نفعا كبيرا لأى من الطرفين:

الطرف الذى يمارس القهر والطرف الذى يعانى منه على السواء. وكما أن ممارسى القهر قد حصلوا على أساليب جديدة لتحقيق مصالحهم (غير وسائل القمع التقليدية عن طريق سلطة الدولة) فإن على المقهورين أيضا أن يبحثوا لأنفسهم عن أساليب جديدة لوضع حد لهذاالقهر (غير استيلائهم على سلطة الدولة) .

وعلى سبيل المثال، إن الحركة التعاونية التى تعرضت لضربة قاصمة على يد الأفكار الماركسية، يبدو الآن وكأن من الممكن لها أن تلعب دورا مهما فى التخفيف من أعباء الفقراء، وأكبر بكثير مما تعودنا أن نظن، لما تعودنا على اعتقاده من أنه لا يمكن أن يحدث شىء مهم عن غير طريق الدولة. وقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن تلك الفترة من التاريخ الاجتماعى المصرى التى شهدت أكبر قدر من النشاط فى ميدان العمل التعاونى ومن نمو الحركة التعاونية، بل ومن نمو نشاط المجتمع المدنى بصفة عامة، كانت هى فترة الثلاثين عاما التى تفصل بين بداية الاحتلال البريطانى لمصر (١٨٨٢) وقيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤). كانت هذه هى الفترة التى شهدت إنشاء أول جامعة مصرية، وكان تمويلها بتبرعات أهلية وليس بأموال الحكومة، وعدد كبير من المدارس

والمستشفيات والملاجئ التى مول كثير منها بنفس الطريقة، كما كانت هذه الفترة أيضا الفترة التى شهدت نشوء أول حركة تعاونية فى مصر. من الشيق أيضا أن نلاحظ أن هذه الثلاثين عاما كانت تتسم، مثلما تتسم الفترة التى نعيشها الآن، مع اختلاف بالطبع فى الدرجة، بارتفاع موجة الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمى. ومع ازدياد ضعف الدولة القومية إزاء القوى الخارجية التى كانت قد جاءت بجيوشها لاحتلال البلاد .

هل هذا إذن هو أحد دروس التاريخ؟ وهو أنه كلما زاد ضعف الدولة القومية ورخاوتها إزاء قوى خارجية، زادت مسئوليات النشاط الأهلى ومنظمات المجتمع المدنى عن الوفاء بحاجات أساسية لم تعد الدولة القومية بقادرة على الوفاء بها، ولا يدخل الوفاء بها ضمن أولويات القوى الخارجية صاحبة السلطة الحقيقية؟

إذا كان الأمر كذلك، فإنه يكون من حسن حظنا أن ثقافتنا العربية والإسلامية تحمل تاريخا عريقا لمؤسسات ومبادىء بالغة الرقى، من الناحية الأخلاقية والإنسانية، يمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى تحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية، لو بذلنا الجهد الكافى لبث الحياة فيها من جديد،

وإعادة تنظيمها بما يناسب متطلبات المجتمع الحديث. أعنى على وجه الخصوص مؤسستى الزكاة والوقف: الأولى تتمتع بكونها واجبا أساسيا من واجبات المسلم، ومن ثم تستند الى وازع دينى قوى، وكلاهما يتمتعان بتاريخ طويل من التطبيق العملى والتأصيل الفقهى مما يمكن أن يساعد على انضوائهما كعنصرين من عناصر مشروع نهضوى جديد يهدف، من بين ما يهدف إليه، إلى الارتفاع بمستوى العدالة الاجتماعية فى المجتمع العربى.

تزداد أيضا أهمية النشاط الأهلى حينما يتحول القهر والظلم الاجتماعى أكثر فأكثر، من قهر وظلم للعامل الى قهر وظلم للمستهلك. إن من الممكن بالطبع، من حيث المبدأ، أن تتدخل الدولة تدخلا فعالا لحماية المستهلكين من الاستغلال المادى الذى يتخذ صورة رفع الأسعار أو الغش المتعلق بنوع السلع المباعة ومواصفاتها، كما قد تتدخل الدولة لحماية العمال. ولكن النشاط الأهلى والعمل المدنى الثقافى يبدو ضروريا عندما يتعلق الأمر بحماية المستهلك من صور القهر والغش المتمثلة فى مختلف وسائل الخداع العقلى والنفسى وغسيل المخ، ونشر قيم الاستهلاك، واستخدام مختلف طرق الإغراء من ناحية والتخويف من ناحية أخرى، من أجل

ترويض المستهلك وتدجينه وتحويله الى مادة طيعة فى أيدى المنتجين والبائعين. إن مقاومة ومكافحة هذا النوع من صور القهر والغش، والقيام بنشاط مستمر لفضحه وتحصين المستهلك منه، مثل هذا يبدو أقرب إلى طبيعة العمل الأهلى منه إلى عمل من أعمال الدولة. وإن لدينا فى ثقافتنا العربية والإسلامية الكثير مما يمكن أن يغذى ويدعم هذه الصورة الجديدة من صور المقاومة .

ومع كل هذا فإن من المهم أن نكرر أنه فى عالم كذلك الذى نعيش فيه، حيث تكتسب ظاهرة القهر والظلم الاجتماعى طابعا عالميا، سواء من حيث طبيعة القوى التى تمارس هذا القهر والظلم، أو من حيث الوسائل التى تستخدم فى ممارستها، يبدو من الضرورى أن يصبح العمل على مقاومة الظلم الاجتماعى والقهر، أكثر فأكثر، عالميا أيضا. ومن ثم فإنه لا يصح فى نظرى أن يظل الخطاب الإصلاح العربى، فى ميدان العدالة الاجتماعية على الأقل، ذا طابع محلى أو قومى صرف، دون أن ينفتح على الفكر الإصلاحى العالمى. بعبارة أخرى: إن القهر الاجتماعى الذى يتعرض له العرب الفقراء اليوم هو أكثر منه فى أى وقت مضى، نفس القهر الذى يتعرض له فقراء الهند أو البرازيل أو غانا، سواء من حيث

طبيعة هذا القهر أو وسائله أو القوى التى تمارسه. ومن ثم فإن دعوات الإصلاح الاجتماعى فى العالم العربى عليها، أكثر منها فى أى وقت مضى، أن تنفتح على دعوات الإصلاح المماثلة فى سائر ثقافات العالم.

قد يبدو تعليق الآمال فى التخفيف من الظلم الاجتماعى على جهود المجتمع المدنى نوعا من إعلان اليأس من تحقيق العدالة الاجتماعية بأى قدر ملموس، على أساس أنه مهما كان نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأيا كان حجم الجهود الخاصة، فسوف تقصر هذه الجهود عما يمكن أن تصنعه الدولة، وأن ما يمكن أن تحققه الجهود الخاصة فى عقد من الزمان قد يمكن تحقيقه عن طريق الدولة فى سنة أو سنتين .

وقد تكون هذه الملاحظة فى محلها ، ولكن لى عليها تحفظين :

التحفظ الأول : أن الطموح مطلوب دائما بشرط أن يكون واقعيا، وأن العرب والعالم يمران الآن بفترة قد تكون باهرة من حيث فرص التقدم التكنولوجى ولكنها قد تكون قليلة الإبهار ولا تدعو للتفاؤل الشديد من حيث فرص تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تكون هذه هى السمة الملازمة لفترات

الثورات التكنولوجية السريعة، حيث لا يبدو ثمة فائض من الوقت أو الجهد لدى القوى المهيمنة، للالتفات لاعتبارات العدالة والأخذ بيد المظلومين أو من يسمون اليوم بالمهمشين. إن تعليق الآمال اليوم على ما يمكن أن تصنعه الدولة لرفع الغبن عن المظلومين قد يكون شبيها بدعوة بعض الاشتراكيين الأوائل، فى أوائل القرن التاسع عشر، التى وجهوها أيضا للدولة لإنشاء المصانع والورش لتشغيل المتبطلين، فى وقت لم يكن للدولة فيه شاغل إلاّ تمكين المستثمرين الأفراد من الحصول على الأيدى العاملة بأقل أجر ممكن. لقد كانت الدعوة إلى إنشاء مشروعات تعاونية، فى ذلك الوقت نفسه، أكثر حظا من النجاح، من التعويل على قيام الدولة نفسها بانشاء مشروعات الملكية العامة. ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأنه حتى الحركات التعاونية لم تسهم بدرجة فعالة فى ذلك الوقت فى التخفيف مما كان العمال يتعرضون له من قهر. ولكن قد تكون الفرصة المتاحة الآن لنجاح الحركات التعاونية، الانتاجية والاستهلاكية، أكبر مما كانت منذ قرنين من الزمان، فى ظل ماهو متاح لنا اليوم من تكنولوجيا حديثة أقل احتياجا للاستثمار الكبير، وذات فرص أكبر للنجاح حتى مع صغر حجم المشروع .

والتحفظ الثانى يتعلق بالمستقبل الأبعد . فمن الخطأ، فى رأيى، أن نظن أن الانحسار الراهن لدور الدولة سوف يبقى معنا إلى الأبد. لقد خضعت أهمية دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع للتقلب عبر العصور، ولم تسر دائما فى نفس الاتجاه نحو الصعود المستمر أو التدهور المستمر. وقد يكون حجم هذا الدور وأهميته منوطين دائما لا بقوة الشعور بالحاجة إلى تدخل الدولة لتصحيح ظلم قائم والتخفيف من قسوته، بل بما تفرضه حاجة التطور التكنولوجى. ففى فترات معينة من التاريخ تبدو العدالة الاجتماعية وكأنها قد أصبحت هى نفسها ضرورة تكنولوجية، أى أن تحقيق المزيد من العدالة يصبح ضروريا لاستمرار التقدم التكنولوجى. قد يفسر لنا هذا لماذا قوبلت دعوة كينز إلى تدخل الدولة فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين بالقبول والتأييد، وشاع تطبيقها فى صورة دولة الرفاهية فى الخمسينات والستينات، بينما أصيبت دعوة مماثلة من جانب كارل ماركس، قبل ذلك بقرن من الزمان، بالفشل الذريع . كان الفارق بين الدعوتين، ليس فقط فارقا بين الاعتدال والتطرف ولكنه، وهذا هو الأهم، كان فارقا بين دعوة يمكن تحقيق تقدم اقتصادى وتكنولوجى بدونها، مثلما كان الحال مع الدعوة

الماركسية، ودعوة تجىء فى وقت تكون الاستجابة فيه لهذه الدعوة وتحقيقها شرطا لازما لاطراد هذا التقدم، كما كان الحال مع الدعوة الكينزية.

بل وقد يقال شىء مماثل عن التجربة السوفيتية، حيث اقترنت شعارات العدالة والغاء الفوارق بين الدخول بخلق سوق واسعة ودولة قوية وكان الأمران (إلغاء الفوارق بين الدخول والدولة القومية) لازمين لتحقيق نهضة تكنولوجية واقتصادية ما كان يمكن تحقيقها، فى ذلك الوقت بالذات وفى تلك الدولة بعينها ، فى ظل نظام رأسمالى .

أو فلننظر، كمثال آخر، إلى ماحدث من تطور كبير فى القرية العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فى نوع الخدمات والسلع التى أصبحت تتمتع بها بالمقارنة بما ظلت محرومة منه لعدة قرون أو حتى آلاف السنين، من نوع المسكن وتعبيد الطرقات إلى دخول الكهرباء والتليفزيون وكثير من السلع المعمرة.. الخ، حيث كان هذا التطور، ليس استجابة لحركات شعبية تطالب بالمزيد من العدالة بين الريف والمدينة، بل استجابة لتطورات تكنولوجية احتاجت إلى توسيع نطاق السوق. نعم، إن الدولة تبدو عاجزة الآن عن أن تفعل الكثير من أجل أعداد غفيرة من المهمشين والمحرومين من بعض

السلع والخدمات الأساسية، ولكن من المؤكد أن نسبة المهمشين والمحرومين من هذه السلع والخدمات إلى مجموع السكان، في البلاد العربية كما في غيرها، هي اليوم أقل بدرجة ملحوظة مما كانت منذ خمسين عاما. ومن شبه المؤكد أن الانقطاع الذي نشهده اليوم في مسيرة العدالة الاجتماعية لن يستمر إلى الأبد، وأن حاجة التطور التكنولوجي الى أسواق أوسع سوف يحتم في لحظة زمنية في المستقبل تدخل الدولة من أجل توسيع هذه الأسواق عن طريق اتخاذ خطوات جديدة لإعادة توزيع الدخل.

قد يقال: ألا يمكن استعجال هذا التطور؟ بل ألا يجدر بنا إنسانيا وأخلاقيا، أن نعمل على اختصار الوقت والتعجيل بما قد لا يحدث تلقائيا إلاّ بعد مرور زمن طويل، قد يكون أطول مما يمكن للضمير الإنساني احتماله؟. الإجابة الماركسية عن هذا السؤال هي أن التاريخ لا يمكن استعجاله، وأن أقصى ما يمكن للمرء أن يفعله هو أن يقوم بدور القابلة التي تسهل ولادة الطفل ولكنها لا تستطيع أن تجعله يولد قبل موعده. وقد لانكون في حاجة إلى الذهاب في الاعتقاد بالحتمية التاريخية إلى هذا الحد، ولكن هناك، فيما يبدو لي،

حدودا قاسية لما يمكن لنا صنعه فى استعجال سير عجلة التاريخ .

إن من غير المتصور فى نظرى أن تنجح ، فى أى بلد عربى على حدة، حركة لتحقيق العدالة الاجتماعية، بأى درجة ملموسة فى الوقت الحاضر، فى ظل انفتاح هذا البلد على الاقتصاد العالمى، وذلك باستثناء ما يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى تحقيقه. نعم من الممكن أن نتصور حركة عربية قوية تنجح فى توحيد البلاد العربية، أو عدد منها، فى دولة واحدة، تنسحب الى حد كبير من الاقتصاد العالمى، وتعيد بناء اقتصادها معتمدة على جهودها الذاتية وسوقها المتسعة، فى ظل درجة عالية من العدالة الاجتماعية، على النحو الذى طبقه الاتحاد السوفييتى، فتنجح فى غمار نصف قرن فى تحويل مجموعة من البلاد المتخلفة الى دولة عظمى، وتتمتع بدرجة عالية من عدالة توزيع الدخل، أو على غرار ما فعلته الصين فى العقود الثلاثة الأولى التالية لثورتها، بل وعلى النحو الذى حاول جمال عبدالناصر فى فترة زمنية أقصر بكثير، ومحمد علي فى مصر قبله بقرن ونصف، فحقق كلاهما درجة لايستهان بها من النجاح فى النهوض من التخلف الاقتصادى وفى التخلص من أسوأ مظاهر الاستغلال، قبل أن تجهض

التجربتان بتدخل خارجى. فى كل هذه التجارب يلاحظ أن فترة الانعزال النسبى عن العالم اقترنت بارتفاع ملحوظ فى مستوى معيشة الفقراء ، وتحقيق درجة ملحوظة من العدالة الاجتماعية بالمقارنة بما كان سائدا قبلها .

ولكن مثل هذه التجارب تزداد صعوبة تطبيقها، بل مجرد تصورها، كلما مر الزمن وزاد انفتاح العالم بعضه على بعض، وزاد الاشتباك بين أجزائه. لقد كانت هذه العزلة ممكنة بسهولة أكبر فى مصر فى عصر محمد على مما كانت فى عصر عبدالناصر، وكانت ممكنة فى بداية القرن فى روسيا اكثر بكثير مما يمكن تصوره الآن. إذا كان الأمر فعلا كذلك، فإننى أجد نفسى مضطرا لأن أعلق آمالى المتواضعة فى المستقبل القريب، فى سبيل تحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، على ما يمكن لمؤسسات لمجتمع المدنى أن تصنعه، دون أن أفقد الأمل قط فى أن يعود للدولة دورها فى تحقيق مجتمع أكثر عدالة بكثير فى المستقبل الأبعد، فى وطن نرجو أن نبذل قصارى جهدنا، حتى ذلك الحين، للاحتفاظ بمقومات وحدته.

الفصل السادس
التخطيط

ثمة أفكار تسيطر على مناخ الفكر الاقتصادى والسياسة الاقتصادية، فى الوقت الحاضر ، من أهمها فكرة الاستغناء عن نظام التخطيط، بل إن هناك من الاقتصاديين العرب البارزين من لا يكف عن ترديد القول بأن من أهم أسباب التدهور الذى أصاب الاقتصاد العربى فى العقود القليلة الماضية الأخذ بنظام التخطيط، ومن ثم فإن أول خطوة للإصلاح الاقتصادى فى رأيهم هى إلغاء التخطيط والعودة إلى شعار «دع الأمور تجرى فى أعنتها» .

على الرغم من ذلك تجد أن حكوماتنا العربية تتكلم فى نفس الوقت عن الخطة الخمسية الجديدة، وعن الأمل فى أن تصلح الخطة القادمة ماساد من أوضاع خلال سنوات الخطة السابقة، وفى كل حكوماتنا العربية تقريبا وزير للتخطيط لا يبدو عليه أنه يستعد لإغلاق وزارته والاستقالة من منصبه، كما أن فى كل الدول العربية تقريبا معاهد للتخطيط بها أعداد غفيرة من الاقتصاديين والموظفين.قد يقال إن المقصود

بالتخطيط المطلوب الآن هو «التخطيط التأشيرى»، «بينما المسئول عن تدهور الاقتصاد العربى هو التخطيط «الشامل والمركزى». فالمطلوب أن يحل محل التخطيط المعتمد على أوامر السلطة المركزية تخطيط يعتمد على نظام الحوافز الإيجابية والسلبية، أى أن تضع السلطة الأهداف وتغرى الناس بتحقيقها وتأمل فى أن يستجيبوا لها. أو بعبارة أكثر صراحة : أن تضع السلطة الأهداف ولا يهم بعد هذا ما اذا كانت هذه الأهداف ستحقق أو لا تحقق، إذ انَّ المهم أن تتحقق أهداف الناس لا أهداف الحكومة، والناس فى نهاية الأمر هم الأدرى بمصلحتهم، فإذا لم يحققوا ماكانت الحكومة ترمى إليه فلابد من أن لديهم أسبابا وجيهة لذلك. فإذا قلت وما فائدة الحكومة إذاً، اذا كان الناس أدرى بمصلحتهم فى نهاية الأمر؟ كان الرد على ذلك أن على الحكومات العربية فى الوقت الحاضر ثلاث مسئوليات :

المسئولية الأولى : هى بيع القطاع العام وإلغاء نظام التخطيط .

والمسئولية الثانية : هى القيام ببعض الأعمال التى يأنف القطاع الخاص من أدائها، ككنس الشوارع وإطفاء الحرائق وتوزيع البريد والقبض على المجرمين وإدارة السجون، وان

كانت حتى هذه الأعمال الأخيرة قد أبدى القطاع الخاص أخيرا استعداده للقيام بها، ومن ثم فقد تتخلى الحكومة عنها هى أيضا .

والمسئولية الثالثة : هى خلق الحوافز الايجابية والسلبية لتوجيه القطاع الخاص فى اتجاهات معينة أو صرفه عن اتجاهات أخرى. كفرض ضريبة على بعض أوجه النشاط غير المرغوب فيها، واعطاء الدعم لبعض الصناعات المرغوب فى تشجيعها، وكذلك محاولة تضييق الفجوة بين الطبقات، إذا حدث وأدى إلغاء نظام التخطيط إلى اتساع هذه الفجوة.

على أن هذه المسئولية الأخيرة يجب أن تقوم بها الدولة بشروط معينة وفى حدود معينة، منها أن يظل النظام الضريبى خفيف الوطأة حتى لا يثبط همة المستثمر الخاص، خاصة المستثمر الأجنبى، وان يستخدم نظام الدعم فى أضيق الحدود حتى لايساء توزيع الموارد الاقتصادية، وألاّ تؤدى إعادة توزيع الدخل إلى تقليل دخل الاغنياء لدرجة تصرفهم عن الادخار. فى هذه الحدود لا بأس من نظام التخطيط، وهذا هو المقصود بنظام التخطيط التأشيرى .

ولكن اذا كان هذا هو المقصود بالتخطيط الذى يدعى الآن إلى تطبيقه، فلماذا يحتاج هذا الى وجود وزارة ووزير

للتخطيط، ومعاهد لتدريس التخطيط.. الخ؟ ان كل الدول المسماة بالرأسمالية تطبق هذا النوع من السياسة الاقتصادية ، بل وتمارس قدرا من التدخل اكبر مما يدعو اليه أنصار التخطيط التأشيرى فى البلاد العربية، من دون أن يكون فى هذه الدول وزارات أو معاهد للتخطيط، أو خطة جديدة كل خمس سنوات. واذا كنا نحتاج لوزارات متخصصة فى ممارسة التخطيط التأشيرى، فما الذى تفعله وزارات الاقتصاد والمالية والصناعة والزراعة والسياحة.. الخ

***

ولكن هل حقاً هذا هو كل مانحتاج إليه من تخطيط؟، إن كل الدلائل من حولنا تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الحياة الحديثة تحتاج إلى المزيد من التخطيط وليس إلى التقليل منه، إذ كلما ازدادت الحياة تعقيدا، أصبح التخطيط المطلوب أشد تعقيدا بدوره وأكثر تفصيلا وأوسع نطاقا. لهذا فإنه لابد من أن يبدو غريبا لأول وهلة أن تظهر هذه الدعوة الجديدة للتخلى عن التخطيط فى وقت يتسارع فيه التقدم التكنولوچى، حتى فى بلادنا العربية، فارضا مزيدا من تدويل الإنتاج، واشتراك عدد أكبر من الدول فى إنتاج السلعة الواحدة، ومزيدا من التكتل الاقتصادى، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وتأثر كل

طرف من أطراف المعمورة بما يحدث فى أطرافها الأخرى، على نحو لم يكن مألوفا أو معروفا من قبل. ألا يستدعى كل هذا مزيدا من التخطيط؟ بل ودرجة أكبر من مركزية التخطيط؟، ثم ألا يؤدى مايسمى بثورة المعلومات والاتصالات إلى أن يصبح هذا النوع من التخطيط ممكنا بدرجة أكبر مما كان فى أى وقت فى الماضى؟ فإذا كان التقدم التكنولوجى وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول قد جعلا التخطيط أكثر ضرورة، فإن ثورة المعلومات قد جعلته أكبر إمكانية. ماهو إذاً السبب فى انتشار هذه الدعوة الآن إلى التخلى عن التخطيط؟.

أغلب الظن عندى أن الأمر يتعلق ليس بانحسار التخطيط بوجه عام، بل بانحسار نوع معين منه، إن كل التطورات التى أشرنا إليها حالاً ليس من شأنها أن تؤدى إلى انحسار التخطيط ولكنها لابد أن تغيّر من طبيعة التخطيط ونطاقه وأهدافه ووسائله والقائمين به. ويبدو من شبه المؤكد أن من بين أنواع التخطيط التى سيصيبها الانحسار هو «التخطيط القومى»، إذ مادام كل شىء فى الاقتصاد اليوم يتخطى الحدود القومية: السلع والخدمات والإدارة والاتصالات والمعلومات... إلخ، فلابد أن يحدث الشىء نفسه للتخطيط

أيضا، فينحسر التخطيط القومى لصالح التخطيط عبر الحدود، أو التخطيط «متعدد الجنسيات».

من الخطأ إذاً فى رأيى أن نقول إننا نشهد اليوم عصر انحسار التخطيط المركزى، بل الأرجح أن التخطيط آخذ فى أن يصبح أكثر مركزية مما كان فى أى وقت مضى. فالشركة الدولية التى تتخذ مركزاً لها فى نيويورك أو شيكاغو، وتجد من المحتم عليها أن تخطط لفروعها ومصانعها وأسواقها ومصادر موادها الأولية المنتشرة فى مختلف أنحاء العالم، بما فى ذلك التخطيط لانقلاب فى دولة من دولة أمريكا اللاتينية، أو التخطيط لحرب فى الخليج، هل ستتخلى هذه الشركة عن تخطيطها المركزى أم سوف تزيد هذا التخطيط المركزى إحكاماً؟.

طبعا من الحماقة أن نتوقع أن تأتى هذه الشركة ونقول لنا إنها قررت أن تحرم الدولة القومية فى أمريكا اللاتينية أو فى الخليج من سلطة اتخاذ القرارات وأن تنقل مركز اتخاذ القرارات والتخطيط المركزى إلى نيويورك أو شيكاغو، إذ لن يتلقى أحد هذا التصريح بصدر رحب، ولا حتى العاملون فى هذه الشركة نفسها. الأفضل أن تقول هذه الشركة والمنظرون لأفكارها ونشاطها أن التخطيط المركزى قد ثبت فشله لأنه

يؤدى إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية وانخفاض الكفاءة ويضعف الديمقراطية السياسية. ولكن ماتقوله هذه الشركات ومنظروها شىء، والذى يحدث بالفعل شىء آخر. ليس التخطيط هو الذى ينحسر، بل التخطيط القومى، وعندما تتخلى دولة من دول العالم الثالث عن التخطيط القومى، فإن هذا لايعنى انحسار التخطيط، وإنما يعنى فقط أنها سوف يخطط لها غيرها، فمن لم يخطط لنفسه خطط له غيره.

***

ليس من المتوقع مع ذلك، أن ينحسر التخطيط القومى فى كل دول العالم، فليست كل الدول سواء فى مدى صمودها أو انهيارها أمام زحف الشركات الدولية. لم يستطع الاتحاد السوفييتى الصمود، رغم أنه كان أول دولة تطبق التخطيط المركزى، وانهزم التخطيط القومى السوفييتى أمام تخطيط الشركات الدولية، رغم أن الأمر صور على نحو مختلف تماما، فصور مرة على أنه انتصار للديمقراطية، ومرة على أنه انتصار للحافز الفردى، ومرة على أنه نهاية للتاريخ نفسه... إلخ.

ولكن يبدو من ناحية أخرى أن التخطيط القومى سوف يكون أكثر صموداً فى دول أخرى كالصين، بل وربما اليابان

أيضـا . كمـا أن مـن شـبـه المؤكد أن دولة أخـرى، تـهمنا بـوجـه خـاص، سـوف تسـتـمـر فـى التـمـسك بالتـخطيط القـومى فى مـواجـهة تخطيط الشـركات الدولية لأسـبـاب خاصـة بها . هذه الدولة هـى «إسـرائيل»، التـى سوف تظل فى المسـتقبل المنظور على الأقل، مركزاً مستقلا لاتخاذ القرارات وللتخطيط القومى، ليس فقط لنفسـهـا ، بل وللأقطار العربيـة المحيطة بـهـا ، سـواء تعلق الأمـر بمشكلة ندرة الميـاه، أو انتقال الأيدى العـاملة، أو تسويق المنتجات، أو تصنيع السـلاح... إلخ.

إن الذين ينـادون بأن تتخلى البـلاد العـربيـة عن التـخـطيط القـومى، بسـبب أثره السـيء على توزيع الموارد الاقتـصـادية، لايقـولون لنا أبداً مـا إذا كـانت إسـرائيل سـوف تتـخلى هـى أيضـا عن التـخطيط القومى، اقتـصـاديا وسياسـيـا ، لنفـسـهـا وللأقطار العـربيـة المحيطة بهـا ، أم أنهـا سـتـضـحى بمعـيـار التوزيع الأكفأ لمواردها الاقتصادية فى سبيل إحكام قبضـتـها على كافة الموارد العربية: المادية والبشرية.

الفصل السابع
الفكر الاقتصادى

عندما خطر لى أن اكتب عن مستقبل الفكر الاقتصادى فى القرن الجديد بحثت فى تاريخ الفكر الاقتصادى فى القرون الماضية عن مرشد لما يمكن ان يحدث فى المستقبل. وعندما استعرضت تطور الفكر الاقتصادى منذ نشأته وجدت أن نقطة التحول الحاسمة فى هذا التطور حدثت منذ نحو خمسمائة عام أى حوالى سنة ١٥٠٠ ، فقلت لنفسى إنه مع نهاية القرن العشرين، قد نكون فى مطلع خمسمائة سنة أخرى لها سمات مختلفة تماما عن الفكر الاقتصادى خلال الخمسمائة سنة الماضية .

الذى أعنيه هو أن الفكر الاقتصادى قبل سنة ١٥٠٠ ، أى قبل بداية عصر النهضة الأوربية ، كانت له سمات وملامح مختلفة تماما عن سماته خلال القرون الخمسة الماضية (أى منذ سنة ١٥٠٠) . كان الفكر الدينى قبل ١٥٠٠ خلال ماعرف بالعصور الوسطى يسيطر ، كما نعرف جميعا، على كل نواحى الفكر والحياة ، والم يكن «علم الاقتصاد» بالمعنى

الذى نعرفه اليوم قد ولد بعد، ولكن هذا لم يمنع من وجود «فكر اقتصادى» أى بعض الافكار المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والتى لم تكن قد ارتفعت بعد الى مستوى العلم. وكان لهذا الفكر الاقتصادي ثلاث سمات اساسية :

السمة الأولى : تتعلق بالندرة والوفرة. نحن نعرف علم الاقتصاد الآن بأنه علم الندرة أى العلم الذى يبحث المشاكل الناجمة عن ندرة الموارد بالنسبة للحاجات الإنسانية ، ولكن من الشيق ان نلاحظ ان مشكلة الندرة لم تكن تشغل الناس قبل ١٥٠٠ ، كما تشغلهم الآن. لم يكن الشعور قويا بأن حاجات الناس كثيرة بالنسبة للموارد بل ربما كان العكس هو الصحيح ، أى الشعور بأن الموارد التى أعطاها الله للناس كثيرة بالنسبة للحاجات . وقد يبدو هذا غريبا فى مجتمع لم يكن يستطيع أن يلبى ما نعتبره الآن أبسط الحاجات الإنسانية ، وكانت الموارد فيه محدودة للغاية والإمكانيات التكنولوجية بدائية إلى أبعد الحدود، ومع هذا فلم يكن الإنسان يشعر بحدة مشكلة الندرة بالدرجة التى يشعر بها الآن. ربما كان السبب ان حاجات الإنسان كانت بدورها قليلة جدا ، وكان إنسان العصور الوسطى سهل الإرضاء شديد القناعة. ومن ثم لم يبد له أن هناك مشكلة ملحة اسمها

مشكلة الندرة. ليس غريبا إذن ان علم الاقتصاد لم ينشأ قبل سنة ١٥٠٠.

تغير الأمر مع بزوغ عصر النهضة ، إذ بدأ التقدم التكنولوجي يسير بخطى متسارعة حتى بلغت السرعة أقصاها مع الثورة الصناعية، وتضخمت الموارد المتاحة للإنسان ، وكلما تضخمت الموارد تضخمت الحاجات الإنسانية بسرعة اكبر ، فكلما حقق الإنسان رغبة استبدت به رغبتان او ثلاث رغبات جديدة، وإذا بالقناعة التقليدية تزول، والرضا بالقليل يذهب إلى غير رجعة ، وتحل محلهما رغبة عارمة في المزيد .

ولعل هذا هو الذى خلق علم الاقتصاد الذى يقوم كما ذكرنا علي فكرة ندرة الموارد بالنسبة للحاجات، ومن ثم كان وجوده يحتاج إلى شعور الانسان الحاد بالندرة .

إن غياب فكرة الندرة (أو على الاقل غياب الشعور الحاد بوجودها) قبل سنة ١٥٠٠، له علاقة ببعض الافكار الأساسية التي سادت الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى مثل تحريم الربا .

كان حصول شخص علي فائدة مقابل اقراضه لبعض المال لغيره امرا مكروها ومرفوضا ، إذ كان يتخذ دليلا علي

الطمع والجشع اللذين لا يبدو لهما مبرر ، فلماذا الرغبة فى المزيد وحاجات الإنسان محدودة ومتناهية؟ وقل مثل ذلك على النظرة السائدة وقتئذ إلى الإدخار والاكتناز، حيث كان الميل إلى اكتناز المال مكروها لنفس السبب، فلماذا الادخار والاكتناز مادامت حاجاتك في المستقبل وحاجات اولادك محدودة ومتناهية .؟

على العكس، كان السلوك الإقتصادى الحميد هو سلوك الرجل الذى يقرض المحتاج دون فوائد ، والرجل الذى ينفق ما عنده دون أن يدخر أو يكتنز .

السمة الثانية للفكر الإقتصادى قبل سنة ١٥٠٠ ، وهي وثيقة الصلة بالأولى، هى عدم الفصل بين الاقتصاد والاخلاق، فقد كان الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى، وبعكس الحال فى القرون الخمسة التالية، جزءا لا يتجزأ من الفكر الدينى والأخلاقى. كان اهم مفكر اقتصادى فى العصور الوسطى (فى أوروبا) هو سانت توماس الاكوينى، وكانت أفكاره الاقتصادية تدور حول مسائل من نوع. : ماهو الثمن العادل وما هو الأجر العادل ؟ ولماذا كان الربا محرما؟ وكلها مسائل تنتسب إلي الأخلاق بقدر ما تنتسب إلى الاقتصاد . كان كلاما فيما يصح ومالا يصح ، ما يجوز اخلاقيا ومالا

يجوز ، وليس كلاما فيما هو قائم بالفعل. لم يكن حديثا فيما هو كائن بل فيما يجب أن يكون. تغير الأمر ابتداء من القرن السادس عشر حيث رأينا اشخاصا يكتبون كتبا ومقالات فى الاقتصاد دون أن تتعرض لأى موضوع آخر . كان الموضوع يسمى فى البداية الاقتصاد السياسى Political Econmoy حتى انتهى فى أواخر القرن التاسع عشر إلى اسم علم الاقتصاد Economics أو علم الاقتصاد البحت Pure Economics المنفصل تماما ليس فقط عن الاخلاق بل وعن السياسة ايضا. وتطور علم الاقتصاد تطورا مستقلا الي أبعد الحدود عما عداه من علوم اجتماعية .

السمة الثالثة للفكر الاقتصادى قبل سنة ١٥٠٠، تتعلق بغياب فكرة الاقتصاد القومى، ذلك أن الدولة بالمعنى الحديث لم تكن قد نشأت بعد، فكان المرء يسافر من روما إلى باريس إلى لندن فلا يشعر أنه انتقل من دولة إلى دولة ، أو انه يعبر اقليما اقتصاديا معينا إلى اقليم اقتصادى اخر ، ومن ثم كان من يقوم بالتعبير عن افكار اقتصادية يخاطب الانسان بوصفه انسانا وليس بوصفه إيطاليا او فرنسيا أو إنجليزيا ، وكانت المصلحة المرجوه .. هى مصلحة الانسان كانسان وليس مصلحة ما سمى فيما بعد بالاقتصاد القومى. تغير هذا

ايضا ببزوغ عصر النهضة ، فعرفنا نشأة الدولة القومية، وظهرت فرنسا كدولة موحدة وانجلترا ثم ايطاليا والمانيا ، كوحدات اقتصادية وسياسية، وليس كمجموعة من المقاطعات التى تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال او الاكتفاء الذاتى، واخذت كل دولة تقيم حواجز جمركية فى مواجهة الدول الأخرى ، بل وتدخل فى حروب فى منافسة فيما بينها على المستعمرات .

لماذا أتكلم عن سمات الماضى ، والمطلوب هو الحديث عن المستقبل ؟ لقد تعمدت هذا لأنى سوف أزعم فى بقية هذا الفصل ان هناك من الشواهد ما يجعل من المحتمل جدا ان نكون مقبلين علي عصر جديد من الفكر الاقتصادى له سمات اقرب إلى سمات الفكر الاقتصادى الذى ساد فى العصور الوسطى منه إلى سمات الفكر الذى ساد فى الخمسمائة سنة الماضية، حيث يقل الكلام عن الندرة ومشاكلها ويحل محله الكلام عن الوفرة ومشاكلها، وتقل بشدة حدة الفصل بين الاقتصاد والاخلاق او بين الأخلاق والسياسة وغيرها من العلوم الإجتماعية ، ونعود إلى الجمع بينها، وتضعف بشدة النزعة القومية فى الفكر الاقتصادى ، ويصبح علم الاقتصاد اكثر انسانية واكثر عالمية واوسع افقا من افق الدولة القومية .

قد يبدو هذا غريبا وغير مقبول ، إذ كيف تكون سمات الفكر الاقتصادى فى المستقبل شبيهة بالفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى، مع كل ما حدث من تقدم فى التكنولوجيا والعلم ووسائل الانتاج ؟ كيف يكون الفكر الاقتصادى فى عصر الكمبيوتر وغزو الفضاء وثورة المعلومات والاتصالات وعصر ما بعد الصناعة .. الخ ، شبيها بالفكر الاقتصادى الذى ساد فى عصر لم يكن يعرف إلا الزراعة باساليب بدائية، وصناعة محدودة جدا باساليب بدائية ايضا، ولا يكاد يستطيع ان ينتج اكثر من الحد الأدنى الضرورى للحياة ؟

قد يكون الرد على ذلك هو المعنى المقصود فى المثل الشعبى ، «إذا زاد الشيء عن حده انقلب إلى ضده»، وقد يكون هذا بالفعل ما حدث. لقد تضاعفت كميات وسائل الانتاج وتطورت ، وزادت معها الوفرة والرخاء (او على الاقل إمكانيات تحقيق الرخاء) ، إلى درجة جعلت فكرة الندرة، مهددة بالاختفاء ، وإلى حد كاد يجعل الكلام عن الموارد المحدودة بالمقارنة بالحاجات غير المحدودة، الذى دأب الاقتصاديون على ترديده ، سخيفا ، وغير مقبول. الندرة كما نعرف تتعلق بعلاقة الموارد بالحاجات ، وقد بدت فكرة الندرة فى العصور الوسطى سخيفة لأن حاجات الناس كانت

محدودة ، والآن تكاد تصبح فكرة الندرة سخيفة مرة أخرى لأن الموارد زادت إلى حد فاق كل التصورات. بعبارة اخرى، كان الإنسان في العصور الوسطى يقول ويعتقد فعلا أن الغنى هو «غنى النفس » وكانت هذه هي طريقته في القول بأن الماديات لا تهم كثيرا، وكان يقول ذلك لأن حاجاته كانت محدودة . والآن يمكن أن يشرع الإنسان في أن يقول، من جديد «إن الغنى هو غنى النفس» ، وأن الماديات لا تهم كثيرا، لأنه زاد من انتاجه وسلعه اضعافا مضاعفة واكتشف انها لم تجلب له ما كان يحلم به من سعادة .

قد يؤيد هذا الذى اقوله ما ذهب اليه الاقتصادى الشهير كينز منذ أكثر من سبعين عاما وسبق لى اقتطافه فى مطلع هذا الكتاب. ففى سنة ١٩٣٠ كتب كينز مقالا مشهورا اسمه «المستقبل الاقتصادى لأحفادنا » Economic Possibilities For our Grandchildren عبر فيه عن فكرة شبيهة جدا بما اقوله الآن ، وهو أن الإنسان منذ وجد، كان يعاني من مشكلة ندرة الموارد ، ولكنه الآن يتوقع أن احفادنا (أو أحفاده) ستكون مشكلتهم الأساسية هى مشكلة الفراغ ، أى كيف يقضون اوقات الفراغ دون سأم. فعندما لا يحتاج المرء إلى أن يعمل أكثر من ثلاث ساعات في اليوم ، لن يجد من السهل عليه ان

يقضى بقية اليوم دون عمل. ويقول كينز إن قليلا جدا من الناس من يستطيعون حل مشكلة الفراغ دون أن يصيبهم انهيار عصبي. وأنا أعتقد أن كينز كان على حق تماما، وأن جزءا كبيرا من شعوب العالم المتقدم (بل ونسبة لا يستهان بها من شعوبنا نحن) يعاني من انه لم يستطع حل مشكلة الفراغ حلا مرضيا . حاول عن طريق التليفزيون وعن طريق الرياضة فلم يفلح ، وحاول عن طريق شرب الخمر أو السياحة أو الإباحية الجنسية او حتى الشذوذ الجنسى ولم يفلح ، ولم يحصل على السعادة بعد .

إذا كان هذا صحيحا فيجدر بنا ألا نتعجب من أن تعود السمة الثانية أيضا من سمات الفكر الاقتصادى للعصور الوسطى، أى عودة الوحدة بين الاقتصاد والأخلاق. فمشكلة الندرة قد تؤدى بطبيعتها إلى انفصال علم الاقتصاد البحت عن غيره، فهى مشكلة مادية بحته، اما مشكلة الفراغ والوفرة والرخاء فلا بد من ان تثير مشاكل اخلاقية وفلسفية بالدرجة الأولى، ومن ثم لابد أن نعود إلى الجمع بين الاقتصاد والأخلاق او بين الاقتصاد والفلسفة .

أما عن السمة الثالثة : وهى العالمية والإنسانية، فلا نكاد نحتاج إلى تدليل علي إنها ستعود او لعلها بدأت تعود بالفعل.

نحن نسمع اكثر فأكثر عن ان العالم اصبح قرية واحدة كبيرة، وأن سكان الكرة الارضية يشبهون ركاب السفينة الواحدة، وأن التلوث الذى ينشأ فى دولة يصيب دولا أخرى ، وأن كارثة تقع فى طرف من اطراف الارض تؤثر فى اقصى الاطراف الأخرى ، هنا ايضا نجد «ان الشىء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده». كانت النزعة العالمية والإنسانية فى العصور الوسطى ترجع بدرجة او بأخرى إلى ان التكنولوجيا كانت بدائية اكثر من اللازم ، ومن ثم كانت العلاقات الاقتصادية محدودة بحدود القرية او المقاطعة ، وكانت هذه العلاقة محلية جدا وانسانية جدا فى نفس الوقت. ثم تقدمت التكنولوجيا وازدهرت التجارة واتسعت حدود الاقتصاد حتى بلغت حدود الدولة القومية ، او بالأحرى حتى خلقت حدود الدولة القومية خلقا. اما الآن فإن التقدم التكنولوجى وتقدم العلاقات التجارية قد تجاوزا الدولة القومية وانفتحت القوميات بعضها على بعض ، وإذا بالاقتصاد تصبح حدوده هى حدود العالم بأسره ، وإذا بالعلاقات تعود، أو هى على وشك ان تعود، فتصبح محلية جدا وإنسانية جدا فى نفس الوقت. إنى لهذا السبب لا أجد تناقضا بين نمو النزعة الإنسانية ونمو

العصبيات المحلية فى نفس الوقت . الأمم تنفتح على بعضها البعض أكثر فأكثر ، ولكن تتمسك كل أمة وكل مجتمع صغير بثقافتهما وتراثهما اكثر فاكثر .

هذا هو مستقبل الفكر الإقتصادى كما أراه، وأنا أجده داعيا للتفاؤل لا للتشاؤم. من المفيد أن ننتقل من مناقشة مشكلة الندرة الى مناقشة الوفرة، ومن الجميل ان تعود الوحدة بين الاقتصاد والاخلاق ، ومن الجميل ايضا ان تحل النزعة الإنسانية محل النزعة القومية دون أن يقضى ذلك على التراث الخاص بكل أمة .

صحيح ان الاقتصاديين قد يشعرون بقلق حقيقى ، فقد يعنى هذا كله اختفاء علم الاقتصاد من الوجود ، ويحل محلهم بعض الفلاسفة، أو بعض علماء الاجتماع بالمعنى الواسع لعلم الاجتماع، ولكني أنا شخصيا لا أشعر بالقلق من هذا، إذ أن هذا إن حدث فلن يحدث فى أثناء حياتى ، ولا أثناء حياة أولادى فيما أظن ، بل ربما حدث أثناء حياة أحفادي ، فهنيئا لهم .

كتب أخرى
للمؤلف

باللغة العربية :

١- مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة - مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٩٦ .

٢ - مبادىء التحليل الاقتصادى - مكتبة سيد وهبة القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣ - الاقتصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤- الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادىء الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيد وهبة، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥- المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات

الاقتصادية العربية - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٣ .

٦- محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر : المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٧- تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ، مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣ ، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٨- الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح - مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٤ .

٩- هجرة العمالة المصرية : (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى) مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ١٩٨٦ .

١٠- قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم . دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧.

١١- نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر . مكتبة مدبولى، ١٩٨٩.

١٢- مصر فى مفترق الطرق : دار المستقبل العربي، القاهرة ، ١٩٩٠ .

١٣- العرب ونكبة الكويت : مكتبة مدبولى ، ١٩٩١ .

١٤- السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية

لنمو السكان ، مع تطبيقها على مصر - المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
١٦- الدولة الرخوة في مصر - دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
١٧- معضلة الاقتصاد المصرى - دار مصر العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
١٨- شخصيات لها تاريخ : رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .
١٩- ماذا حدث للمصريين ؟ كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ومكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، الطبعة الثالثة ، دار الهلال، فبراير ٢٠٠١ .
٢٠ - المثقفون العرب وإسرائيل - دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨ .
٢١- العولمة - سلسلة اقرأ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٩ . الطبعة الثانية ٢٠٠٠ الطبعة الثالثة ٢٠٠١.
٢٢- التنوير الزائف ، سلسلة إقرأ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
٢٣- العولمة والتنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت ١٩٩٩ الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ .
٢٤- وصف مصر فى نهاية القرن العشرين، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٢٥- كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة ٢٠٠٢ .
٢٦- عولمة القهر ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٢٧- كتب لها تاريخ ، كتاب الهلال، دار الهلال ، القاهرة ٢٠٠٣ .
٢٨- شخصيات مصرية فذة ، سلسلة إقرأ ، دار المعارف، القاهرة ٢٠٠٣ .
٢٩- عصر الجماهير الغفيرة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
٣٠ - عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤

باللغة الإنجليزية :

1- Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.
2- Urbanization and Economic Develop-

ment in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3- The Modernization of Poverty : A study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970 , Brill, Leiden, 1974, 2d edition, 1980.

ترجم الى اليـــابانيـــة فى ١٩٧٦ وحـــاز جـــائزة الدولة التشـجيعية فى ١٩٧٦ .

4- Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, (Conedditted with J. MacArthur) a special issue of World Development, Oxford, February, 1978).

5- International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Reserach Center, Ottowa, 1985.

6- Egypt's Economic Predicament, Brill, Leider 1995.

7. Whatever Happened to the Egyptian ?

American University Press, Cairo, 5th Printing , 2002.

كتب مترجمة :

١- التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٦ .

٢- مقالات مختارة فى التنمية الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣- أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٩ .

٤- الشمال - الجنوب : برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك) ، الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت، ١٩٨١ .

المحتويات

الفهرس

كتاب الهلال
القادم :

عشر سنوات
غيرت العالم

بقلم :

د . محمود سليمان

يصدر : ٥ مايو

٢٠٠٤

روايات الهلال

تقدم :

الساعات

بقلم :

مايكل كننجهام

ترجمة :

محمد عيد ابراهيم

تصدر : ١٥ ابريل

٢٠٠٤

كتب الهلال عام ٢٠٠٣

اسم الكتاب	المؤلف	الشهر
أعلام في حياتنا	د . نعمات أحمد فؤاد	يناير
كشف الأقنعة	د . جلال امين	فبراير
من دفتر أحوال الاقتصاد المصرى	د . محمود عبد الفضيل	مارس
الكوكائين والهيروبين	تيرى ولیامز ترجمة :صبرى محمد حسن	ابريل
لاعبون أم متفرجون	السفير سيد قاسم	مايو
بيرم التونسى قيثارة الفن	عبد الغنى داود	يونيو
بعد نصف قرن ٢٣ يوليو ما لها وما عليها	رءوف عباس	يوليو
الصهيونية والحضارة الغربية	د. عبد الوهاب المسيرى	اغسطس
فى الرواية العربية	فاروق عبد القادر	سبتمبر
عجائب المخلوقات	د. عبد المحسن صالح	اكتوبر
يوميات طبيب وهموم أستاذ جامعى	د . نبيل عطا الله	نوفمبر
على بهجت أول أثرى مصرى	د . أنور لوقا	ديسمبر

كتب الهلال عام ٢٠٠٤

اسم الكتاب	المؤلف	الشهر
قصة حياة عادية الجزء الثانى	د . يحيى الجمل .	يناير
طه حسين وثائق أدبية	نبيل فرج	فبراير
مصر المستقبل المياه - الطاقة - الصحراء	د. رشدى سعيد	مارس
مستقبليات	د. جلال أمين	ابريل
عشر سنوات غيرت العالم	د. محمود سليمان	مايو

عجائب وأساطير

د. شوقي ضيف



دار الهلال

رقم الايداع: ٧١٦٠ / ٢٠٠٤

I.S.B.N.

977 - 07 - 1033 - 4

هذا الكتاب

يتساءل المؤلف فى هذا الكتاب عما يمكن أن يكون عليه حال مصر، والعرب، والعالم ككل ، فى بعض جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعد نحو خمسين عاما، أى فى منتصف القرن الواحد والعشرين ، مستعينا ببعض ما نعرفه عن الحاضر والماضى وبعض الخيال .

ويقول إنه حتى لو أخطأ فى كثير من توقعاته ، كما يخطئ بعض المنجمين ، فقد يبقى من هذه المحاولة بعض النفع، من حيث تنشيطها للفكر، وتقليب بعض الأمور المهمة على وجوهها المختلفة ، وإثارة أسئلة من المفيد إثارتها والتفكير فيها حتى لو أخطأ المرء فى الإجابة عنها. ذلك أن من المستحيل ان تجرى أى محاولة للتنبؤ دون القيام بتحليل الحاضر (وبعض الماضى أيضا) بدرجة من الدقة والاستقصاء .



المعلم أون لاين
www.elmoalemonline.com
07771555
مجاناً
إلعب و تعلم على الإنترنت من خلال الرقم ٠٧٧٧١٥٥٥
للمذاكرة و المراجعة
للألعاب و الترفية
PUZZLE
للاستفسار و مراسلة المدرسين
بضمان
المعلم اون لاين - بوابتك الإلكترونية إلى المستقبل
Bibliotheca Alexandrina
06006720